أحمد طلاّن الحارثي

القضية الجنوبية

حقائق و أرقام

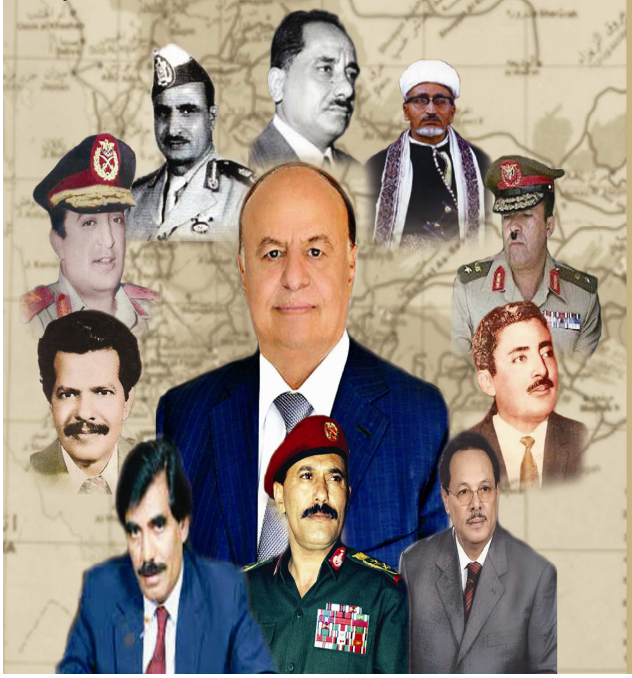

أحمد طلاّن الحارثي

القضية الجنوبية حقائق وأرقام

المؤلف في سطور

من مواليد عام ١٩٥١م قرية مُفرّح وادي بلحارث مديرية عسيلان محافظة شبوة .

المؤهل دبلوم علوم عسكرية عام ١٩٧٦م .

متزوج وله ١٢ من الأولاد (٨ ذكور) و (٤ إناث) .

التحق بالتنظيم السياسي الجبهة القومية عام ١٩٦٩م

ثم عضواً في التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية عام ١٩٧٥م

ثم عضواً في الحزب الاشتراكي اليمني ١٩٧٨- ١٩٩٠م .

المناصب الحزبية :

عضو لجنة الرقابة الحزبية م/عسيلان م/بيحان م/شبوة عام ١٩٨٦- ١٩٨٧م .

سكرتير منظمة قاعدية للتنظيم السياسي الجبهة القومية كتيبة ٩ عام ١٩٧٢- ١٩٧٤م .

عضو اللجنة القيادية للمنظمة القاعدية للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية اللواء الأول م/ط ١٩٧٨-١٩٨٠م .

عضو اللجنة التنظيمية (أشيد) اللواء الأول م/ط ١٩٧٨- ١٩٧٩م .

عضو اللجنة القيادية للمنظمة القاعدية للحزب تعاونية شهداء عام ٤٨م لعام ١٩٨٢م.

سكرتير ثاني المنظمة القاعدية للحزب تعاونية شهداء عام ٤٨م عام ١٩٨٣م .

سكرتير ثاني المنظمة القاعدية للحزب مشروع وادي بيحان الزراعي ١٩٨٥- ١٩٨٦م .

سكرتير المنظمة القاعدية للحزب مشروع وادي بيحان الزراعي ١٩٨٨- ١٩٨٩م .

عضو اللجنة التحضيرية لعقد مؤتمر منظمة الحزب مركز عسيلان فبراير ١٩٨٨م .

المشاركة في المؤتمرات الحزبية:

مندوب مؤتمر منظمة التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية القوات الجوية والدفاع الجوي ديسمبر ١٩٧٦م .

مندوب مؤتمر منظمة الحزب مركز عسيلان مديرية بيحان سبتمبر ١٩٨٥م .

مندوب مؤتمر منظمة الحزب مديرية بيحان محافظة شبوة أغسطس ١٩٨٦م.

مندوب مؤتمر منظمة الحزب مركز عسيلان مديرية بيحان فبراير ١٩٨٨م .

القضية الجنوبية
حقائق وأرقام

أحمد طلّان الحارثي

دار الكتب اليمنية

مكتبة خالد بن الوليد

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع بدار الكتب (٨٨)
لعـام ٢٠١٣م

المراجعة اللغوية:
أ . خالد أحمد ردمان العزعزي

شارك في تصميم الغلاف: زين أحمد زين باحميد

مكتبة خالد بن الوليد
KHALED BOOK STORE
للطباعة والنشر والتوزيع
الجمهورية اليمنية - صنعاء
جوار وزارة العدل ص.ب(2370)
تلفاكس: 224694 - 227855

مركز خالد بن الوليد
للتجارة والتسويق
صنعاء الدائري الغربي
أول شارع الرباط ت: 215699

دار الكتب اليمنية
للطباعة والنشر والتوزيع
ج.ي - صنعاء - الدائري الغربي
تلفون: 215243 - ص.ب(2370)

مكتبة خالد بن الوليد
للطباعة والنشر والتوزيع - فرع عدن
كريتر - جوار فندق العامر
تلفون: 265706 - 269810 / 02

فرع شميلة
جوار برافو سنتر
تلفون:
01 617661

الإخراج والصف الإلكتروني:
عبد الله شايف العبسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى كل المصابين والجرحى والشهداء الـذين قـدموا دمـاءهم الزكيّـة وأرواحهـم الطـاهرة في سـبيل التحـرر والانعتـاق مـن ربقـة الأنظمـة الإماميـة والاسـتعمارية والشمولية والعائلية الاستبدادية.

إلى كل من اعتقلوا وأوذوا في غياهب السجون؛ إلى كل المخفيين قسراً وقهـراً؛ إلى كـل المناضـلين الـشرفاء الثـابتين علـى مبـادئ الثـورات اليمنيـة (٢٦ سـبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتـوبر ١٩٦٣م و١١ فبرايـر ٢٠١١م) الـصامدين في ميـادين النـضال السلمي.

إلى كل الأوفياء والمخلصين السائرين في طريـق بنـاء الدولـة المدنيـة الحديثـة، دولة النظام والقانون والحرية والعدالة والمساواة .. دولة اليمن القوي الموحّد ..

إليكم جميعاً أُهدي هذا الجهد المتواضع،،،

شكر وتقدير

بيد التقدير والمحبة والاحترام أسجل جزيل شكري وامتناني للإخوة الأعزاء الكرام الذين أبدوا إعجابهم بما احتواه موضوع القضية الجنوبية من أهمية عند ما نشر على شكل حلقات في الصحافة الإلكترونية، وشجعوني على تطوير الفكرة وتحويلها إلى كتاب وساندوني بآرائهم وملاحظاتهم، ثم بتعاونهم الكامل من الناحية المادية والمعنوية فلهم مني خالص المودة والثناء.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم برأي أو مشورة أو ملاحظة أو انتقاد لشيء من الأفكار الواردة ضمن هذا الكتاب؛ لأنها كانت القوة الدافعة وراء العزيمة والإصرار لبيان الحقائق التي نعتقد وجودها مهما كلفت من ثمن، وسأكون شاكراً لمن وافني بما لديه من الملاحظات بعد اطلاعه عليه؛ لأنه عمل وجهد فردي تعوزه الحاجة إلى جهد الآخرين.

بسم الله الرحمن الرحيم

يتميز هذا الكتاب بحسن ترتيب التبويب وحسن تسلسل الوقائع وبنهج مستقل عند تبيان المواقف السياسية وتناول رموز سياسية بقدر كبير من الحياد وعدم الانحياز لفكرة دون أخرى أو شخص دون غيره من القيادات السياسية. كما أعتقد من خلال قراءتي لفصوله والتمحيص في صحيح الوثائق التي استطاع المؤلف أحمد حسين طلاّن الحارثي أن يجمعها وينقذها من الضياع والإهمال والنسيان لما لها من أهمية قصوى لأجيال يمنية شمالية وجنوبية بل وأجيال عربية وإسلامية معنية بدراسة مراحل حركات التطور الفكري والسياسي في أرجاء الوطن العربي واليمن الذي كان سعيداً.

وإذا كان للجبهتين القومية والتحرير الفضل الكبير في تحقيق نقلة نوعية في حركة النضال التحرري من الاستعمار من حركات سياسية سلمية إلى سياسية مسلحة ، فإن لجهاز المخابرات المصرية ـــ الشؤون العربية ـــ الدور الأكبر في تدريب وتسليح وإعداد المجموعات الفدائية من الجبهتين وإنشاء جيش التحرير في معسكر الحوبان بمحافظة تعز.

وعند هذا المفصل كونه في السياق تعود بي ذاكرتي إلى الوراء حين تلقيت دعوة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لإلقاء كلمة بمناسبة أول مايو عيد العمال بميدان عابدين في القاهرة بحضوره والعديد من أعضاء ثورة يوليو المصرية منهم السادات وزكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر وكمال رفعت وحسين الشافعي وعلي صبري. لقد قال لي عبد الناصر "يا عبد الله الإنكليز بيقتلوا أولادي في اليمن ــ يقصد الشمال ــ وأنا مش حسيب أولادهم في الجنوب"!

ودون حاجة لتقليب المواجع فالمؤلف لم يبخل على القارئ بالمعلومة كما توفرت له من مصادرها ، واجتهد في تحليل التناقضات التي هي بمثابة إرث لأهل السياسة في الشمال والجنوب. وأعتب على المؤلف لأنه لم يعطي فترة ولاية الرئيس إبراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي ما تستحقانه من إسهاب ، ولم يشر إلى لقاء الراهدة الذي شارك فيه أقطاب من الجانبين. وكان صريحاً للغاية في تناول مسألة الوحدة وأخطاء المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني حيالها. ولم يكن المؤلف على خطاء حين وصف الحراك الجنوبي السلمي "كحال يجمع بين الأصالة والمعاصرة وسط المتناقضات والأقطاب المتضادات" وهي حالة مستديمة وطبيعة مشتركة تجمع بين منظمات وأحزاب وشخصيات الأمس واليوم. ففي الأمس كان التناقض سيد الموقف في الاتحاد اليمني والجمعية اليمنية الكبرى والنوادي القروية في مواجهة الإمامة ، وتظل التناقضات حتى اليوم أكبر وأكثر وأدهى المعوقات التي تحول دون تطبيع العلاقات السائدة بين المؤتمر الشعبي العام والإصلاح والاشتراكي وأحزاب اللقاء المشترك ومكونات سياسية وسلفية تهمش من فعالياتهم وتحكم بعجزهم وبالتالي لا تبشر بمستقبل افضل يمهد لقرار جامع يعتمد الوحدة الفيدرالية أو الاتحادية أو الانفصال كحل ممكن للمصير المقبول للشعب في الشطرين بمنأى عن التجاذبات والكوارث التي أعتادها اليمنيون شمالاً وجنوباً على مر السنين.

إن الكتاب يحمل قيمة حقيقية للقارئ المعني باليمن المهتم بتطور أحداث سياسية تطرأ على الساحة اليمنية شمالاً وجنوباً ، كما أنه من حق المؤلف علينا أن نعبر له عن التقدير على ما بذله من جهد في إتمام هذا العمل الذي أضعه ضمن صفوة المؤلفات اليمنية. وأتمنى للمؤلف المزيد من الأعمال ذات القيمة التي تفتقر إليها المكتبة اليمنية.

وعذرا فقد أغفل المؤلف سهواً وليس عمداً أحداثاً كان فرسانها الرواد النعمان والزبيري والقاضي الأرياني وعثمان والسلال والعمري وصبره والوجيه والعيني والأحمر والعواضي والبولحوم وآخرين في الشمال ، ولقمان والجفري والحبشي والصافي وبابكير ومحمد بو بكر بن فريد وخليفة والأدهل والبيحاني وباحميش وبامطرف والسيد زين وباوزير وبافقيه وقحطان الشعبي ومكاوي والحصيني والبيومي والصعيدي وآخرين في الجنوب ، ولكني أجد نفسي مشيداً بالمؤلف والكتاب لكل ما أتحفنا به في كتابه من حقائق الفضل في إبرازها وتقديمها للقراء كحقائق يمنية كان للمؤلف الحارثي الفضل في التذكير بها خدمة للقراء ولأهل اليمن في الشمال والجنوب ، والله المستعان.

عبد الله الأصنج

التقديم :

يتميز هذا الكتاب بحسن ترتيب التبويب وحسن تسلسل الوقائع وبنهج مستقل عند تبيان المواقف السياسية وتناول رموز سياسية بقدر كبير من الحياد وعدم الانحياز لفكرة دون أخرى أو شخص دون غيره من القيادات السياسية، كما أعتقد من خلال قراءتي لفصوله والتمحيص في صحيح الوثائق التي استطاع المؤلف أحمد حسين طلاّن الحارثي أن يجمعها وينقذها من الضياع والإهمال والنسيان لما لها من أهمية قصوى لأجيال يمنية شمالية وجنوبية بل وأجيال عربية وإسلامية معنية بدراسة مراحل حركات التطور الفكري والسياسي في أرجاء الوطن العربي واليمن الذي كان سعيداً.

وإذا كان للجبهتين القومية والتحرير الفضل الكبير في تحقيق نقلة نوعية في حركة النضال التحرري من الاستعمار من حركات سياسية سلمية إلى سياسية مسلحة، فإن لجهاز المخابرات المصرية- الشؤون العربية - الدور الأكبر في تدريب وتسليح وإعداد المجموعات الفدائية من الجبهتين وإنشاء جيش التحرير في معسكر الحوبان بمحافظة تعز.

وعند هذا المفصل كونه في السياق تعود بي ذاكرتي إلى الوراء حين تلقيت دعوة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لإلقاء كلمة في أول مايو بمناسبة عيد العمال بميدان عابدين في القاهرة بحضوره والعديد من أعضاء ثورة يوليو المصرية منهم السادات وزكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر وكمال رفعت وحسين الشافعي وعلي صبري، لقد قال لي عبد الناصر "يا عبد الله الإنكليز بيقتلوا أولادي في اليمن - يقصد الشمال - وأنا مش حسيب أولادهم في الجنوب"!

ودون حاجة لتقليب المواجع فالمؤلف لم يبخل على القارئ بالمعلومة كما توفرت له من مصادرها، واجتهد في تحليل التناقضات التي هي بمثابة إرث لأهل السياسة في الشمال والجنوب، وأعتب على المؤلف لأنه لم يعط فترة ولاية الرئيس إبراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي ما تستحقانه من إسهاب، ولم يشر إلى لقاء الراهدة الذي شارك فيه أقطاب من الجانبين، وكان صريحاً للغاية في تناول مسألة الوحدة وأخطاء المؤتمر الشعبي العام والحزب

الاشتراكي اليمني حيالها، ولم يكن المؤلف على خطاء حين وصف الحراك الجنوبي السلمي "كحال يجمع بين الأصالة والمعاصرة وسط المتناقضات والأقطاب المتضادات" وهي حالة مستديمة وطبيعة مشتركة تجمع بين منظمات وأحزاب وشخصيات الأمس واليوم، ففي الأمس كان التناقض سيد الموقف في الاتحاد اليمني والجمعية اليمنية الكبرى والنوادي القروية في مواجهة الإمامة، وتظل التناقضات حتى اليوم أكبر وأكثر وأدهى المعوقات التي تحول دون تطبيع العلاقات السائدة بين المؤتمر الشعبي العام والإصلاح والاشتراكي وأحزاب اللقاء المشترك ومكونات سياسية وسلفية تهمش من فعالياتهم وتحكم بعجزهم وبالتالي لا تبشر بمستقبل أفضل يمهد لقرار جامع يعتمد الوحدة الفيدرالية أو الاتحادية أو الانفصال كحل ممكن للمصير المقبول للشعب في الشطرين بمنأى عن التجاذبات والكوارث التي أعتادها اليمنيون شمالاً وجنوباً على مر السنين.

إن الكتاب يحمل قيمة حقيقية للقارئ المعني باليمن المهتم بتطور أحداث سياسية تطرأ على الساحة اليمنية شمالاً وجنوباً، كما أنه من حق المؤلف علينا أن نعبر له عن التقدير على ما بذله من جهد في إتمام هذا العمل الذي أضعه ضمن صفوة المؤلفات اليمنية، وأتمنى للمؤلف المزيد من الأعمال ذات القيمة التي تفتقر إليها المكتبة اليمنية.

وعذراً فقد أغفل المؤلف سهواً وليس عمداً أحداثاً كان فرسانها الرواد النعمان والزبيري والقاضي الإرياني وعثمان والسلال والعمري وصبره والوجيه والعيني والأحمر والعواضي والبولحوم وآخرين في الشمال، ولقمان والجفري والحبشي والصافي وبابكير ومحمد بو بكر بن فريد وخليفة والأدهل والبيحاني وباحميش وبامطرف والسيد زين وباوزير وبافقيه وقحطان الشعبي ومكاوي والحصيني والبيومي والصعيدي وآخرين في الجنوب، ولكني أجد نفسي مشيداً بالمؤلف والكتاب لكل ما أتحفنا به في كتابه من حقائق، الفضل في إبرازها وتقديمها للقراء، كحقائق يمنية، كان للمؤلف الحارثي، الفضل في التذكير بها خدمة للقراء ولأهل اليمن في الشمال والجنوب، والله المستعان.

عبد الله الأصنج

المقـــدمـة:

تمثل القضية الجنوبية حجر الزاوية في نشاط كثير من القوى السياسية والأنظمة المختلفة، ليس على المستوى الوطني والإقليمي فحسب، ولكن على المستوى الدولي أيضاً، إلاّ أن النظـر إلى جوهرها ومنطلقاتها الأساسية يختلف من جهة لأخرى، وهذا الاختلاف مبني عـلى كثـرة الجوانب التي تظهر بها هذه القضية بين الحين والآخر من جهة، ومن حيث تعدد الأشـخاص والتيارات الحاملة لها من جهة ثانية، ومع هذا كله فإن القضية لا تخرج عن كونها قضية حقوق فردية خاصة في حدها الأدنى، أو أن تكون حقوق جماهيريـة عامـة في حـدها الأعـلى، أو ربـما مزيج من هذا وذاك وهو الأغلب والأعم.

وعلى هذا الأساس وجب علينا أن نعيد إلى الأذهان كل ما يتردد من المفـردات الكلاميـة التي تندرج في إطار الحديث عن هذه القضية لكي يتسنّى لنا الغـوص في أعـماق المـشكلة مـن خلال العودة بها إلى جذورها التاريخية وبالتالي بيان حجم الأضرار التي نجمت عنها ومن ثـم الانطلاق إلى آفاق واسعة لوضع المعالجات الصائبة وفق رؤية وطنية شاملة تـضمن لكـل ذي حقٍ حقه وبما يضمن عدم العودة إلى الوراء بعد أن وصلنا إلى القمـة العاليـة والتـي دفعنـا في سبيل الوصول إليهـا تـضحيات جـسيمة لا يـستهان بهـا ومـن هـذه المفـردات : {الإقـصاء والتهميش والضم والإلحاق ونهب الأراضي ونهب المساكن والمواطنة غير المتساوية والاحتلال والتقاعد القسري والطرد والإبعاد ... الخ}.

وإذا كان لمستخدمي هذه المفردات ما يبرر لهم استخدامها كوسـائل وحجـج يعتمـدون عليها لإثبات حقهم في طلب الانفصال أو فك الارتباط أو التمسك بمبدأ حق تقريـر المـصير والعودة إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م، كما يقولـون، فـإن هنـاك مـن مورسـت ضـدهم هـذه الوسائل ذاتها خلال العقود الماضية من عهد الثورة والجمهورية، وبات من حقهم التمسك بما تحقق لهم من إنجازات وحدوية باعتبارهم طرف أساسي يجب أن تؤخذ وجهة نظـرهم بعـين الاعتبار.

وبالاستناد إلى معايشتنا لفترة طويلة من عمر هذه القضية وعلى ما حفظته ذاكرة الوثائق عن تلك الفترة، سوف نقدم بعض الشواهد على عمق المشكلة وامتدادها على مدى زمن طويل وعبر سلسلة من الصراعات والأحداث التي شهدها الشطر الجنوبي من الوطن، وذلك من خلال رؤية خاصة تستند إلى بعض النصوص المنقولة كما جاءت عن مصادرها ومعبرة تعبيراً صحيحاً عن ذاتها وفق منطقها المطابق لواقع حدوثها، ونعتذر سلفاً لكل الجهات والأفراد على السواء، فليس غرضنا الإساءة أو التشهير إطلاقاً، ولكن الغرض هو توضيح الحقائق وسرد الوقائع المتعلقة بموضوعنا هذا، ولكي تسهل عملية القراءة والمتابعة ومن ثم ابدأ الآراء والملاحظات قسمنا الموضوع إلى ثلاثة أبواب، ويشتمل كل باب على عدة فصول، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد سبق نشر مواضيع الكتاب خلال الفترة الماضية على شكل مقالات صحفية (ورقية وإلكترونية) وتم إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها حتى تتواكب مع شكلها الجديد في هذا الإصدار المتواضع، بالإضافة إلى باب خاص يتضمّن عدداً من الوثائق الوحدوية المهمة، علاوة على أهم الوثائق الإقليمية والدولية الخاصة باليمن منذُ قيام الجمهورية اليمنية وحتى الآن؛ لكي تكون مرجعية أساسية لما أشرنا إليه من الإجراءات والخطوات الوحدوية، التي تمت بين شطري الوطن اليمني والتي مهدت الطريق لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية .. آملين من الجميع قبول عذرنا مع رجاء موافاتنا بما لديهم حول هذا الموضوع المهم..

والله من وراء القصد،،،

أحمد بن حسين طلاّن الحارثي (أبو حمود)

١٥ نوفمبر ٢٠١٢م

البريد الإلكتروني: (talan1951@yahoo.com)
الهاتف السيار: (+967711758811)
صندوق بريد رقم (252) صنعاء

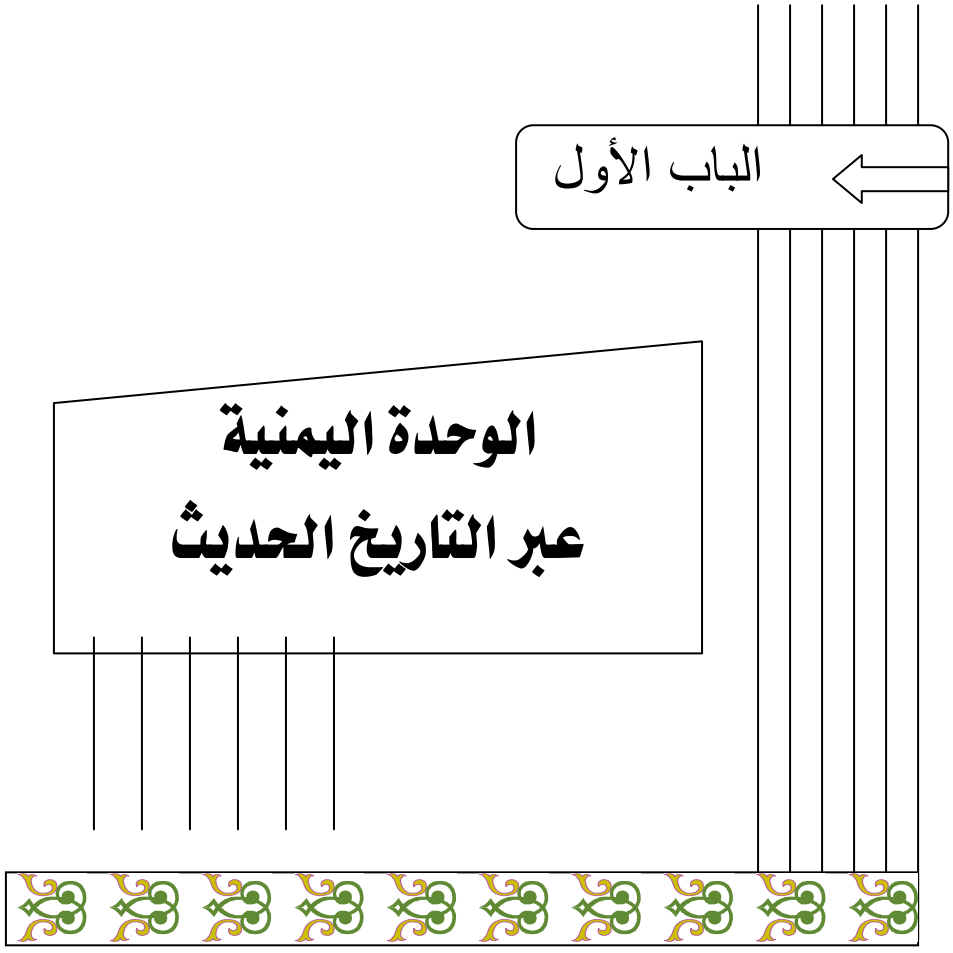
الباب الأول
الوحدة اليمنية
عبر التاريخ الحديث

الفصل الأول

السياق التاريخي للوحدة اليمنية

في نضال الحزب الاشتراكي اليمني

كلمة إنصاف نريد أن نقولها .. ونصيحة نسديها إلى من يتنكرون للوحدة اليمنية خصوصاً ممن كانت لهم أدوار بارزة في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني خلال فترة النضال الثوري وعبر عقود من الزمن؛ لأن التاريخ يعيد نفسه ولا يقبل التعرُّج في الظروف المرحلية (مع أو ضد) مسار المصالح الشخصية بعيداً عن حقائق التاريخ وسجلاته الناصعة.

من هنا كان لا بد من الإشارة إلى ما يعتمل في الوقت الراهن من مطالبات بإعادة كيان جنوب اليمن باعتباره إقليماً ذا تاريخ سياسي مستقل عن الشمال، لا سيما وأن مثل هذه الدعوات تصدر عن بعض قيادات تاريخية في الحزب الاشتراكي اليمني، ولهذا فإنه من الضروري العودة إلى الوراء قليلاً لنفتش ملفاتنا المخزونة منذ عشرات السنين لكي تحدثنا عن الدور التاريخي للحزب الاشتراكي اليمني في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، ولنبدأ من أول وثيقة معتمدة في مسار الحزب وهي كتاب (الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن) والذي تضمّن عددا من وثائق وأدبيات الحزب والصادر عن دار بن خلدون عام ١٩٧٢م والذي قدم له عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب فقال: (ولا يفوتنا هنا أن نؤكد بأن ميزة هذه الوثائق وكذلك قيمتها تتجسد من حيث إيماننا بها، ومن حيث النضال المتواصل في سبيل تطبيقها عملياً)(١).

وعوداً على بدء فإن برنامج التنظيم السياسي الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية قد أفرد باباً خاصاً تحدث عن آفاق وحدة النضال اليمني والذي أكد على: ((إن وحدة الأرض ووحدة الشعب اليمني ظلت عبر التاريخ على الرغم من حالات التمزق والتجزئة الآنية، ظلت وحدة متماسكة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

1 – من مقدمة الكتاب الصفحة ٩.

ولم تتمكن أي نهضة أو حضارة حقيقية أن تقوم إلاّ في ظل هذه الوحدة، وأن وحدة الإقليم ستظل ضرورة إستراتيجية لحاضر ومستقبل الثورة اليمنية، وأن ذلك يعني بوضوح أن الوضعية الراهنة لوجود كيانين في الإقليم لا يمكن أن تستمر وأن إستراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضوياً ودون انفصام بوحدة ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر كوحدة تتوج وحدة الأرض والشعب اليمني، وبالتالي وحدة مصالحه المشتركة وكذلك مرتبطة بوحدة الأداة على صعيد الإقليم كله لكي تتمكن من تحقيق الأهداف الإستراتيجية التاريخية لشعبنا اليمني، وهكذا ستستمر جماهير الشعب اليمني في الإقليم شمالاً وجنوباً في نضالها ولن تتوقف ولن تهدأ حتى يحقق شعبنا اليمني هدفه الكبير المتمثل بقيام اليمن الديمقراطي الموحد)) (١).

هذه النظرية الوحدوية التي تبنّاها الحزب الاشتراكي اليمني في أولى مراحل تكوينه وهي مرحلة التنظيم السياسي الجبهة القومية، وفي تطور لاحق تم توحيد فصائل العمل الوطني الديمقراطي (التنظيم السياسي الجبهة القومية، حزب الطليعة الشعبية، اتحاد الشعب الديمقراطي) وفي التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر التوحيدي لهذه الفصائل جاء : ((إن تنظيماتنا قد أثبتت بطبيعتها بأنها وحدوية منذ قيامها، وحدوية في تشكيلاتها التنظيمية، وحدوية في كل تاريخ نضالها ولقد أكدت منذ البداية وعبر نمّوها وتطورها وفي كل وثائقها المختلفة عن مواقفها المبدئية تجاه قضية الوحدة اليمنية باعتبارها المصير والمستقبل لشعبنا اليمني ... ويبذل تنظيمنا السياسي الموحد جهوداً مستمرة لإشاعة الثقافة الوطنية اليمنية التقدمية ليغرس في النفوس حب الوطن اليمني باعتبار أن الحدود والحواجز المصطنعة، والتي فُرضت على شعبنا من قبل النظام الملكي الإقطاعي والنظام الاستعماري باعتبار أن كل ذلك سوف ينتهي ولا يمكن أن يدوم؛ لأنها ظروف وأوضاع شاذّة فرضتها عوامل خارجة عن الإرادة الحقة لشعبنا اليمني وأن ثورتي شعبنا اليمني قد قامتا ليس فقط من أجل تحقيق آمال شعبنا ببناء حياته الجديدة فحسب، إنما كذلك من أجل إنهاء الأوضاع الشاذّة للتجزئة

---

1 – صفحة ٦٨ / ٦٩.

الموروثة، وتحقيق وحدة الشعب اليمني باعتبارها في طليعة الأهداف النبيلة التي نعمل دوماً من أجل تحقيقها(١).

هكذا كانت المواقف تجاه الوحدة اليمنية في المراحل التأسيسية لنشوء الحزب، وقد توجت تلك المواقف بما اعتمده المؤتمر الأول المنعقد في أكتوبر عام ١٩٧٨م الذي تم فيه الإعلان عن قيام الحزب الاشتراكي اليمني والذي انعقد تحت شعار ((لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية)) ومنذ ذلك الحين ظل ذلك الشعار يتصدر جميع المطبوعات والوثائق الرسمية والشعبية وأصبح شعاراً يومياً يتردد من كل الأفواه وفي كل المناسبات والطوابير الصباحية والمسائية لجميع المؤسسات، وما ذلك إلاّ لتعظيم شأن الوحدة اليمنية ولكي تبقى الهدف الأسمى في نضال الجماهير.

فهل من المعقول أن نقبل من أي كان، وخاصة ممن تصدروا قيادة الحزب والدولة في ذلك الزمان، مثل هذه الأطروحات الانفصالية تحت مبرر أن الجنوب كان ذو استقلالية سياسية وأنه كيان منفصل عن الشمال؟.

وخلاصة القول فإن الحزب الاشتراكي اليمني معنيٌ قبل غيره ولا يجوز له السكوت عن كل فرد ينتمي إليه يتبنّى فكرة خائبة لا أساس لها من الصحة، إلاّ أن يعلن الحزب أنه كان يزايد بموضوع الوحدة اليمنية لغرض ذر الرماد على العيون خلال عقود من الزمن، ولكنني لا أعتقد ذلك إطلاقا، فالحزب وحدوي وسيظل كذلك .. فقط المطلوب نبذ تلك العناصر التي تربت وترعرعت في أحضانه والتزمت منهاجه خلال فترة التشطير، واليوم تنادي بشيء يناقض ما كان عليه الحزب طوال عقود من الزمان دفع خلالها ثمناً باهظاً مقابل تحقيق وحدة الوطن أرضاً وإنساناً.

ولا يفوتني الإشارة إلى ما تعرضت له الوحدة اليمنية من إساءات متكررة من قبل (المؤتمر الشعبي العام) باعتباره الحزب الحاكم الذي يوجه سلطة الدولة ويقودها إلى متاهات

---

1 – كتاب وثائق المؤتمر التوحيدي– دار بن خلدون– الطبعة الأولى ١٩٧٦م ص ١٢٩.

أسوأ من الوضع التشطيري وكان بإمكانه العدول عن هذه التصرفات لو أحسن الإدارة وتخلى عن نظرية (أنا ومن بعدي الطوفان)، فالوطن للجميع والمؤتمر أول الغارقين إن ظلّ يقود السفينة نحو لجة البحر المتلاطمة الأمواج؛ لأن ربان السفينة لا يقحمها في عواصف البحر وهو قادر على السير بها إلى شاطئ الأمان .. ولا شاطئ أمان في هذا الموضع إلاّ التخلي عن نظرية التملك والانفراد بالسلطة والعودة إلى مبادئ الدستور والقوانين النافذة بعيداً عن الاستئثار بالسلطة والمال العام على حساب وطن وشعب (١).

1 – مقال نشر قبل قيام الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي أطاحت برأس النظام العائلي بقيادة المخلوع (علي عبدالله صالح).

الفصل الثاني

الحراك الجنوبي وتوثيق الارتباط

استسمح القرّاء الأعزّاء في أن أُطيل عليهم في هذا الموضوع وأن أُدخل عليه الكثير من النصوص المنقولة؛ لأن طبيعته تتطلب حشد كم هائل من الأدلة والبراهين، خصوصاً ونحن نقف أمام مطالب تجاوزت حد المعقول من القول والفعل، ولأن سوء الظن هو الغالب لدى كثير من الناس، فأنا على يقين أنه بمجرد الدخول في هذا الأمر سيكون الكاتب ووسيلته الإعلامية تحت طائلة التهديد والوعيد واللوم الشديد والاتهام الصريح بالوقوف ضد مطالب جماهير تئنّ من وطأة المعاناة لعدم توفر العدل والمساواة وضياع الكثير من الحقوق.

ونحن هنا نؤكد براءتنا المسبقة من هذه الاتهامات من خلال عدم رضانا عن الوضع العام للبلاد والذي أوصلتنا إليه ممارسات السلطة الفاسدة، ولكننا مع هذا لا نرضى بامتهان الوطن وترك الحبل على الغارب لمن هب ودب، ولا نرضى أن يصبح شعبنا مطية سهلة الركوب لأصحاب المصالح والنفوذ والمشاريع الصغيرة.

وعليه كان لا بد لنا من الرجوع والاستناد إلى ماضينا الثوري بمختلف مراحله وأشخاصه وأحداثه على اعتبار أن ((من لا ماضي له لا مستقبل له)) وهذا يستلزم النقل الموضوعي والأمين من كل المصادر المرتبطة بذلك الماضي والتي تحكي بصدق عن واقع الممارسة خلال الفترة الزمنية السابقة ليوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م؛ لأنها الحجة الدامغة والقوة الرادعة لكل من تسول له نفسه بالرجوع بنا إلى ما قبل ذلك التاريخ ونحن في غناء تام عن العودة إليه وتحمل آلامه وأتعابه وحتى محاسنه، ولأنه ماضي جميل نقلنا إلى حاضر أجمل منه فينبغي علينا استذكاره واستلهام عبره ومواعظه في كافة مناحي الحياة.

وعوداً على بدء فالحراك الجنوبي عبارة عن هبّة شعبية عارمة اجتاحت المحافظات الجنوبية والشرقية من الوطن اليمني الكبير، يتقدمها كوكبة من مناضلي الثورة التحررية والثورة الوطنية الديمقراطية، وقليل من لا يملك هذه الصفة أو تلك، أما لصغر السن أو لغيره من الأسباب.

وحريٌ بنا أن نغوص قليلاً في أعماق هذا الحراك الذي جمع بين الأصالة والمعاصرة وهو على مفهومنا جمع بين المتناقضات وربط بين الأقطاب المتضادات، وقبل أن نخوض في تفاصيل هذه المصطلحات العصرية علينا أن نعترف بأن هناك مُسلّمات في العمل السياسي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مناقشتنا لهذا الموضوع وهي أن أي مفوض أو مندوب يمثل أي جهة في المحافل والمناسبات مخوّل الصلاحيات وما يصدر عنه واجب التنفيذ في نطاق الاختصاص المنطلق من الشرعية الدستورية، وأن المجلس النيابي المنتخب من قبل الشعب وكيلاً عنه فيما يصدره من تشريعات وما يوقعه من معاهدات واتفاقيات، وأن الحزب أو التنظيم السياسي الذي يتصدر قيادة العمل الثوري حتى يحقق الاستقلال يصبح القيادة السياسية والتشريعية المخولة قيادة البلد.

لقد بدأ الحراك الجنوبي مطلبياً حقوقياً تمثل في مطالب المتقاعدين العسكريين والمدنيين ممثلاً بمجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتطور هذا الحراك إلى أن وصل حد المطالبة بالانفصال، وقد كان الجديد المعاصر في مسألة الحراك الجنوبي ما جاء على لسان ((عميد المتقاعدين))، حيث طالب بالاستفتاء على الوحدة وحق تقرير المصير وما تلا ذلك على أفواه العديد من قادة الحراك على مستوى الداخل والخارج من ((فك الارتباط)) و((الجنوب العربي)) وغيرها من المصطلحات الحراكية المستمدة من آهات المظلومين والمنطلقة من معانات المحتاجين الذين تقوّضت أحلامهم وخابت آمالهم لما رأوه من عبث بمقدرات الوطن ((أرضاً وإنساناً)) الأمر الذي أوصل الزعامات الحراكية إلى تناسي الماضي الوحدوي الذي ناضلوا فيه كثيراً وعاشوا لأجله دهراً طويلاً ما بين مستعجلٍ مطالبٍ بتحقيق وحدة اندماجية فورية وما بين متريّثٍ يرقب تغيرات الزمان ... الخ.

إن مطلب الحراك المتمثل في ((فك الارتباط)) مطلب جوهري لا يمكن دحضه أو تأييده بمجرد رأي شخصي أو قرار فردي، ولكنه مطلب يجب الوقوف أمامه بجدية من واقع سرد التاريخ النضالي للقيادات النضالية الجنوبية التي حملت على كاهلها مسئولية هموم الوطن خلال الفترة الزمنية الماضية، ومن هنا كان لا بد من الرجوع إلى دور السلطة الثورية في الشطر

الجنوبي من الوطن ليتبين لنا مدى صوابية هذا المطلب من عدمها، ولتكن البداية من اتفاقية القاهرة والتي مثل الشطر الجنوبي فيها (علي ناصر محمد رئيس الوزراء) في سبتمبر ١٩٧٢م حيث جاء فيها: {إن حكومة الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باسم شعب اليمن الواحد وباسم الأمة العربية وانطلاقاً من واقع المسئولية التاريخية والمسئولية القومية، وإيماناً بأن شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام وأن هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والسدود والحدود} (١) وفي لقاء الجزائر بين رؤساء الشطرين الذي مثل الشطر الجنوبي فيه سالم ربيع علي في سبتمبر ١٩٧٢م جاء ما يلي: {وانطلاقاً من روح المسئولية التاريخية وإيماناً بحق الشعب اليمني في استعادة وحدته بعد انتفاء مبررات التجزئة بزوال الحكم الإمامي من الشمال والاحتلال البريطاني من الجنوب} (٢) وفي لقاء قمة الكويت بين رؤساء الشطرين الذي مثل الشطر الجنوبي فيه عبد الفتاح إسماعيل بصفته الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى الموقع في مارس ١٩٧٩م جاء ما يلي: {وتمسكاً بإعادة تحقيق وحدة اليمن التاريخية تلبية لواقع وحدة الشعب اليمني ووحدة مصيره وإفشالاً لكل محاولات تكريس التمزق والتجزئة والانفصال، ووفاءً لتضحيات شعبنا اليمني وثمرة نضالاته الوطنية عبر التاريخ من أجل تحقيق هدفه النبيل في الوحدة} (٣) وفي لقاء قمة صنعاء بين زعماء الشطرين الذي مثل الشطر الجنوبي فيه علي سالم البيض بصفته الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الموقع في مايو ١٩٨٨م جاء ما يلي: {وحرصاً من القيادتين في الشطرين على الدفع بالعمل الوحدوي إلى مراحل متقدمة تقرب من يوم الوحدة باعتبار أن الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين وعلى المضي بخطوات إعادة تحقيق وحدة الوطن بالطرق السلمية} وفي البلاغ الصادر عن الدورة الثالثة للجنة الوزارية

---

1 – راجع نص الاتفاقية في الباب الرابع الفصل الأول البند أولاً من هذا الكتاب.

2 – راجع نص البيان في الباب الرابع الفصل الأول البند ثانياً من هذا الكتاب.

3 – راجع نص البيان في الباب الرابع الفصل الأول البند سادساً من هذا الكتاب.

للشطرين والتي مثل الشطر الجنوبي فيها حيدر أبو بكر العطاس بصفته رئيس الوزراء الموقع في ديسمبر ١٩٨٥م جاء ما يلي: {في ظل الجهود الوطنية التي تبذلها قيادتا شطري الوطن في سبيل إعادة الوحدة اليمنية وفي نطاق استمرار الاجتماعات واللقاءات الأخوية} وفي البلاغ الصادر عن الدورة الرابعة للجنة الوزارية للشطرين والتي مثل الشطر الجنوبي فيها الدكتور ياسين سعيد نعمان بصفته رئيس الوزراء مارس ١٩٨٩م جاء ما يلي: {في جو سادته روح العمل البناء والمخلص على طريق إعادة الوحدة اليمنية وفي إطار الجهود الدءوبة التي تبذلها قيادتا شطري الوطن في سبيل بلوغ ذلك الهدف السامي} أما اتفاقية إعلان الوحدة الموقعة بصنعاء في أبريل ١٩٩٠م والتي حضرها كافة القيادات السياسية والحزبية والعسكرية والأمنية في الشطر الجنوبي من الوطن فقد جاء فيها: {والوطن اليمني يعيش مرحلة الإعداد الكامل لإعادة بناء وحدته وإنشاء دولة الوحدة وانسجاماً مع ما تشهده مسيرة الوحدة من مناخ ديمقراطي، وتعزيزاً لهذا المناخ الذي يعبر عن أهم الأهداف والمكاسب الوطنية لثورتي سبتمبر وأكتوبر الخالدتين كمرتكز أساسي قامت عليه حوارات أبناء الوطن اليمني من أجل إعادة وحدتهم}.

وبنظرة فاحصة وقراءة متأنية ودقيقة لما سبق يتضح جلياً مقدار المسافة الفاصلة بين مفهوم ((فك الارتباط)) ومفهوم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية،ولكننا نترك للقارئ حرية التفكير ومن ثم الحكم على أيهما يتم الاعتماد؛ لأن فك الارتباط يعني فسخ عقد الاتحاد الذي تم بين قطرين مختلفين، لا تربط أيهما بالآخر أي روابط سابقة لذلك الاتحاد.

إن مما يؤسف له أن قيادات تاريخية كان لها شرف النضال ضد الاستعمار البريطاني حتى تحقق استقلال الشطر الجنوبي من الوطن في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧م تحت راية ((التنظيم السياسي الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل)) ظهرت اليوم بمظهر المتنكر لتلك الحقبة التاريخية وما كان يعتمل فيها من التوجه الوحدوي وكأنها لا تمت إلى تلك الحقبة بصلة، ومن هذا المنطلق أود أن ألفت انتباه آبائي وإخواني المناضلين الثوريين إلى أساس نضالهم التحرري الوحدوي والمنطلق من ميثاق ((الجبهة القومية الصادر في يونيو ١٩٦٥م))

حيث جاء فيه (إن المنطقة- اليمن شمالاً وجنوباً- ظلت تشكل وحدة طبيعية متكاملة وتجمع شعبها روابط وعوامل كثيرة، منها وحدة الأرض ووحدة اللغة ووحدة المعاناة اليومية للحياة ووحدة المصلحة ووحدة المصير، وقد تجسدت هذه الوحدة على مستواها السياسي في عصر الإسلام في دول متعددة تعاقبت على المنطقة ... ولظروف تاريخية واجتماعية معينة تهاوت هذه الدول وحطم بعضها بعضاً، وبدأ قادة الجيش والولاة في مناطق الجنوب يشرفون على إدارتها والاستقرار فيها ثم أخذوا يقتطعون الأرض لملكيتهم الخاصة ويعلنون انفصالهم التدريجي عن الحكومة المركزية في صنعاء أو في تعز أو زبيد أو عدن) كما جاء في الميثاق أيضاً :(إن الشعب العربي في إقليم اليمن شماله وجنوبه جزء من الأمة العربية وأن إقليم اليمن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي؛ لذا فإن إعادة وحدة شعبنا العربي في إقليم اليمن شماله وجنوبه مطلب شعبي وضرورة تفرضها متطلبات الثورة) وهناك نظرة أعمق وأبعد تعود بنا إلى تاريخ حركة القوميين العرب في اليمن ذكرها الدكتور أحمد عطية المصري في كتابه النجم الأحمر فوق اليمن جاء فيها: (لأهمية البعد القومي في فكر الحركة فقد أكدت على وجوب تكتل أطراف الحركة الوطنية في (جبهة نضالية قومية) لمواجهة الاستعمار، وفي هذا الصدد قدّم أحد أقطاب الحركة في اليمن في مارس ١٩٦١م دراسة عن واقع الحركة الوطنية وتصوره- وهو تصور فرع الحركة في اليمن- لشكل التنظيم الثوري المطلوب لمواجهة الموقف، وأبرز ما أكده هو ضرورة قيام (جبهة قومية) تضم العناصر المؤمنة بالكفاح القومي في كل إقليم اليمن من أجل التحرر من الاستبداد في الشمال والاستعمار في الجنوب، حيث ترى الحركة أن اليمن شمالاً وجنوباً يشكل وحدة واحدة هو إقليم اليمن الذي يعد جزءاً من الوطن العربي الكبير).

وفي إطار مناقشتنا للحراك الجنوبي جدير بنا العودة إلى ما كنا نسميه (مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية) لنرى ما ذا كنا نطرح من الأفكار والرؤى تجاه موضوع الوحدة اليمنية لكي يتسنى لمناضلي تلك المرحلة الاستذكار والتأمل في تلك الأطروحات وبالتالي سيتحدد الطريق المطلوب السير فيه، لاستثمار جهود المناضلين القدامى على ضوء مواقفهم المتباينة (قديماً وحديثاً) أو كما ذكرناه في بداية الموضوع (الأصالة والمعاصرة) حيث يقودنا دستور

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الصادر في نوفمبر عام ١٩٧٠م إلى حقيقة الموقف الوحدوي لتلك المرحلة إذ جاء في مقدمته ما يلي: (إيماناً بوحدة اليمن ووحدة المصير للشعب اليمني في الإقليم، واعتماداً في الأساس على وحدة الشعب والأرض اليمنية فقد ناضل شعبنا اليمني ببسالة ضد الامبريالية والاستعمار وضد رجعية الإقطاع المحلي متمثلاً في الحكم الإمامي والسلاطيني، ورغم الأوضاع الاستثنائية غير الطبيعية التي وجدت متمثلة بتجزئة الإقليم اليمني إلى شطرين، إلاّ أن هذه التجزئة لم تستطع أن تقف عائقاً أمام وحدة النضال الوطني المشترك لإقليمنا اليمني شمالاً وجنوباً ... وبالرغم من التجزئة فإن الترابط الجدلي لنضال الشعب اليمني بشطريه مستمر في تلاحمه ووحدة نضاله ليس ضد المؤامرات الامبريالية والرجعية في الإقليم فحسب، وإنما في سبيل الخلاص النهائي من واقع التجزئة ولإعادة الأوضاع الطبيعية لوحدة الإقليم)، أما نص المادة الثانية من ذلك الدستور فقد جاء فيه: (الشعب اليمني شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمنية واحدة).

ومن البرنامج السياسي للتنظيم السياسي الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية المصادق عليه في المؤتمر العام الخامس في مارس ١٩٧٢م جاء ما يلي: (إن الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي وجدت في بلادنا تعكس مدى التخلف الذي أورثه لنا النظام الملكي الإقطاعي والنظام الاستعماري الشبه إقطاعي، وإذا كان التخلف في الإقليم اليمني أحد نتائج هذه التركة، فإن الاستعمار البريطاني قد عمل على استخدام سياسة "فرق تسد" ومارس هذه السياسة على نطاق واسع بعد أن عمّق الانفصال والتجزئة، حيث كرس وجود كيانين لليمن بالتواطؤ مع الحكم الملكي الإقطاعي، وواصل على نفس الطريق في تكريس التجزئة الجغرافية والسياسية والاقتصادية للشطر الجنوبي من الإقليم.) كما جاء فيه: (إن أصالة الشعب اليمني لا تكمن في قدراته على البذل والتضحية عبر التاريخ القديم من أجل تشييد الحضارات وصنع اليمن الخضراء، اليمن السعيدة فحسب، ولكن أصالته تكمن أيضاً في نضاله الدائم ضد كل أنواع الاضطهاد والظلم ولقد خاض شعبنا اليمني في الإقليم كله نضالاً شاقاً وعنيداً ودون يأس ضد كل الغزاة والطامعين .. وفي العصر الحديث قاوم

الشعب اليمني الاحتلال البريطاني للجنوب وبعد الحرب العالمية الثانية كان شعبنا يناضل ضد الحكم الملكي الإقطاعي الإمامي ومن أجل إقامة الجمهورية). ومن التقرير السياسي للقيادة العامة للجبهة القومية المقدم إلى المؤتمر العام الخامس في مارس ١٩٧٢م جاء ما يلي: (وهكذا تستمر جماهير الشعب اليمني في الإقليم شمالاً وجنوباً في نضالها ولن تتوقف ولن تهدأ حتى يحقق شعبنا اليمني هدفه الكبير المتمثل بقيام اليمن الديمقراطي الموحد).

وفيما يتعلق بمطلب الحراك بشأن دولة (الجنوب العربي) فيمكن القول أن هذا المطلب لم يكتف بعزل جنوب الوطن عن شماله فحسب، ولكنه يدعو إلى ما هو أبعد من ذلك؛ لأن التسمية تسمية انفصالية كرسها النظام الإمامي والاستعمار البريطاني، وهذا ما أشار إليه التقرير السياسي للقيادة العامة للجبهة القومية المقدم إلى المؤتمر العام الخامس في مارس ١٩٧٢م بقوله: (وقد تمكن الاستعمار من تكريس التجزئة الاجتماعية عبر التجزئة الجغرافية لوطننا اليمني حيث لم يكتف بتكريس التجزئة في الإقليم بالتواطؤ مع النظام الملكي الإمامي، بل وعمل على تعميق تجزئة الشطر الجنوبي من الإقليم إلى أكثر من ٢٣ سلطنة وإمارة ومشيخة) وكأننا نسعى إلى إعادة تفتيت جنوب الوطن إلى وحدات إدارية مصغرة، وهنا نتساءل هل هذه التجزئة تفيد الشعب اليمني أم لا ؟؟.. لأن كل منطقة تريد أن تحكم نفسها!! وإلاّ من يحكم من؟.

وأما مطلب الحراك المتمثل في (الاستفتاء) فإنه مطلب ميسور تحقيقه وقد تحقق على صعيد الواقع وبأكثر من طريقة، ولنعود بالذاكرة إلى الوراء قليلاً، حيث كانت توجد سلطة تشريعية في الشطر الجنوبي من الوطن تسمّى مجلس الشعب الأعلى والذي من مخرجات عمله القرار رقم ٢٠٧/ ١١ لعام ١٩٨٩م بشأن العمل الوحدوي والذي جاء فيه: (ناقش مجلس الشعب الأعلى في دورته الاعتيادية الحادية عشرة باستفاضة خبرات ونتائج جهود قيادتي الشطرين واستخلص المجلس من خلال مناقشته للقضية الوطنية اليمنية أن استمرار حالة التجزئة التي يعيشها شعبنا اليمني والتي فرضتها عوامل وظروف الماضي المظلم تشكل عائقاً كبيراً أمام انبعاثه الوطني الشامل وتقدمه الاجتماعي ونهوضه الحضاري ... وبهذا الصدد أشاد

المجلس وثمن عالياً النتائج التي توصلت إليها القيادة السياسية في شطري الوطن، وقرر المجلس في ضوء المناقشات تكليف هيئة الرئاسة والحكومة ببلورة مبادرة وحدوية نوعية تسهم في إيجاد صيغة اتحادية انتقالية باتجاه تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة) وفي نفس الاتجاه فقد تمت عملية الاستفتاء الشعبي على دستور دولة الوحدة خلال يومي ١٥و١٦ مايو ١٩٩١م وأعلنت نتائجه يوم ٢٠ مايو ١٩٩١م وبنسبة تجاوزت ٩٨٪ مع العلم بأن القرار الجمهوري رقم ٢٤ لعام ١٩٩١م الخاص بلائحة تنظيم الاستفتاء صادر تحت توقيع الأستاذ حيدر أبو بكر العطاس رئيس وزراء الجمهورية اليمنية.كما لا ننسى أن الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٦م كانت بمثابة استفتاء جديد لاسيما وقد تزامنت مع بدء أعمال الحراك الجنوبي.

مما سبق ومن مضامين النصوص يستنتج أمر في غاية الأهمية يتمثل في تأكيد القيادات السياسية في الشطر الجنوبي من اليمن على الوجود التاريخي للوحدة اليمنية منذ أقدم العصور وأن التشطير كان وضعاً استثنائياً فقط ... كما يستنتج أن مطالب الحراك العصرية تتنافى مع التاريخ النضالي الوحدوي للغالبية العظمى من قيادات الحراك على اعتبار أنهم ممن ساهموا في صياغة الوحدة عبر مراحلها المختلفة، وكان لعدد منهم بصمات واضحة في التوقيع على عدد من الوثائق الوحدوية خلال تلك المراحل السابقة ليوم الوحدة (٢٢مايو ١٩٩٠م) ... كما يستنتج أيضاً أن هذه المطالب استثنائية في حد ذاتها، وأن الدافع إليها فساد السلطة وسوء تصرفاتها تجاه قضايا ومطالب الجمهور الأساسية وأنها مطالب عارضة قد تزول سريعاً عند زوال أسبابها !!

وعلى هذا الأساس نهمس في أذن كل قيادي في الحراك وفي أذن كل متأثرٍ به أنه إذا كنا في الشطر الجنوبي من الوطن قد عانينا كثيراً من نتائج حرب لم تتجاوز مدتها شهرين من الزمن أو (ألف ساعة)، حرب كما سماها عبد الولي الشميري، وصرنا نطالب بإعادة الاعتبار للمتضررين منها وتسوية أوضاعهم المعيشية والوظيفية لكي تنتهي آثار تلك الحرب، فما بالكم بحرب مدتها ست سنوات ما زالت نتائجها مجهولة وأسبابها غير واضحة وآثارها مدمرة، وما ذا نسمي هذه الحرب الطويلة الأمد التي يصطلي بنارها جزء من الوطن اليمني

الكبير، وماذا كنا فاعلين لو أنها تدور على رؤوسنا- نحن الجنوبيين- خلال هذه الفترة ؟؟ وما هي ردود أفعالنا تجاهها ؟؟.

إن مشكلتنا في عموم الوطن اليمني شماله وجنوبه وشرقه وغربه مشكلة واحدة تستلزم منا رصّ الصفوف وتوحيد الجهود في إطار معارضة وطنية رائدة تحت راية ((اللقاء المشترك)) ومشروعه الحضاري الرامي إلى معالجة أوضاع البلاد كافة تحت الشعار الجامع ((النضال السلمي طريقنا لنيل الحقوق والحريات))؛ حتى لا نتيح فرصة أكبر للمتنفذين والفاسدين في الركوب على الموجات وتوجيه الحركات والتحركات المطالبة بالحقوق وصرفها عن مسارها الحقيقي إلى ما يخدم توجهات الفساد والمفسدين الدوليين والمحليين .. (١).

1 - مقال نشر قبل قيام الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي أطاحت برأس النظام العائلي بقيادة المخلوع (علي عبدالله صالح).

الفصل الثالث

مكانة الوحدة في الأدب والتراث الشبواني

كانت وما زالت محافظة شبوة- المحافظة الرابعة سابقاً- من المحافظات الجنوبية المتصدرة للفعل الثوري في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي للوطن اليمني الكبير، سواءً في عهد التشطير أو في العهد الوحدوي، وكان لأدبها وتراثها دور بارز في مجرى الأحداث المتلاحقة على مر العصور.

وفي هذه الإطلالة المتواضعة نود الإشارة أولاً إلى ما قدمه وفد الثوار القادمين من محافظة شبوة لزيارة العاصمة صنعاء من عمل فني رائع نال استحسان الجماهير الثائرة التي احتشدت في ساحة التغيير لتستمع إلى شيء من الأدب والتراث الشعبي الذي قدم من محافظة جنوبية من محافظات اليمن الموحد، معبراً عن صدق ووفاء وإخلاص لهذه الثورة الشبابية الشعبية السلمية المباركة وفي إطار ثوري وحدوي يعمّق روح الإخاء والترابط بين أبناء الوطن الواحد من قديم الزمن.

ذلك أن أبناء محافظة شبوة ممن كان- وما زال- لهم دور مشهود في دعم ومساندة المسار الوحدوي قبل وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وقد برز هذا الدور في كل مجال من مجالات العمل الجماهيري بما فيها الأدب والتراث الشعبي، وهذا يدعونا للعودة إلى الوراء قليلاً لكي نستخرج من ذاكرة التاريخ بعض الشواهد الأدبية للدلالة على صدق التوجه الوحدوي لدى أبناء هذه المحافظة الباسلة، خصوصاً وقد ظهرت في الأفق بوادر لا تتفق مع الروح الوحدوية التي نمت وتنمو في أجيال شبوة المتعاقبة على مدار الزمن.

مؤتمر الأدب والتراث الشعبي في المحافظة الرابعة المنعقد خلال الفترة من الأول وحتى الرابع من سبتمبر عام ١٩٧٣م ((قبل أكثر من ثمانية وثلاثين عاماً)) شهد حضوراً أدبياً واسعاً ورعاية حكومية تامة، واستمع إلى عدد من الكلمات المعبرة عن أهمية الحدث ومكانته الثقافية في إطار المجتمع، كما ناقش المؤتمر الدراسة المقدمة من قبل اللجنة التحضيرية للمؤتمر والتي

قيل عنها أنها تعتبر أول مدخل أدبي ونقدي للأدب والتراث الشعبي اليمني، وقد جاء في هذه الدراسة (عاش اليمن وحدة سياسية واقتصادية وجغرافية وفكرية وتاريخية واحدة على الرغم من كل العوامل التي أدت إلى تمزقه وعزلته في كثير من الفترات التاريخية المختلفة، ومع هذا فقد ظل شعبنا وجماهيرنا يتحدى كل عوامل التمزق والانفصال) كما جاء فيها (وعند ما برزت التكتلات السياسية بدءاً بالجمعية العدنية التي كانت تنطلق من فكرة عدن للعدنيين فقط، وتلاها حزب الرابطة الذي طرح فكرة ((الجنوب العربي)) مستهدفاً العمل على استمرار وتعميق التجزئة والانفصال والإقليمية لشعب واحد على مدى التاريخ) كما جاء فيها أيضاً (لم يعمل الاستعمار البريطاني والإمامة وعملائهما على تمزيق الشعب اليمني الواحد اقتصادياً وسياسياً، وإنما عمل على تمزيق وحدته الفكرية المعبرة عن مقاومته للطغيان والقمع الفكري)، ووجه الدلالة هنا ليس في هذه النصوص بعينها فحسب، ولكن الدلالة الأكثر عمقاً هو ذلك التأييد والدعم الذي حظيت به أعمال المؤتمر من حيث مستوى التمثيل والحضور والإشراف الحكومي والحزبي- الذي حظي به المؤتمر- حيث افتتح أعماله عضو اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الجبهة القومية والمسئول الحزبي للمحافظة أحمد مساعد حسين، واختتم أعماله بحضور عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء علي ناصر محمد، ومحافظ المحافظة الرابعة عضو اللجنة المركزية المرشح علي شائع هادي، كما حضره مندوبون من الاتحادات الأدبية والمسرحية والموسيقية ووفود من المؤسسات الجماهيرية العمالية والفلاحية والنسوية، كما حضره عدد من مندوبي حركة التحرر العربية ومندوبين عن أجهزة الإعلام ووكالات الأنباء المحلية والأجنبية.

من هذا الحضور اللافت لهذه الفعالية المحلية نستنتج أهمية العمل الثقافي والفكري الذي يجسد دور الجماهير في تبني قضاياها وهمومها اليومية، وما نريد الاستشهاد به في هذا الجانب هو الدور البارز للأدب والتراث الشعبي في دعم ومواكبة المسار الوحدوي منذ زمن طويل، ونود الإشارة إلى بعض النماذج الأدبية الواردة ضمن الدراسة المشار إليها آنفاً، منها قول الشاعر عبد الله أحمد جمران السحاقي:

فلاحنا يا سراج الأرض اتفضل ... أنت الذي قد كسرت القيد والأغلال

يا صاحب الفأس والمحفار والمعول ... أنت السلاح الموجه للعداء قتال

عاشوا شباب العمل لعلاء مع الأسفل ... شمال وجنوب وحدة ثورية ونضال

وهذا الشاعر ثابت محسن يحيى يقول:

واليوم وحدة يا جماهير اليمن ... وحدة شغيلتنا تحقق لنتصار

ما نقبل الرجعي ولا ذي مرتزق ... خدام نكسون والملوك أهل العقار

وهذا الشاعر صالح محمد لزنم يقول:

أنا ابن اليمن ناضل لتحقيق وحدتي ... ولا بد تحقق هنا كل غايتي

وبالدم أفديك يا يمني الفتي ... ومن يمني الخضراء تعود بقوتي

وهذا الشاعر سالم عبد الله رويس يقول:

شعب اليمن واحد موحد لا يريد الانفصال

ومن تحدانا سقط في شمس وإلاّ في ظلال

يمن ديمقراطي موحد في سهوله والجبال

وفي جانب آخر تذهب الشعارات الجماهيرية إلى تجسيد ما جسده الشعر الثوري من مضامين ومنها :

يمن ديمقراطي موحد ... نفديه بالدم والأرواح

سوف نقاتل سوف نناضل ... ثورة ثورة لا إصلاح

ومن هذه الشعارات:

يا أكتوبر يا سبتمبر ... يا الزخم الثوري الأعظم

ثورة ثورة نحميها ... نفديها بالروح والدم

ومنها أيضاً: بالروح بالدم نفديك يا يمن

ومنها كذلك:

يا أدباء في يمن الثورة سيروا ... سيروا للأمام

مع الجماهير الفقيرة ... بالسلام والأقلام

وادفعوا بالفكر الثوري ... في وسائل الإعلام

لتحقيق الوحدة اليمنية ... لا تراجع لا استسلام

وجدير بالذكر أن أكثر من (ثلاث عشرة) منظمة جماهيرية ألقيت عنها كلمات كلها اشتملت على ضرورة النضال لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد، وقد صدرت عن المؤتمر قرارات وتوصيات كان من بينها هذا القرار (يرى المؤتمر أن الوحدة اليمنية هي وحدة الشغيلة والكادحين في بلادنا، كما يحيي بإجلال كل الجهود المخلصة والمحاولات الجادة التي بذلتها حكومة الثورة من أجل تنفيذ بنود اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس).

واستناداً إلى ما أسلفنا ذكره نوجه الدعوة إلى جيل الشباب الذين لم يكن لهم وجود في تلك المراحل الثورية التي زخرت بها المحافظات الجنوبية من أجل النضال الدءوب على طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، ونكرر لهم الخطاب والدعوة إلى عدم الانسياق وراء الدعوات المغرضة والمضللة التي تحاول طمس معالم نضال آبائنا وأجدادنا من أجل تحقيق اليمن الموحد، والذي تم إعادة تحقيق وحدته في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م في ظل زخم ثوري قوي وتأييد شعبي واسع، وكان للعاصمة (عدن) شرف احتضان فعالية الاحتفاء بهذا الحدث التاريخي العظيم، فالحذر الحذر أيها الشباب فأنتم الحراس والمؤتمنون على تراث آبائكم وأجدادكم، فحافظوا عليه من عبث العابثين، كما نود تذكير آبائنا وإخواننا المناضلين القدامى بأهمية المراحل الماضية من حياتهم التي عملوا فيها من أجل وحدة اليمن، وبما أنهم صناع هذا الفخر والانتصار فالمرجو منهم الحفاظ عليه مهما كان الثمن.

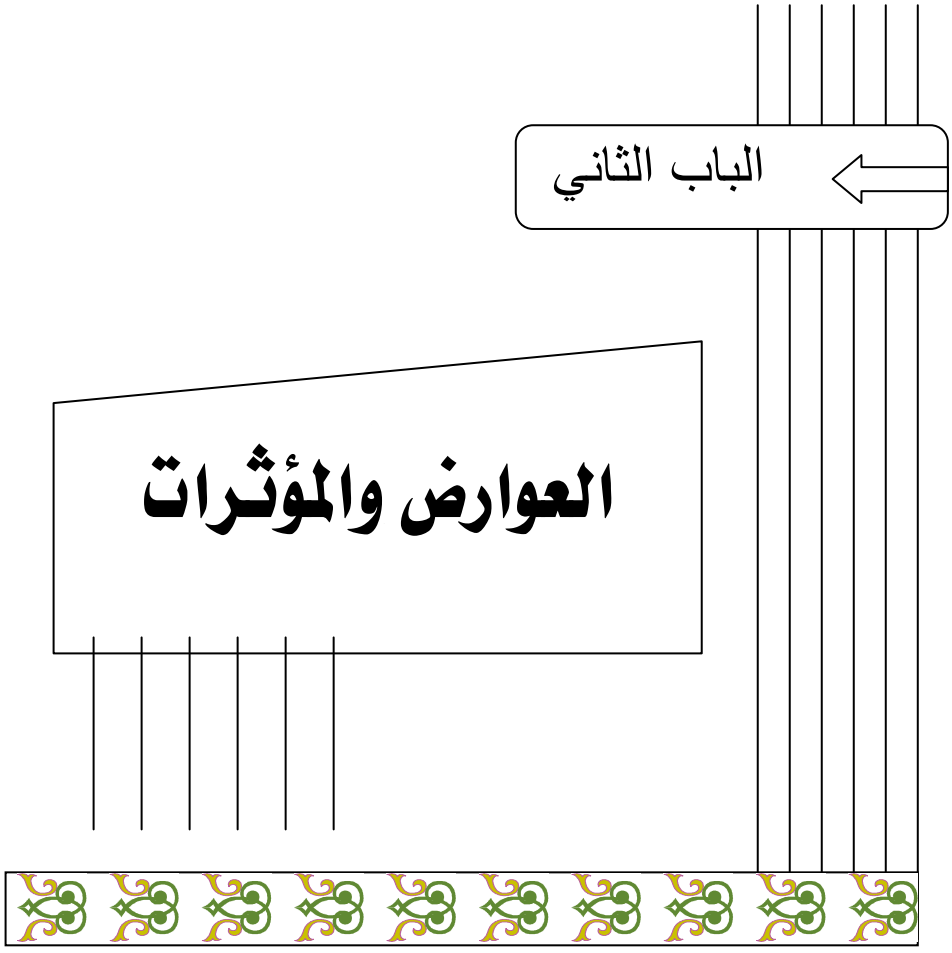
الباب الثاني
العوارض والمؤثرات

الفصل الأول

تساؤلات جنوبية جنوبية

بدأ الحراك الجنوبي سلمياً في سنيه الأولى وسار فترة من الزمن على هذا المنوال في ظل عهد المخلوع علي عبد الله صالح، وما أن قامت الثورة الشبابية الشعبية السلمية المباركة وبدأت تحقق أهدافها، حتى انقلبت الأوضاع وتغيرت الطباع وظهرت بوادر العنف لدى بعض الأشخاص المحسوبين على مناشط وفعاليات الحراك الجنوبي.

والغريب في الأمر ليس ممارسة أعمال العنف ضد سلطة الدولة واستهداف مؤسساتها، لأن لدى هؤلاء الأشخاص ادعاءات تبرر لهم مثل هذه الأعمال بحكم نظرتهم السيئة عن تلك السلطات، ولكن الغريب جداً والمثير للدهشة أن يمارس منتسبو الحراك الجنوبي حالات العنف والإكراه ضد إخوانهم الجنوبيين، حيث ظهرت شواهد عديدة على هذه الممارسات والتي كان أشهرها الاعتداءات المتكررة على ساحات اعتصامات الثوار باستخدام الحجارة والزجاجات الحارقة والهراوات، وإحراق العديد من المخيمات الثورية وممارسة أعمال العنف ضد المسيرات السلمية وإجبار المواطنين على إغلاق محلاتهم التجارية بالقوة عند دعواتهم للعصيان المدني ومحاولات فرض السيطرة على آراء الناخبين ومنعهم من ممارسة حقوقهم الدستورية في الانتخابات الرئاسية التوافقية الماضية (١).

وإذا كان لدى الحراكيين ما يبرر لهم الأعمال العدائية ضد سلط الدولة على اعتبار أنها سلطات احتلال حسب قولهم،- مع التأكيد على عدم قبول مثل هذا القول- فإن ممارسة العنف ضد إخوانهم الجنوبيين لا مبرر له على الإطلاق، وإن هذا الفعل ليدعو إلى الشفقة على هؤلاء الأشخاص الذين يدّعون زوراً وبهتاناً أنهم يمثلون القضية الجنوبية بكافة جوانبها ويعملون من أجلها باعتبارها قضية شعب كما يدّعون في كثير من أطروحاتهم النظرية، إلاّ أن

---

1 – وفي فترة من الفترات مورست هذه السلوكيات من قبل فصيل معين ضد فصيل آخر من الحراك نفسه وهذا يدل على العشوائية والتخبط خارج نطاق المعقول فيما يتعلق بقضية شعب.

هذه الممارسات العملية المشينة تدل دلالة قاطعة على قصر النظر وانعدام الرؤية الواقعية لمعالجة هذه القضية الكبيرة التي لا تقوى على التعامل معها تلك العقول والقدرات الصغيرة، وأن كل ما تمتلكه هذه العناصر مجرد إدّعاء لا يسنده الواقع بأي حال؛ لأن من يمارسون مثل هذه الأعمال لا يمكن أن يكونوا روّاد مهام أو طليعة موثوق بها لحل مشاكل الشعوب، خصوصاً وقد تدنّى مستوى تعاملهم مع من يدّعون تمثيلهم أو خدمتهم على الأقل؛ لأنه من غير المعقول أن تمارس قيادات جماهيرية حالات الظلم والاضطهاد والتفرد بالرأي واحتكار التمثيل في مثل هذه القضايا وظروف التعامل معها، وليس هذا فحسب .. بل ولكن ممارسة أعمال العنف ضد رعاياهم هو الأسلوب والطابع الذي ميّزهم خلال الفترة الماضية.

تساؤلات نضعها نحن الجنوبيون بين يدي القيادات الواعية من إخواننا في الحراك الجنوبي المعول عليهم قيادة العمل جنباً إلى جنب مع كافة المكونات الجنوبية الأخرى، ونحن على أمل أن يتعاملوا بجدية مع أخذ الحيطة والحذر من جميع التصرفات اللا مسئولة والتي تتبناها عناصر محددة من داخل صفوف الحراك الجنوبي خدمة لأهداف ومآرب جهات لا تريد للجنوب بكل مكوناته أي نجاح أو تقدم، وأولى هذه التساؤلات: هل لدى قيادة الحراك الجنوبي علم ودراية عن الأشخاص الذين يمارسون أعمال وسلوكيات تتنافى مع قيم وأخلاقيات الحراك الجنوبي ويمارسون أضدادها مع الغير؟؟ وهل أصبح هؤلاء الأشخاص ممثلين وحيدين للقضية الجنوبية ؟؟ وهل بقيّة أبناء الجنوب مجرد رعايا لدى مثل هؤلاء الأشخاص لا قيمة لهم ولا رأي ؟؟ وهل نظام المخلوع علي عبد الله صالح وعناصر بقايا نظامه المتهالك أولى بالاحترام والتقدير من إخوانهم الجنوبيين حينما يكفون الطلب عن تلك العناصر ويتجاهلون أدوارهم السابقة ويتجهون بالعداء ضد إخوانهم المواطنين الثائرين الذين قدموا دماءهم وأرواحهم رخيصة في سبيل التحرر والانعتاق من ربقة ذلك النظام العائلي المستبد باعتباره مصدر الشرور والآلام للشعب اليمني بأكمله.

نرجو من إخواننا العقلاء وأصحاب النظرات البعيدة الوقوف أمام هذه الممارسات والسلوكيات التي لا تخدم القضية الجنوبية بأي حال من الأحوال ..

الفصل الثاني

مفاهيـــم وحـــدويـــة

أطلت علينا ذكرى يوم الوحدة المباركة (٢٢ مايو ١٩٩٠م)، غير أن الاحتفال بالمناسبة هذه المرة يختلف عما كانت عليه الاحتفالات السابقة من حيث الشكل والمضمون ومن أهم المميزات أنها تأتي في مرحلة مهمة من مراحل الثورة الشبابية الشعبية السلمية بعد الإطاحة برأس النظام العائلي المستبد الذي تسبب في تعميق أسباب الفرقة والشتات بين أبناء الشعب اليمني الواحد.

وبما أن الوحدة اليمنية قد تمت وفق إجراءات دستورية كاملة ومن خلال هيئات شرعية مارست مهامها بصورة صحيحة خلال فترة زمنية كافية، ما زلنا نسمع الكثير من المغالطات والتشويه المتعمد الصادر من بعض الذين يجهلون أو يتجاهلون التاريخ والمراحل والأعمال الوحدوية التي سبقت يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م ويعكسون جهلهم هذا على مستوى الوسائل الإعلامية المختلفة وينقلون صوراً غير واقعية لكي يوجدوا المبررات ويضعوا الكثير من الشبهات لتشويه هذا المنجز العظيم للتنصل عن ما تم الوصول إليه قبل أثنين وعشرين عاماً.

ومن أعجب ما قرأته عن مثل هذا الصنف من الناس أن أحد الكتاب الصحفيين ((الشباب))- كان في الصف الرابع الابتدائي في يوم إعلان الوحدة كما يقول- كتب موضوعاً تناول فيه حدث قيام الوحدة بشيء من الاستخفاف والتجاهل، والذي أعتقد أنه ناتج عن عدم الإطلاع أو أنه يريد إقناع الكثير من الناس بما يروج له من مطالبات توحي بالتراجع إلى ما وراء ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ولغرض تصحيح المفاهيم المغلوطة لدى جيل من الشباب الذين لم يدركوا تلك المراحل والأعمال الوحدوية، أود أن استعرض بعض كلمات الكاتب ومن ثم الرد عليها بما هو مطابق للواقع حتى يكون الجميع على علم ودراية عند الحديث عن هذا الموضوع المهم والمشكلة الشائكة التي يعاني منها أبناء المحافظات الجنوبية أشد المعاناة، خصوصاً وقد تشعبت الآراء وتعددت الاتجاهات والمكونات التي تتبنى القضية الجنوبية في الوقت الراهن.

يقول صاحبنا ما نصه: ((التوقيع على الاتفاقيات المحددة لمسارات إنجاز الوحدة كان يوقع عليها شماليون وشماليون)) .. وهذا القول مردود على صاحبه ولا يوجد له سند من الواقع التاريخي لتلك المراحل؛ لأن من يمثلون الشطر الجنوبي في جميع الاتفاقيات الوحدوية كانوا من أبناء الجنوب باستثناء حالة واحدة فقط وإليكم التفاصيل: ممثل الشطر الجنوبي في توقيع اتفاقية القاهرة (سبتمبر ١٩٧٢م) هو علي ناصر محمد بصفته رئيساً للوزراء (جنوبي) وممثل الشطر الجنوبي في توقيع اتفاق لقاء الجزائر (سبتمبر ١٩٧٢م) هو سالم ربيع علي بصفته رئيس مجلس الرئاسة (جنوبي) وممثل الشطر الجنوبي في قمة الكويت (مارس ١٩٧٩م) هو عبد الفتاح إسماعيل بصفته الحزبية أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وبصفته الحكومية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، ومع أنه شمالي الأصل لكنه جنوبي المنشأ والتربية وحاصل على تزكية حزبية وبثقة عالية من نخبة من أعضاء حزب سياسي يقود البلد بمفرده، كما أنه حاصل على تزكية شعبية كبيرة من مجلس تشريعي يمثل كافة قطاعات الشعب، وممثل الشطر الجنوبي في لقاء قمة صنعاء (مايو ١٩٨٨م) هو علي سالم البيض بصفته الحزبية أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي) وممثل الشطر الجنوبي في الدورة الثالثة للجنة الوزارية للشطرين (ديسمبر ١٩٨٥م) هو حيدر أبو بكر العطاس بصفته رئيس مجلس الوزراء (جنوبي) وممثل الشطر الجنوبي في الدورة الرابعة للجنة الوزارية للشطرين (مارس ١٩٨٩م) هو الدكتور ياسين سعيد نعمان بصفته رئيس مجلس الوزراء (جنوبي) أما اتفاقية إعلان الوحدة الموقعة في أبريل ١٩٩٠م فقد حضرتها كافة القيادات السياسية والحزبية والعسكرية والأمنية في الشطر الجنوبي.

وعلى هذا الأساس فإن ما يذكره الكثيرون بشكل عام وما ذكره الكاتب على وجه الخصوص عن كون الوحدة تمت بناء على ما يسميه (رحلة نفق القلوعة) (١) وهو ما يعتبره أن لحظة عابرة كانت سبب قيام الوحدة، وهذا الكلام لا يستقيم ولا يتوافق مع وجود هذه

1 – ـ ممر عبر الجبال يؤدي من المعلا إلى التواهي (الساحل الذهبي).

السلسلة من الإجراءات التي مرت بها أعمال الوحدة عبر مراحل تاريخية متفاوتة ومن خلال هيئات معتبرة وعلى يد قيادات حزبية وسياسية كبيرة، وكيف لنا أن نصدق مثل هذه الأطروحات والأقاويل من أي كان مصدرها ونحن نعلم علم اليقين أن لا أساس لها من الصحة ولا سند لها من الواقع.

وخلاصة القول فإن ما تمت الإشارة إليه ليس مجرد رد فقط ولكنه رأي نقدمه إلى أولئك السائرين في فلك القضية الجنوبية أن لا يجعلوا وسيلتهم في تبني هذه القضية تجاهل حقائق التاريخ والجغرافيا بقدر ما يجب عليهم الولوج في صلب المشكلة وطرح أسبابها الجوهرية والتي أراها متمثلة في تصرفات النظام العائلي وإساءته إلى الوحدة اليمنية بنسبة فضل قيامها وإعادة تحقيقها إلى الأفراد وتهميش دور الجماهير في تحقيق هذا المنجز الوطني الكبير، الأمر الذي ترتب عليه إضاعة كثير من الحقوق والسطو على البعض الآخر، حينما اتجه الأشخاص إلى تبني فكرة المصالح الذاتية وإعطائها الأولوية في نشاطهم السلطوي ومحاولة الدفاع عنها تحت ستار المصالح العامة ليس في المحافظات الجنوبية وحدها، ولكنها مشكلتنا في عموم الوطن اليمني شماله وجنوبه وشرقه وغربه مشكلة واحدة تستلزم منا رصّ الصفوف وتوحيد الجهود في القضاء على بقايا النظام العائلي المستبد والعمل بجد واجتهاد من أجل بناء دولة مدنية حديثة تتحقق في ظلها حرية وعدالة ومواطنة متساوية في جميع الحقوق والواجبات وهذا كفيل بإعادة الاعتبار للوحدة اليمنية وإزالة ما لحق بها من تشوهات، وكم أود التأكيد على أهمية التنبيه إلى مساوئ وعيوب مثل هذه المغالطات التي تؤدي إلى طمس أدوار تاريخية عظيمة قام بها أبناء الجنوب في السياق الوحدوي عبر مختلف المراحل الثورية بدءاً بميثاق العمل التحرري الذي تبنته الفصائل الثورية ضد الاستعمار البريطاني وحتى آخر لحظة لإعادة تحقيق الوحدة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، وكيف لنا أن نرضى بطمس تاريخ نضالنا الطويل وتضحياتنا الجسيمة لعدة عقود من الزمن من أجل إعادة تحقيق وحدتنا المباركة، وهذا الأمر في حد ذاته لا يشكل حلاً مناسباً لما لحق بنا كجنوبيين جراء ممارسات النظام العائلي واستحواذه على مقدرات الوطن والشعب والمتاجرة بقضاياه الأساسية من أجل إطالة

أمد السيطرة والاستبداد، ولكن الحلول كامنة في مدى جديتنا ومصداقيتنا في التعامل مع القضية الجنوبية كقضية شعب وليس قضية أفراد تضررت مصالحهم الشخصية وانتهت صلاحيتهم للعمل السياسي، ثم جاءوا بأقنعة جديدة وملامح متغيرة، راكبين موجة التيار الهوائي المعاكس لاتجاه المصلحة العامة، وبأساليب رديئة لا تمكن من تحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

الفصل الثالث

قيـم نضـاليـة مهـــدورة

الانتصار للقضايا الوطنية مهمة عظيمة تحتـاج إلى همـم عاليـة وطاقـات جبّـارة تواكـب مستوى الحدث وتتعاظم بتعاظمه وتسمو بسمّوه حتى تنال شرف إنجـازه والوصـول بـه إلى غاياته النبيلة.

هذا كله في عقول ووجدان وأحاسيس المؤمنين به والأمناء لمبادئـه والمخلـصين في الـسير نحو تحقيقه رغم أي صعوبات أو عراقيل، لأنهم يستعذبون المـشاق ويسترخـصون التبعـات والتكاليف التي لا تقوى عليها الهامات الصغيرة وتعجز دونها النفوس الـضعيفة، خـصوصاً تلك التي تحاول التنكر لتراثها النضالي وتجنح نحو استرخاص المبادئ في سبيل الحصول عـلى المادة على حساب القيم النضالية.

والحراك الجنـوبي فـصيل ومكـون مـن مكونـات الحركـة الجنوبيـة المتنوعـة الاتجاهـات والمتفاوتة في المفاهيم والأهداف التي يسعى كل فصيل لتحقيقهـا، وفي إطـار الحـراك الجنـوبي نفسه تتعدد الوجهات وتختلف المصالح والأهداف وتتنوع الوسائل والأدوات وحتى الرمـوز والشخصيات، وفي إطار هذا التنوع والاختلاف تبرز العديد من الثغرات والنواقص وتمارس بعض الأخطاء؛ نظراً لعدم وجود موجهات معروفة وخطوات مدروسة تحـدد المـسار العـام، ولهذا كثرت الاجتهادات الشخـصية وازدادت الأخطـاء الفرديـة حتـى طغـت عـلى الجهـود الجماعية وبدأت تحاصرها من عدة جهات وتضع أمامها العديد من السدود والحـواجز المانعـة لمعرفة الغث من السمين والصواب من الخطأ أو بمعنـى آخـر (اخـتلط الحابـل بالنابـل) كـما يقولون، وأهدرت كثير من القيم النضالية على يـد مـن لا يرقبـون فيهـا إلاً ولا ذمـة، في ظـل صمت مطبق من قبل أصحاب الشأن، وترك الحبل على الغارب للعابثين والمستهترين بكل ما له صلة بالتراث النضالي الجنوبي.

ما يمكن الإشارة إليه في هذا الموضوع أو طلب الاستغاثة إن صح التعبير، أن هناك أشخاصاً يعتدون على علم الجمهورية اليمنية وينفذون بحقه عقوبة الإعدام أما بالحرق أو التمزيق أو التشويه، وهذا العلم في حقيقة الأمر هو علم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل خلال مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني البغيض، وفي اعتقادي إنه لشرف عظيم لتراثنا النضالي وتاريخنا الثوري أن يصبح رمز نضالنا في جزء من الوطن رمز وطني شامل تفخر به الأجيال على مرّ التاريخ، غير أن أولئك النفر من الناس قد انحسرت في نفوسهم المعاني النضالية السابقة وضاقوا بها ذرعاً نتيجة لحالة الإحباط واليأس التي حاول أعداء الوحدة أن يوصلوهم إليها خلال الفترة الماضية.

وبالمقابل نرى كثير من هؤلاء منهمكون في نشر علم (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) بمختلف الوسائل والكيفيات، وهذا العلم أيضاً هو رمز من رموز النضال التحرري الديمقراطي لأنه يضم إلى جانب علم النضال المسلح علم الطليعة السياسية (وهو المثلث الأزرق الذي تتوسطه نجمة حمراء خماسية)، إلى هنا قد يكون الشرح مملاً وغير مقنع لبعض الناس خصوصاً من يتحسسون من ذكر المراحل السابقة التي عاشها الشطر الجنوبي من الوطن، ولكن طبيعة الموضوع تحتم علينا هذا التفصيل لأن كثير ممن يرسمون علم (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ويحلمون بعودته على تلك الهيئة التي كان عليها، هم في حقيقة الأمر غير مقتنعين بما يمارسونه وبما يحلمون بتحقيقه، لأن العودة إلى ذلك العهد تعني عودة الحزب الاشتراكي اليمني حزباً حاكماً كما كان في ذلك الزمان، وهؤلاء النفر اليوم لا يحبذون عودة الحزب الاشتراكي اليمني و لا يقرون له بتلك الأدوار النضالية التي سطرها خلال مراحل مختلفة من قيادته للشطر الجنوبي من الوطن اليمني الكبير.

استسمح الجميع في أن أقول بصراحة وصدق أن بعض قيادات وقواعد الحراك الجنوبي هم ممن كانت لهم أدوار بارزة ومواقف مشهودة خلال مراحل حكم الحزب الاشتراكي اليمني ولهم بصمات عملية لا تخفى على أحد ولكنهم اليوم في مرحلة نكران وتمرد على تلك الفترة التي عاشوا فيها مناضلين وحدويين، ونحن نطالبهم اليوم قبل الغد بالرجوع عن غيهم

ونطالبهم باحترام نضالنا ونضالهم جنباً إلى جنب، لأن ممارستهم هذه تضر بهم أولاً حينما يربطون أنفسهم بماضي غيرهم ويتنكرون لحاضرهم ومستقبلهم في آن واحد، ولو كانوا يؤمنون بذلك الماضي النضالي لكانت صفوف الحزب الاشتراكي اليمني أوسع لهم صدراً وأكبر لهم قدراً كيف لا !! وهو من تصدر النضال الدءوب من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وسيظل وحدوياً كما كان، وهذا ما يؤكده الحزب في مواقفه السابقة تجاه إعادة تحقيق الوحدة اليمنية بالقول: (وفي مجرى النضال لتحقيق أهداف الثورة اليمنية توثقت وحدة قوى الثورة والتقدم والوحدة، ونما الوعي الوطني والشخصية الوطنية، وتوثقت الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين أبناء الشعب اليمني، وأصبح النضال من أجل الوحدة اليمنية مطلباً جماهيرياً حيوياً باعتبار أن وحدة الشعب اليمني سوف تغدو مصدراً عظيماً لقوته، وحافزاً جبّاراً لتقدمه، ويحترم حزبنا ذلك التراث المجيد، ويلتزم بمواصلته، ويعتبر وحدة الثورة اليمنية وأهدافها ومصائرها التاريخية أمانة ومسئولية في أعناق الثوريين اليمنيين، وهي لذلك أمانة ومسئولية الحزب الاشتراكي اليمني).

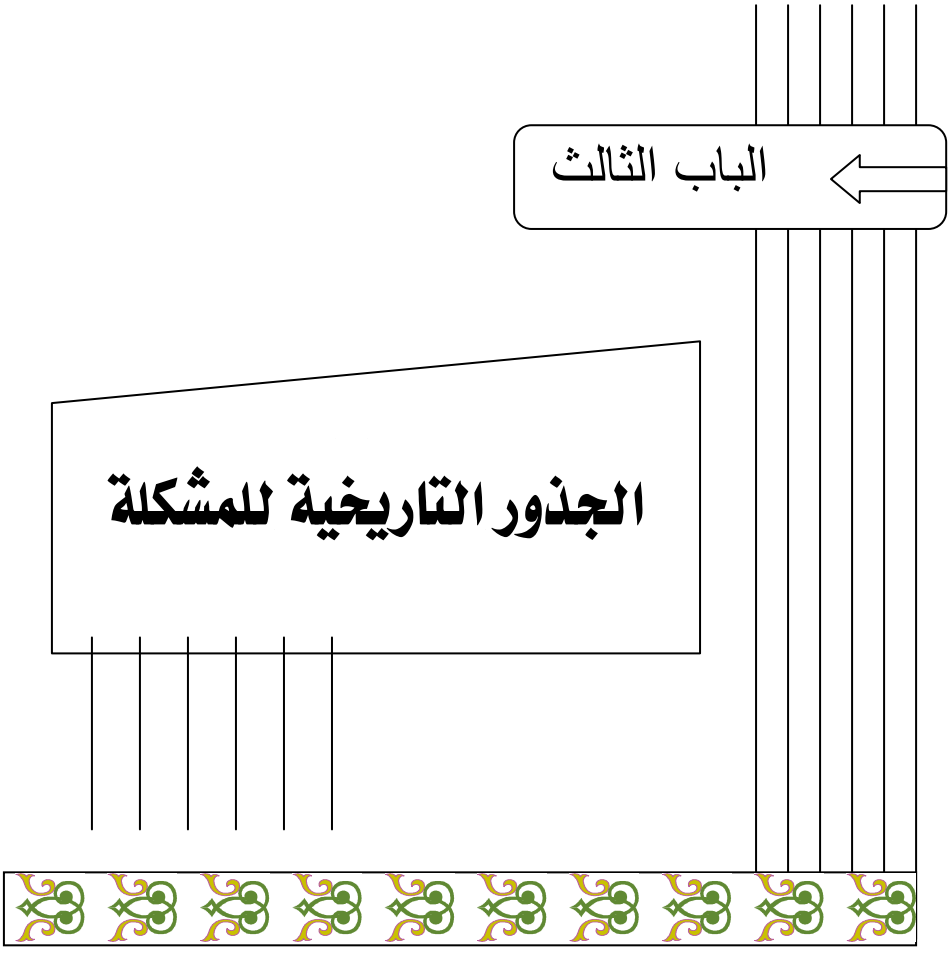
الباب الثالث
الجذور التاريخية للمشكلة

الفصل الأول

صراع التيارات والأجنحة الثورية

تلعب المنطلقات الفكرية دوراً مهماً في توجيه نشاطات وجهود الأفراد والجماعات والهيئات والأحزاب وكافة التكوينات المختلفة، وتتحكم في مجمل التصرفات والسلوكيات الدافعة إلى تحقيق الأهداف والغايات التي تطمح للوصول إليها، وبالتالي تفرض عليها اختيار الطرق والوسائل الملائمة لمثل هذه المنطلقات.

وعلى هذا الأساس كان موقف الأحزاب والتنظيمات السياسية من مسألة الثورة المسلحة لتحرير جنوب اليمن المحتل من ربقة الاستعمار البريطاني الغاشم، فكان من هذه الأحزاب المؤيد والداعم لفكرة الكفاح المسلح ومنها السلبي المتخاذل ومنها المعادي للثورة ومنها المستهين والمستخف بفكرة النضال المسلح من أساسه، وإذا كان هذا شأن جهات سياسية متعددة الرؤى والأفكار تجاه قضية وطنية واحدة، فما بالنا باختلاف وجهات النظر بين أصحاب درب النضال الواحد، خصوصاً وقد برزت على السطح خلافات التضاد وليس خلافات التنوع حتى أصبح كل طرف يكيد للآخر ويترصد جميع تحركاته ليوقع به وليس هذا فحسب، ولكن الأمر أكبر من ذلك بكثير حيث تروي مصادر ثوار الجبهة القومية عدداً من الروايات المتعلقة بالخلافات داخل إطار الجبهة القومية نفسها نظراً لاختلاف المواقف تجاه قضية الكفاح المسلح والمنطلقات الفكرية للتنظيم وعوامل أخرى، هذا من جهة الصراع داخل تنظيم الجبهة القومية نفسه، أما فيما يتعلق بالصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير فقد وصل الخطر ذروته وبلغ الحقد الثوري أقصى مداه وهذا مصدر ثوار جبهة التحرير يروي لنا أنه في شهر أكتوبر ١٩٦٧م قامت مجموعة من ثوار الجبهة القومية باعتقال أحد القادة وعدد من مرافقيه المناضلين من ثوار جبهة التحرير وأخذ ما لديهم من السلاح والذخيرة ومدفع وسيارة وتحركوا بها باتجاه الضالع، إلاّ أن مناضلي جبهة التحرير وضعوا لهم كميناً في الطريق وقاموا باعتقالهم جميعاً وسلموهم لقيادة جبهة التحرير في تعز (١) وهذا العمل ليس

---

1 – صحيفة ٢٦ سبتمبر عدد رقم ٧٨٣ في ١١/ ١٢/ ١٩٩٧م ص ٩ و١٩.

وليد الصدفة ولكنه من نتائج المنافسات التي دارت بين الجبهتين خلال الأعوام (١٩٦٥م-١٩٦٦م) من حين تم الدمج بينهما بصورة قسرية كما يقول ثوار الجبهة القومية، غير أن مصادر أخرى تؤكد حصول الدمج بصورة اختيارية بين الجبهة القومية وبين التنظيمات والشخصيات الوطنية التي كانت قد انضوت في منظمة التحرير عام ١٩٦٥م حيث أسفر الدمج الوحدوي عن قيام إطار للجميع باسم {جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل} في مطلع يناير ١٩٦٦م وتم تشكيل مجلس قيادة جبهة التحرير من اثني عشر شخصاً وكان ستة من الأعضاء في مجلس قيادة جبهة التحرير من قادة الجبهة القومية التي انضوت في جبهة التحرير(١)، ولكن هذا الدمج لم يدم طويلاً إذ أن قواعد الجبهة القومية أصرت على الانسحاب من خلال تظاهرات شعبية قامت بها في شهر أكتوبر ١٩٦٦م وقد انسلخت عنها في شهر نوفمبر من نفس العام.

لقد تطورت الخلافات بين طرفي النضال المسلح (الجبهة القومية وجبهة التحرير) ووصلت ذروتها بالمواجهة المسلحة وذلك ما تؤكده مصادر الجبهة القومية بالقول: ((إن الجبهة القومية وبالرغم من انسحابها كانت تأمل أن يجري تشديد النضال المسلح ضد القوات البريطانية، وفي سياق هذا النضال سوف تتعزز الوحدة الكفاحية بين المقاتلين سواء كانوا في الجبهة القومية أو جبهة التحرير، لكن القيادة الانتهازية في جبهة التحرير كانت تدفع بالمقاتلين للقيام بمضايقة واستفزاز مناضلي الجبهة القومية وقيادتها في البداية ثم للترصد ومحاولات الاغتيال، وقد ضبطت الجبهة القومية كل أعصابها، وأجرت اتصالاً وحواراً مع بعض المقاتلة في جبهة التحرير بهدف تفويت الفرصة على كل الذين يريدون حرف الثورة الشعبية المسلحة عن مهامها، وبالفعل وجد نوع من التنسيق والعمل المشترك مع هذه القواعد، لكن يبدو أن الاتجاه نحو الصدام كان هو المسيطر على عقلية قيادة جبهة التحرير، ففي فترة احتلال الجبهة القومية لمدينة كريتر بعد هزيمة يونيو حزيران ١٩٦٧م أقدمت عناصر من جبهة التحرير على اغتيال عبد النبي مدرم أحد قادة العمل الفدائي لجبهتنا وحاولت اغتيال قادة آخرين.. وهكذا تفجر القتال الأهلي الأول في يوليو عام ١٩٦٧م وسقط العشرات من المناضلين والمواطنين

---

1 - من مقال محمد حسين الفرح / صحيفة الثورة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣م ص٥ بتصرف يسير، والذي يذكر فيه اسم عبد الفتاح اسماعيل من ضمن الستة.

الأبرياء .. وفي بداية سبتمبر١٩٦٧م ألقت مجموعة من عناصر جبهة التحرير من على سيارة صغيرة قنبلة يدوية على بعض قادة الجبهة القومية العسكريين بجانب مقر القيادة في حي الهاشمي بالشيخ عثمان، وأطلقت الرصاص فسقط بعض القتلى والجرحى، وعلى ضوء حادث القنبلة تفجر الاقتتال الثاني وشمل بشكل رئيسي المحافظة الأولى (محافظة عدن حالياً) ومنطقة لحج وقد حسم هذا الاقتتال لصالح الجبهة القومية)) (١) ومن جهة ثانية تشير مصادر الجبهة القومية إلى وجود مضايقات وملاحقات تعرض لها أعضاء الجبهة القومية وكيف قامت جبهة التحرير بمنع المعونات المالية ونزع سلاح أعضاء الجبهة القومية، ووصل الأمر إلى حد أن قامت عناصر جبهة التحرير بشكل غير مباشر بكشف خلايا الجبهة القومية داخل الجيش والأمن العام وحاولت اغتيال بعض قيادات الجبهة القومية بالداخل (٢)، ومع أننا ذكرنا أكثر من شاهد نقلاً عن مصادر الجبهة القومية ولم ننقل عن جبهة التحرير سوى مرة واحدة، فإن هذا لا يعني أن جبهة التحرير كانت الأكثر سوءً وإنما لعدم عثورنا على مصادر موثقة من طرف جبهة التحرير ولأن الأهمية لدينا شواهد وجود الصراع بذاته ولا يهمنا من المتغلب أو الأكثر سوءً في هذا الأمر، (كما أن الاقتتال الأهلي بين الجبهتين القومية والتحرير لم يكن وليد حادث بعينه أو صدام محدد، بل كانت له جذور عميقة وبعيدة نسبياً تعبر عن صراع أخذ ينمو مع تطور الأحداث في المنطقة ليصل إلى خاتمته قبل الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٧م) (٣)، وتبعاً لما ذكر فقد تسلمت الجبهة القومية مقاليد الحكم بعد إعلان الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وتم تكوين جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية على أنقاض أكثر من واحد وعشرين سلطنة ومشيخة وإمارة وقسمت هذه الجمهورية الوليدة إلى ست محافظات {المحافظة الأولى- عدن والمحافظة الثانية- لحج والمحافظة الثالثة- أبين والمحافظة الرابعة- شبوة والمحافظة الخامسة- حضرموت والمحافظة السادسة- المهرة} (هذه المحافظات التي نشأت وفق القرار الجمهوري واصطلح الشعب- بدوره- على إنشاء محافظة جديدة هي "المحافظة السابعة" التي هي

---

1 -عبدالفتاح إسماعيل- لمحة عن تجربة الثورة الشعبية في اليمن الديمقراطية مايو١٩٧٧م ص٢٥ ــ ٢٧ بتصرف يسير.

2 - د . أحمد عطية المصري- النجم الأحمر فوق اليمن ص ٢٦١ بتصرف يسير.

3 - د.أحمد عطية المصري النجم الأحمر فوق اليمن ص ٢٨٦.

عبارة عن سجن المنصورة الذي يحتل مساحة كبيرة من المحافظة الأولى والذي يضم المغضوب عليهم والضالين عن الأفكار التقدمية والمبادئ الثورية)[1]، ومع تسلمها للسلطة عاد من جديد مشوار الصراع الداخلي بين أفراد الجبهة القومية نفسها، وذلك ما تؤكده إحدى الوثائق بقولها: (اشتد التناقض بين تيارين يميني ويساري وكان المؤتمر الرابع للتنظيم السياسي الجبهة القومية المنعقد في شهر مارس ١٩٦٨م إحدى المحطات البارزة لتبلور مفاهيم ومواقف هذين التيارين واتساع ساحة الصراع بينهما، وفي سياق المواجهة بين التيارين لجاءت القيادات اليمينية إلى استعمال العنف وتنظيم حركة ٢٠ مارس ١٩٦٨م الانقلابية التي هدفت إلى تجميد قرارات المؤتمر الرابع وتصفية اليسار برمته، وقد نظم تيار اليسار انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨م التي فشلت بسبب عدم نضوج مقوماته الذاتية والموضوعية، وعلى ضوء دروس انتفاضة مايو ١٩٦٨م فقد رسم اليسار تكتيكاً سياسياً آخر أكثر نضجاً قوامه العودة للنضال من جديد في الداخل، وطوال الفترة الممتدة من أغسطس ١٩٦٨م وحتى يونيو ١٩٦٩م تمكن اليسار من تحقيق تماسك أفضل بين صفوفه وزيادة ثقله وتأثيره بين صفوف أعضاء التنظيم قيادة وقواعد، وبفضل هذه الظروف مجتمعة نجح اليسار في محاصرة اليمين واستغلال تناقضاته والتحالف مع أجزاء منه[2]، ومن ثم الإطاحة باليمين ديمقراطياً في حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩م التي ثبتت سيطرة اليسار على التنظيم والسلطة، وقد مثلت خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م انعطافاً نوعياً بارزاً في مسار تطور التنظيم السياسي الجبهة القومية، وتحقيق

---

1 – محمد علي الشعيبي – اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي ص٢١.

2 – يقصد به محمد علي هيثم والذي كان وزيراً للداخلية في عهد حكومة قحطان الشعبي، وقد تم اختياره عضواً في مجلس الرئاسة ورئيسا للوزراء في الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد الخطوة التصحيحية، ولكن تم إقصاؤه من منصبه في صيف عام ١٩٧١م تحت مبرر الذهاب لدورة حزبية في موسكو لمدة عام، ومن ثم تمت محاولة لاغتياله في العاصمة المصرية القاهرة، والغريب أن يتحدث علي سالم البيض أمام حشد كبير من قيادات محافظة أبين في عام ١٩٩٣م بقوله: نحن سعداء بزيارة محافظة الشهداء محافظة فقيدنا الوطني فقيد الوحدة والديمقراطية المرحوم محمد علي هيثم، وهو الذي يتبجح بعزله عن مناصبه عند ما قدم ما يعرف بالوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية بعد أحداث يناير ١٩٨٦م، وهو من أقدم على محاكمة محمد علي أحمد ضمن مجموعة كبيرة من أبناء محافظة أبين بعد هزيمتهم في حرب يناير ١٩٨٦م وعاد يخطب ودّه واحتضانه في عام ١٩٩٤م حيث تم تعيينه محافظاً لمحافظة أبين في ٤/ ٢/ ١٩٩٤م بعد أن اتهموه بالخيانة العظمى عند ما خالفهم الرأي في صراعات ما قبل تلك الأحداث ووقوفه إلى جانب الرئيس علي ناصر محمد.

الافتراق الأول في إطاره بين تياريه اليميني واليساري باتجاه تثبيت سيطرة اليسار الديمقراطي الثوري ودحر التيار اليميني مع بقاء بعض عناصره التي فرضت استمرارها تكتيكات وتوازنات عملية الصراع بين التيارين آنذاك، وإن الإجراءات والتحولات الديمقراطية الثورية المعادية للإقطاع والبرجوازية والكمبرادورية التي حُققت بعد ٢٢ يونيو ١٩٦٩م قد شكلت قاعدة موضوعية مناسبة لارتقاء الطليعة السياسية للثورة وتعمق مضامينها الفكرية والطبقية، وجاء المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسي الجبهة القومية في مارس ١٩٧٢م ليشكل بمجمل نتائجه نقلة نوعية إلى الأمام على طريق ارتقاء وتطور التنظيم وتقوية صلاته بالجماهير) (١).

وفي إطار إقصائي وبأسلوب الهيمنة والاستحواذ قررت الجبهة القومية في بيانها الصادر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م ما نصه: (التنظيم السياسي الجبهة القومية هو قائد الثورة والسلطة الفعلية والعلياء وهو التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية وتقوم القيادة العامة للجبهة القومية بوظيفة السلطة التشريعية لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وتمارس القيادة العامة هذه السلطة حتى يتم إعداد دستور مؤقت للجمهورية)(٢) ومواصلة لهذا النهج فقد أقدمت الجبهة القومية على قيام مجلس الشعب الأعلى بطريقة التعيين وذلك في ٢١ يوليو ١٩٧٠م (وكان المفروض أن تجري انتخابات حرة مباشرة في أكتوبر ١٩٧١م طبقاً لوعد العصابة، ولكن لم يصدق أحد أن تسمح بذلك؛ لأن معناه إعادة العصابة إلى "الأماكن" التي أتت منها، ومن المضحك والطريف أن بعض أعضاء هذا المجلس، بعد إنهاء دورة انعقاده الأولى في صيف ١٩٧١م، هربوا إلى شمال الوطن والبعض الآخر اختطفته العصابة التي اختارته هي بمحض إرادتها، ومن داخل التنظيم نفسه)، ليستمر هذا المجلس أكثر من سبع سنوات وهذا يدل على الاستخفاف بحق الشعب في اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب الحر والمباشر وفي

1 – الوثيقة النقدية التحليلية ص ١٢ – ١٥ بتصرف يسير.

2 – بيان الجبهة القومية في ٣٠ / ١١ / ١٩٦٧م نقلاً عن كتاب النجم الأحمر فوق اليمن ص ٣٠٩.

عام ١٩٧٨م تم انتخاب مجلس الشعب الأعلى (١) ولكن على طريقة (جميع المرشحين من أعضاء الحزب الواحد لا خيار للشعب غيره) والغريب في هذا الأمر أن يكون ممثل بيحان في هذا المجلس من الضالع وهكذا كان مجلس الشعب الأعلى في دستور يحدد في مادته رقم {٣} أن الحزب الاشتراكي اليمني المتسلح بنظرية الاشتراكية هو القائد والموجه للمجتمع والدولة وهو الذي يحدد الأفق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للدولة(٢).

(وفي الخضم الصعب انحرفت بوصلة الثورة من نشاط دائب لمصلحة الوطن إلى صراع دموي خاضه الجناح اليساري في الجبهة القومية بمهارة فائقة ضد القوى السياسية التي تم الالتفاف عليها وضمها قسرياً عقب التململ من الحوار والتلويح بالعنف، ومقولة الرئيس سالم ربيع علي الشهيرة "أطول حوار في أصغر بلد" في مطلع السبعينيات، ولقد نجم عن ذلك الإلحاق القسري والضم المفروض أطول صراع دموي عاشته المحافظات الجنوبية منذ الاستقلال حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، ومع ذلك الصراع تفرقت الأيدي وتواصلت سلسلة التصفيات وغدا الذين وهبوا أرواحهم عن إيمان عميق بالثورة وكفاح دءوب ضد الاستعمار ضحايا يحصدها المنجل المعقوف وفوق رؤوسهم تتهاوى مطرقة ستالين دون سبب جوهري يذكر، ولا مجال هنا لاستشراف موقع الرحمة من ذلك الصراع)(٣).

---

1 – راجع الوثيقة النقدية التحليلية ص ٤٦.

2 – الدستور الصادر في ٣١/ ١٠/ ١٩٧٨م كتاب وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني ص٥٤٣.

3 – أحمد الشرعبي– صحيفة الميثاق العدد رقم ٥٧٢ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م ص٤.

الفصل الثاني

الصراع الطبقي والأيديولوجي

(لقد تصورت الجبهة القومية "التنظيم السياسي الموحد" بعد أن تسلمت من سلطات الاحتلال البريطاني زمام "الأمور" أنها لن تستطيع إدارة شؤون الحياة في الجزء الجنوبي المستقل إلاّ إذا أقامت "دولتها" في هذا الجزء الذي أسمته اليمن "الديمقراطي" و"الشعبي" ولكنها- أي الجبهة- ربما اعتقدت أنه لا يمكنها تأسيس هذه الدولة إلاّ بواسطة "الثوار والمناضلين الشرفاء" فقط وباستبعاد مشاركة غيرهم من الآخرين الذين تعرف ولا تريد أن تعرف شيئاً عن نضالهم وتضحياتهم .. ولهذا فقد كانت "المهمة" الأولى للجبهة تتمثل في استبعاد الآخرين- رفاق السلاح- ليس من المشاركة فقط بل من أرض الجنوب ومن الوجود أيضاً إذا ما اقتضت "مصلحة الثورة" ذلك .. وشكلت هذه "المهمة" مرحلة أولى في دورات العنف والصراع على السلطة حيث توالت في فصول دموية- معروفة- لتنتقل بعد ذلك من صراع بين الجبهة وغيرها من فصائل العمل الوطني إلى صراع داخل الجبهة القومية نفسها، وأفضى هذا الصراع بعد سلسلة من "الخطوات" التصفوية إلى سيطرة الجناح الماركسي المتطرف في الجبهة على السلطة .. لكن هذا لم يمنع بعد ذلك من تجدد الصراع داخل هذا الجناح ذاته بين "يسار منحرف" و "يسار انتهازي" إذ جرى سفك المزيد من الدماء تحت شعار "التصحيح" والتصفية للعناصر "المندسة" كما طالت يد التطهير عدداً من العناصر التي كانت قد قررت الابتعاد خارج البلاد بعيداً عن أتون الصراع ودوائر الموت .. وهكذا لم تتمكن الجبهة القومية من تحقيق أي نوع من الاستقرار السياسي حتى بعد أن تحولت إلى "حزب طليعي من طراز جديد" فقد جرى في غضون ذلك أن أقدم هذا الحزب على اغتيال الرئيس المقدم / أحمد حسين الغشمي ليوفر بهذه الجريمة غطاءً للإطاحة بالرئيس الراحل سالم ربيع علي في واحدة من أكثر دورات الصراع على السلطة وحشية وفظاعة إذ أُزهقت معها أرواح المئات من البشر وتركت أخاديد عميقة في نفوس الناس ومشاعرهم ولكن هذه المذبحة لم تكن هي نهاية المطاف، حيث ما لبث ذلك الصراع أن يعود مجدداً ليبلغ

ذروته في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م التي عصف طوفانها بأرواح أكثر من اثني عشر ألف مواطن وفتح في ضمير هذا الوطن جراحاً غائرة لم يتوقف نزيفها حتى اليوم بعد .. وفضلاً عن هذه المحصلة من نتائج العنف السياسي والصراع الدموي على السلطة فقد جرى قتل وسلخ وتعذيب واعتقال وتشريد عشرات الآلاف من المواطنين وذلك في سياق التطبيق المتهور للسياسات "الثورية" وفي مضمار الحملات المنظمة للقضاء على "أعداء الثورة" و"المتربصين" شراً بـ "بالنظام الوطني الديمقراطي" وغيرهم من "القوى التقليدية" و"الرموز" الرجعية والعشائرية والمناطقية)(١).

واستمراراً لتقديم الشواهد والاستدلالات نقدم مقولة أحد قيادات الجبهة القومية ليقول: (أنا كعنصر من عناصر الجبهة القومية أعترف أننا ارتكبنا خطاءً كبيراً عند ما لم نسمح للآخرين بالمشاركة في السلطة وتجاهلنا حينها أنه كان يوجد تعصب للقومية العربية من قبل الشباب المتحمس فتحملت الجبهة القومية المسئولية لوحدها ولم تشرك جبهة التحرير مع أنها أسهمت إلى حد بعيد في النضال حتى كاد يطغى إسهام جبهة التحرير على إسهام الجبهة القومية .. لكن الشيء الذي لا نستطيع أن ننكره هو أن الجبهة القومية هي صاحبة الثورة؛ لأن عناصرها هم الذين رفعوا السلاح ونادوا للآخرين بحمله ضد الإنجليز ونحن كقياديين للجبهة القومية نعرف هذا جيداً .. ولذلك تفاقم الخلاف حتى وصل إلى حد الاقتتال والحرب الأهلية وإلى حد أننا في الجبهة القومية "نكنس" كل بقية الفصائل الوطنية لتبقى الجبهة القومية وحدها في الساحة .. وهذا التصرف قد سحب نفسه لاحقاً في إطار الجبهة القومية نفسها)(٢).

لقد كان لقرارات المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسي الجبهة القومية المنعقد خلال الفترة من ٢- ٦ مارس ١٩٧٢م دور كبير في تجذير بنية الصراع الطبقي والأيديولوجي أو

---

1 - الإعلامي أنور العنسي- صحيفة الميثاق العدد رقم ٥٧٢ بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٩٣م ص١١.

2 - محمد سالم عكوش- صحيفة ٢٢ مايو العدد رقم ١١٧ بتاريخ ١٤ / ١٠ / ١٩٩٣م ص٨ بتصرف يسير.

بمعنى آخر الفرز المجتمعي على أساس الانحدار والانتماء الطبقي للفئات المكونة للنسيج الاجتماعي، إذ أنه خلال فترة الكفاح المسلح لم يرتبط تنظيم الجبهة القومية بالاشتراكية العلمية وأيديولوجيتها الفكرية وهذا ما يؤكده أحد منظري الجبهة القومية بقوله: (أما الثقافة التي تستمد أصولها من نظرية الاشتراكية العلمية فلم تكن تقليداً في الحياة الثقافية الداخلية لأعضاء الجبهة القومية، وظلت الصلة بأفكار الاشتراكية العلمية تعتمد على الاجتهاد الذاتي لهذا العضو أو ذاك)(١) وحتى في الجانب الطبقي للثورة من وجهة نظر الجبهة القومية فإنه لم يكن مطلوباً، بل وغير وارد في ذلك الحين ، وهذا ما تعترف به الجبهة القومية بالقول: (وكل حركة تحرر وطني في العالم يقوم أساس نضالها الوطني في مرحلة الثورة الشعبية المسلحة على كل القوى المعادية للاستعمار، وربما تتدخل في هذه المرحلة فئات من الرأسمالية الوطنية والإقطاع، لكنها بعد الحصول على الاستقلال السياسي تصطدم بمهمة حل التناقضات الاجتماعية وتحقيق الأهداف التي يناضل الكادحون من أجلها في مرحلة التحرر الوطني)(٢) وهذا ما حصل بالفعل وتجسد عملياً في الخلافات الحادة قبل وبعد المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية وما تلاه من إجراءات متبادلة بين أقطاب الصراع الطبقي والأيديولوجي وهذا ما تؤكده إحدى الوثائق الحزبية بالقول: (وعند تحديد المفاصل الرئيسية للاتجاهين يمكن القول بأن اليمين قد اعتمد من الناحية الطبقية على شرائح البرجوازية وبعض فئات البرجوازية الصغيرة والفلاحين بما فيهم بعض الكولاك وشبه الإقطاع وممثلي البرجوازية البيروقراطية في جهاز الدولة المدني والعسكري، ومن الناحية الأيديولوجية فقد استند اليمين على الأيديولوجية القومية البرجوازية ولم يكن اليمين من الناحية التنظيمية والسياسية تياراً موحداً، بل كان يظم مجموعات تلتقي فيما بينها في الاتجاه العام للتطور وفي مواجهة اليسار، غير أنها تتناقض فيما بينها حول مراكز السلطة ومواقع التأثير والنفوذ، أما اليسار فقد تشكلت قاعدته الاجتماعية من البرجوازية الصغيرة والعمال والموظفين والفلاحين والمثقفين، وتأثر من

1 – عبد الفتاح إسماعيل– لمحة عن تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ص٣١.

2 – السابق نفسه ص ٣٤ .

الناحية الفكرية بأفكار الاشتراكية العلمية من جهة وببعض الأفكار الفوضوية والمغامرة من جهة ثانية)[١] وعلى هذا الأساس جاء برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية محدداً أهداف وأيديولوجية الثورة وقواها الطبقية والذي جاء فيه: (ومن الطبيعي أنه في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية يصبح تحالف العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة مسألة ضرورية لمجابهة الأعداء الطبقيين)[٢] وفي هذا الاتجاه فقد اتخذت العديد من الإجراءات الثورية الهادفة إلى تحقيق هذا البرنامج على أسس طبقية، فكان من بين تلك الإجراءات مواصلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي رقم ٢٧ لعام ١٩٧٠م من خلال التخطيط والتنظيم لإجراء الانتفاضات الفلاحية، حيث نظمت أول انتفاضة فلاحية في المديرية الجنوبية من المحافظة الثالثة في ٧ أكتوبر ١٩٧٠م وكانت بمثابة معركة طبقية حقيقية بين الإقطاع والفلاحين الفقراء في هذه المديرية التي يعتبرها التنظيم السياسي الجبهة القومية من أعتى القلاع الإقطاعية في البلاد، وقد جاءت الكثير من الانتفاضات الفلاحية كامتداد لهذه الانتفاضة شملت المحافظات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والتي قيل عنها :(فحركة الفلاحين وانتفاضاتهم بعد المؤتمر العام الخامس بقيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية من أجل مواصلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي لم تمكن الثورة من دك علاقات الإنتاج الإقطاعية والاستيلاء على الأرض فقط، وإنما مكنت الفلاحين بالمقابل من دخول ميادين الصراع السياسي والاقتصادي وعززت من تحالفهم المتين مع العمال)[٣].

ولمزيد من التوضيح والبيان عن ماهية الانتفاضات الفلاحية نستعرض ملخصاً لحديث أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الذين عاشوا مرحلة تلك الانتفاضات والذي يقول: (الانتفاضة الفلاحية وانتفاضة الصيادين كانت تقوم على فكرة أن العمل لا بد أن يتحول من عمل يمتلكه فرد إلى عمل جماعي مع أنه في الواقع لم يكن هناك أفراد يمتلكون

---

1 – الوثيقة النقدية التحليلية ١٩٧٨م– ١٩٨٦م .

2 – برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية من كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية ص ٧٥.

3 – التقرير السياسي المقدم للمؤتمر التوحيدي أكتوبر ١٩٧٥م– كتاب المؤتمر التوحيدي ص ٦١ بتصرف يسير.

أعمالاً يشتغل فيها آخرون إلاّ فيما ندر والغالبية كانت عبارة عن ملكيات خاصة صغيرة وأعمال فردية بسيطة .. لم نكن نعرف من هو الإقطاعي ؟! ولكنهم فهمونا بأن الإقطاعي هو من يمتلك وسيلة للإنتاج يمكن أن ينتفع بها أكثر من واحد، وعلى هذا الأساس طرح أن مثل هذه الوسيلة لا يمكن أن يحتفظ بملكيتها شخص بغض النظر عن كيف ملكها وكيف يستخدمها ولا بد من مصادرتها وتحويلها إلى ملكية جماعية حتى وإن كانت مضخة مياه أو قطعة أرض صغيرة أو قارب صيد، وبعد أن قرأت وعرفت معنى الإقطاع وجدت أنه لا يوجد في محافظة شبوة أو غيرها من المحافظات من هو إقطاعي أو شبه إقطاعي، ولكننا اعتبرنا الشخص الذي يملك مستودعاً بسيطاً لا تتجاوز قيمة المواد الموجودة فيه "مائة درهم" اعتبرناه برجوازياً محتكراً وصدرت قرارات المحاكم الشعبية بمصادرة هذه المستودعات .. الانتفاضات كانت تتم بشكل جماعي وموجه والإطار الحزبي في المنطقة هو الذي يتولى قيادة الحركة الانتفاضية وأنا بنفسي "قدت" حركة انتفاضية تستولي على الأرض .. استمرت الانتفاضات حوالي سنة ونصف وبلغت أوجها عام ١٩٧٢م والأماكن التي تركزت فيها هي: لحج ثم أبين ثم شبوة ثم حضرموت)[1]، ونتيجة لهذه الانتفاضات فقد استولى الفلاحون على حوالي ١٣٥ ألف فدان تم توزيعها على حوالي ثلاثين ألف أسرة، وقد اتسمت مرحلة الانتفاضات الفلاحية بإجراءات العنف الثوري المنظم ضد أعداد كبيرة من ملاك الأراضي بما فيهم أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة جداً، كما رافقتها أعمال عنف ضد أعداد كبيرة من السكان ممن لا يملكون أي أرض زراعية، بالإضافة إلى استهداف الكثير من العلماء والدعاة والمصلحين تحت مسمّى (سحق الكهنوت واجب) وقد سحب العديد منهم مقطورين خلف السيارات والحراثات حتى الموت، وأعدم البعض منهم مباشرة على يد الفلاحين أثناء تنفيذ الانتفاضات، وانتشرت بشكل كبير أعمال الاغتيالات للعناصر التي لا يروق للتنظيم بقاؤها في إطار المجتمع وقد اشتهرت تلك الأعمال بما عرف بـ (إعدامات الجواني والحبال والآبار

---

1 - محمد علي با مسلم- مقابلة صحفية نشرتها صحيفة الصحوة في عددها رقم ٤٤٢ بتاريخ ٢٤ / ١١ م ١٩٩٤م ص٣ بتصرف يسير.

المهجورة) من كثرة من يتم العثور عليهم جثثاً هامدة بإحدى هذه الوسائل، ويمكن القول أن أعمال التصفية الجسدية للمعارضين لسياسة التنظيم قد تعدت الداخل لتصل إلى اغتيالهم خارج البلاد باستخدام بعض العناصر المشهورة بأعمال الإرهاب وارتباطها بأمن الدولة وحصول البعض منها على جوازات سفر من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية [١] وقد شملت أعمال الانتفاضات الفلاحية تأميم ومصادرة جميع الآلات الزراعية والحراثات والجرارات وحتى السيارات الصغيرة في ذلك الوقت، ولا ننسى انتفاضة الأيام السبع في أغسطس ١٩٧٢م الشهيرة التي دُفع الناس إليها دفعاً لتحقيق عدد من الشعارات الثورية، مثل تخفيض الرواتب واجب، تأميم الإسكان واجب، تحريق الشياذر واجب، تحرير المرأة واجب، حتى أنه تبعاً لهذا الشعار أجبر الكثير من الأهالي على تسليم بناتهم للعمل ضمن مجمعات نسوية تحت طائلة التهديد والاعتداء على من لم يستجب، وقد اعتبرت هذه الانتفاضات وما رافقها من أعمال العنف بمثابة ثورة طبقية جديدة قادها التنظيم السياسي الجبهة القومية وباركها بقوله: (وقد كانت هذه الانتفاضات ضد الإقطاع التي شملت مختلف المحافظات الثورة الطبقية التي أنهت الإقطاع وبقايا الرق الطبقي، وأعلنت تأسيس الملكية الطبقية الجديدة القائمة على التعاون والملكية الاجتماعية)[٢] وإزاء هذا العنف الثوري المنظم ضد قطاعات واسعة من فئات الشعب الذين لم يكن لهم من ملجأ أو نصير سوى الهروب خارج الوطن عبر الحدود مع الشطر الشمالي ليواجهوا الظروف القاسية والعيش في حالة يرثى لها نتيجة لعزلهم عن جميع ما يملكون هرباً بحياتهم دون غيرها، وقد واجهتهم سلطة حكومة الثورة بمزيد من الإجراءات القمعية حتى أن البعض منهم ظل يعيش تحت نظام الكفالة المالية والكفالة الحضورية، إلاّ أن من زادت لديه حالات المضايقة والاستفزاز يضطر للهروب خارج البلاد وبالتالي يصبح الضامن عليه بين فكي كماشة، فأما السجن أو دفع مبلغ الكفالة

---

1 – لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى صحيفة المستقلة التي يصدرها الحامدي الهاشمي عدد رقم ٥٧ في ١٢ يونيو ١٩٩٥م ص٤.

2 – التقرير السياسي المقدم للمؤتمر التوحيدي أكتوبر ١٩٧٥م– كتاب المؤتمر التوحيدي ص ١٤.

المالية، ومن الطبيعي أن يفتدي الشخص نفسه بتحمل أعباء مالية باهظة سداداً لضمانته وفكاً لإساره من ورطة كبيرة، وقد لوحظ ازدياد حالات الهروب على هذا المنوال، ومرد هذه الظاهرة طمع الجهات الأمنية في الحصول على الأموال من هذا الباب وبالتالي الإثراء غير المشروع لكثير من المسئولين نظراً لعدم دخول تلك الأموال في حسابات الدولة النظامية، ولكنها ظلت غنيمة ولقمة سائغة في يد المتاجرين بالمبادئ الثورية والنضال الثوري والمدعين- زوراً وبهتاناً- حماية المكتسبات الثورية للعمال والفلاحين وسائر الكادحين، في حين يدخلون إطار البرجوازية والاستغلال من أوسع الأبواب.

وهكذا تعمق الصراع الطبقي في مجتمع قليل العدد محدود المدد كان أمله في الثورة أن تحرره من نير الاستعمار وتتقدم به إلى أعلى درجات التطور والرقي، وكان يحلم بالعيش في ظل أخوة ووئام على أنقاض مبدأ (فرّق تسد)الذي كرّسه الاستعمار البغيض، غير أنه وجد نفسه مضطراً للعيش في إطار هذا المبدأ، ولكن بطريقة ثورية ديمقراطية تبادل خلالها أفراد المجتمع المواقع والدرجات الاجتماعية فيما بينهم، وكأنه كان حتماً على الغني أن يصبح فقيراً والعزيز ذليلاً والآمن خائفاً والمستقر مشرداً ..الخ.

وأود أن أعزز ما ذكرته بشهادة أحد الكوادر الوسطية نقتطف منها بعض العبارات: (فكثير من كلام القياديين في محاضراتهم ولقاءاتهم هو انعكاس خفي لممارساتهم وفي كثير من الجوانب التي يدعون فيها الآخرين إلى التقشف وتطوير أسلوب العمل والإنتاج والمثابرة في الأعمال الأخرى، ولكن عند التطبيق لا يريد أولئك تطبيق ما يقولونه في واقع حياتهم، فهم يتاجرون بممتلكات الشعب وهمومه وآماله لأغراض ومصالح شخصية؛ لذلك يجب أن ننتقد ذلك الإنسان الذي ينسب انتماءه الطبقي إلينا نحن الفقراء قولاً وقد أصبح في حقيقة الأمر ينتمي إلى طبقة غيرنا) (١).

---

1 - ملازم أول / عبد الواحد أحمد محمد / صحيفة الحارس وزارة الداخلية (ج ي د ش) عدد رقم ٩٧ في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩م ص٦ بتصرف يسير.

أما طامة العصر وقاصمة الظهر فشهادة موثقة على صدر صفحات صحيفة الثوري لسان حال اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والتي تقول: ((فالاشتراكية تطالب بأن يغدو جميع الناس سوا سية، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، لا يعلو فيهم أحد على الآخر، ولا يعلو فيهم أحد على القانون، وأفضلهم أكثرهم حباً وإخلاصاً والتزاماً لقضايا الوطن والمواطن، ومن نكد المواطن والوطن أن يرى بعض الرفاق- الذين توّجهم الظرف التاريخي حكاماً للبلاد والعباد- قد صاروا طبقة فوق الطبقات، بل نخبة خارج الطبقات تمتلك- وحدها دون سواها- كل ما لذ لها وطاب من متاع الدنيا وبهارج الحياة وامتيازات السلطة التي امتطت صهوتها على ظهر "البروليتاريا" الموعودة بجنة الأرض السرمدية التي لا تفنى ولا تخلق من عدم !! كان أولئك "الرفاق" يتحدثون باسم الفقراء، ويلهجون بلسان حال الطبقة العاملة، ويخطبون بضمير المصلحة الإستراتيجية العلياء لجماهير الشعب الكادحة، ويقرعون الأنخاب في صحة ديكتاتورية "البروليتاريا" فإذا بهم- بقدرة قادر- قد صاروا "مليونيرات" و"بليونيرات" و"ملياردیرات" تكتظ المصارف السويسرية بأرصدتهم المالية الضخمة، بعد أن استبدلوا "الرصيد النضالي" بما هو أكثر "جدوى"- أي الرصيد المالي- وبعد أن صارت الطريق إلى "جنة الأرض" مفروشة بأوراق البنكنوت الخضراء المنعشة !! في لحظة واحدة- هي الفاصلة بين الحلم البائس والحقيقة المرة- صار "الدولار" إحدى الغايات الإستراتيجية لأولئك "الرفاق الماركسيين" وغدت أفكار ماركس وانجلس ولينين مجرد سطور قديمة في كتب متجددة الطباعة والتجليد، مرصوصة رصاً على رفوف فخمة في مكتبة ضخمة أو مجرد صور ملونة مكبّرة في أطر ذهبية أنيقة تتصدر غرف الاجتماعات ومكاتب الاستقبالات !! ولم نزل نسمع يوماً إثر يوم، فضائح جديدة لقادة ومسئولين في أحزاب وحكومات عدد من الدول الاشتراكية .. فهذا يملك رصيداً مالياً ضخماً مودعاً بأمان في أكبر المصارف الأوروبية !! وذاك عاش حياة البهرجة والزخرفة والبذخ الملوكي، بينما كان يطالب شعبه بالتقشف في العيش وتقليص الإنفاق الاستهلاكي و"ربط الحزام" !! وأولئك عاثوا في الأرض فساداً وارتكبوا جرائم لا تغتفر بحق مواطنيهم ومنافسيهم ورفاقهم

"الخصوم" !! وغيرهم يقف منتظراً دوره في طابور الفضائح الجديدة المقبلة لا محالة !! وفي زخم تجليات هذه الظاهرة، انبرى ثمة من يدعي صلة أسباب هذه "المصيبة" بظهور جورباتشوف وولادة البيريسترويكا والعلنية !! ولعلنا ندرك جيداً أن بيرويسترويكا جورباتشوف لم تخلق "الفضيحة" من عدم، بل أعلنت عن وجودها .. ولم تصنع "العورة" ولكن كشفت سترها .. ولم تكتب فصول "الكارثة" بل تحاول قراءتها بعمق ووضوح ووعي، للحيلولة دون اكتمالها بالفصل الأخير .. وهي لم تهدم قط، بل تسعى لإعادة بناء ما كان منخور الجدران ومتصدع الأركان ومتهالك البنيان)) (١).

ونختم هذه الفصل بما جاء عن أكبر المنظرين لتأجيج الصراع الطبقي والأيديولوجي حيث أكد بالقول: (إن أمام الثورة طريق واحد فقط .. أي ليس ثمة من خيار لثورتنا سوى أن تؤمن وتلتزم بالنهج الاشتراكي العلمي، كدليل نظري وأداة نحلل بواسطتها واقعنا بهدف تغييره باسمرار نحو الأفضل .. وطالما أننا نلتزم لهذا الفكر فمن الخطأ أن نفهم العمل الوطني فهماً تقليدياً، كما لا يمكن أن نسمح باستمرار تجزئة العمل الوطني باعتباره امتداداً للغرور البرجوازي الصغير .. إذ أن الاشتراكية العلمية- كدليل نظري- حدد معالم الطريق بشكل واضح، وفي ضوئها ليس من عمل سياسي ثوري إلاّ ما كان مرتبطاً بموقفها الأيديولوجي بالقوى الطبقية للثورة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وبرجوازية صغيرة .. وبالتعزيز المستمر للدور القيادي للطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين كلما تقدمت الثورة وتعمقت في المجتمع جذور تحولاتها الاقتصادية والاجتماعية)(٢).

---

1 - حسن عبد الوارث- صحيفة الثوري العدد رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٩٠م الصفحة الأخيرة / بتصرف يسير.

2 - من أقوال عبد الفتاح إسماعيل، نقلاً عن صحيفة الراية الصادرة عن وزارة الدفاع لليمن الديمقراطية عدد رقم ٤٩٣ في ١٧ يونيو ١٩٨٩م.

الفصل الثالث

صـــراع التيـــار الواحـــد

لقد مثلت المصالح الذاتية محور الصراعات المختلفة في إطار التنظيم السياسي الجبهة القومية ثم التنظيم السياسي الموحد- الجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي اليمني، إلاّ أن هذه الصراعات المصلحية كانت مستترة تحت عباءات وأقنعة متنوعة وحيل مختلفة ينتهجها كل طرف ضد الآخر، وقد كانت شواهدها واضحة للعيان قبل وبعد أي صراع من خلال الاتهامات التي يوصم بها الطرف المهزوم وذلك طوال الفترة الممتدة من يوم الاستقلال عام ١٩٦٧م حتى ما بعد أحداث يناير عام ١٩٨٦م وبمحصلة زمنية تقترب من عشرين عاماً شهدت خلالها البلد حوالي ست أزمات سياسية داخلية عميقة الجذور، يمكن ذكرها حسب ترتيب حدوثها وفق التسلسل الزمني، وقد كان بدايتها انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨م بسبب الصراع المحتدم بين ثلاث قوى رئيسية تحاول كل منها حسم الصراع لمصلحتها (١) ولمزيد من التوضيح يمكن القول: (أن انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨م قام به الجيش وتولى قيادته حسين عشال لصالح قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي أحد أبرز قيادات الجبهة القومية والذي تمت تصفيته داخل المعتقل قبل ساعات من ترحيله إلى القاهرة بناءً على مناشدة الرئيس جمال عبد الناصر)(٢)، ثم انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨م التي تبناها جناح اليسار في تنظيم الجبهة القومية ثم انقلاب ٢٢ يونيو ١٩٦٩م المسمّى (الخطوة التصحيحية)(٣) ثم مجزرة ٢٦ يونيو

---

1 – راجع كتاب النجم الأحمر فوق اليمن للدكتور أحمد عطية المصري ص٣١١.

2 – أحمد الشرعبي- صحيفة الميثاق العدد رقم ٥٧٢ بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٩٣م ص٤.

3 – تم من خلال هذا الانقلاب القضاء على قحطان محمد الشعبي رئيس الجمهورية ووضع تحت الإقامة الجبرية حتى مات في تاريخ ٧ يوليو ١٩٨١م بعد حوالي ١٢ عاماً من الاعتقال، كما تم اعتقال فيصل عبد اللطيف الشعبي رئيس الوزراء وتم إعدامه في زنزانته في شهر أبريل عام ١٩٧٠م، كما تم قتل علي عبد العليم عضو اللجنة التنفيذية للجبهة القومية وسالم علي الكندي محافظ المحافظة الخامسة "حضرموت حالياً" واغتيال المقدم علي عبد الله الميسري قائد الجيش وعضو القيادة العامة للجبهة القومية السابق واعتقال عبد القوي محمد رشاد وهو أخ غير شقيق لفيصل عبد اللطيف الشعبي لمدة عشر سنوات تعرض خلالها لأعمال تعذيب وحشية لا زال يعاني من آثارها حتى اليوم وقد حظي هذا المناضل بثقة ممثلي القوى الثورية الجنوبية حيث تم اختياره رئيساً لمجلس تنسيق القوى الثورية الجنوبية في المؤتمر التأسيسي الذي عقد في مدينة عدن الباسلة أواخر شهر مايو ٢٠١٢م.

١٩٧٨م التي قضت على الرئيس سالم ربيع علي ومجموعته وعلى رأسهم جاعم صالح وعلي سالم الأعور إثر جريمة الغدر المزدوجة للإطاحة برئيسين في وقت واحد "سالم ربيع علي وأحمد حسين الغشمي" وهي الجريمة التي رتب لها أمن الدولة وأعدت لها أجهزة مخابرات أجنبية، ثم أزمة أغسطس ١٩٧٩م والمعروفة بأزمة الخلاف حول صلاحيات وزارتي أمن الدولة والدفاع والتي وصلت ذروتها بإرغام رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى- الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني عبد الفتاح أسماعيل على تقديم استقالته وتنحيته عن مناصبه ونفيه خارج البلاد في ٢٠ أبريل ١٩٨٠م حتى تم إعادته في عام ١٩٨٥م لتكون هذه العودة سبباً في تأجيج الصراع داخل صفوف الحزب من جديد ومن ثم تفجير الموقف على شكل انقلاب دموي مدمر في ١٣ يناير ١٩٨٦م(١).

ومع تفاوت حجم الخسائر الناتجة عن كل من هذه الانقلابات فقد كانت النتيجة النهائية لها أن تم القضاء على أطراف الطليعة السياسية (يمينها واليسار) ثم الوصول إلى قلع الرأس والعقل المدبر، وبعد هذه الأحداث التصفوية للرأس والأطراف لم يتبق سوى جسد منهك تنخره الصراعات وتتجاذبه المصالح الشخصية تحت غطاء الدفاع عن مصالح الكادحين واستخدامهم كأدوات ووسائل وبالتالي وقود لمعارك الخلافات والمنازعات القيادية المتكررة بين رفاق الدرب الواحد.

ولنأخذ أحد الشواهد على عمق العداء من خلال هذا القول لأحد الأجنحة (لقد عانت بلادنا من أزمة انعدام الديمقراطية قبل ٢٢ يونيو ١٩٦٩م حيث مارس التيار اليميني الرجعي اضطهاد التيار الديمقراطي التقدمي في الجبهة القومية، كما مارس في نفس الوقت اضطهاد الفصائل الوطنية الديمقراطية الأخرى، وأعلن حضر العمل السياسي الحزبي عليها)(٢)، وبما أنه قد تم إقصاء التيار اليميني من السلطة بصورة غير دموية في حينها، إلاّ أنه قد طال رأس الدولة والحكومة والتنظيم وتراوحت معاملة عناصره القيادية بين السجن مدداً مختلفة

1 - راجع الوثيقة النقدية التحليلية ص ٢٧/ ٢٨.

2 - كتاب وثائق المؤتمر التوحيدي ص١٣٢.

والإقامة الجبرية حتى الموت وإعدام البعض داخل الزنزانات، كما ظلت عناصره الأخرى مطاردة من مراكزها القيادية في التنظيم والدولة وطالتها أيادي التهميش والإقصاء والنفي خارج البلاد بما فيهم رئيس مجلس الوزراء في الحكومة التي شكلها التيار التقدمي بعد هذه الأحداث (محمد علي هيثم)، ولا ننسى حادثة إسقاط طائرة الدبلوماسيين في ٣٠ أبريل ١٩٧٣م فوق مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة كعملية مدبرة ضمن سلسلة التصفيات الجسدية، والتي يحدثنا عن بعض تفاصيلها أحد المناضلين بقوله: (في ٣٠ أبريل ١٩٧٣م بدأ نسج خيوط جريمة طائرة الدبلوماسيين والتي لا يمكن وصفها باقتناع كل فئات الشعب اليمني غير أنها جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد .. جريمة بشعة من تدبير وتنفيذ جماعة قتلة محترفين حركتهم دوافع ونزعات حقد أعمى وتطلع إجرامي للتخلص من شخصيات غالبيتها مناضلة واعية وحدوية تعرض الكثيرون من أفرادها للتعسف والاضطهاد في فترة النضال ضد الاستعمار، وقد كان على متنها حوالي ٢٢ دبلوماسياً منهم الشهيد محمد ناصر محمد والأديب الشاعر الوحدوي محمد عبد الولي والنقابيان محمد صالح العولقي وأحمد صالح الشاعر وفضل السلامي وعبد الله بن سلمان وآخرون؛ لأن الصراع من أجل السلطة والجاه والنفوذ كان الدافع الرئيسي وربما الوحيد الذي جمع بين سياسيين وعسكريين وأمنيين من الصف الثاني في مراتب الحزب الحاكم للإقدام على تدبير الجريمة من وحي صراع السلطة في دورات متعاقبة الذي كان سمة التفاهم بين أجنحة الحزب منذ استلام السلطة من بريطانيا حتى يوم اندثاره .. ويتحدث البعض في هذا السياق عن عنصرين أو أكثر من التنظيم السري للجبهة القومية اضطلعا خلال فترة "١٩٦٦م- ١٩٦٧م" بمهمة الاستمرار في اتصالات مع دار المندوب السامي البريطاني بتكليف وتفويض من بعض قيادات التنظيم السري داخل السلطة بحكم ارتباط وظيفي بالمستشارين السياسيين البريطانيين، إضافة لعدد من ضباط الجيش الاتحادي المرتبطين بالضباط الإنكليز .. وحرصاً على طمس حقائق ما كان يدور بين المندوب السامي وأولئك المزدوجين قرر قادة التنظيم السري للحزب الحاكم الاستعانة بعناصرهم المتطلعة للترقية والقفز إلى مراتب أعلى وأمروهم بتدبير الحادث

بأسرع ما يمكن وإن شمل الموت عدداً كبيراً من الأبرياء والشرفاء .. وكان لا بد من طمس معالم الغرضين المستهدفين من وراء الجريمة وهما التطلع الشخصي والتخلص من عناصر دار المندوب بالتصفية الجسدية جنباً إلى جنب لتبدو الجريمة وكأنها حادث سقوط طائرة قضاءً وقدراً .. واليوم وبعد ٢٩ عاماً يتضح أن الأسرار لم تدفن مع الموتى في قبورهم، وإن تمكن المتآمرون من الصف الثاني أن يحلوا محل الشهداء في مراتب أعلى وأن يحرصوا لتبدو الجريمة كحادث طيران عارض مؤسف)[1]، وبالعودة إلى تاريخ نشوء الجبهة القومية يتضح مدى الدور الكبير للعناصر المنتمية إلى حركة القوميين العرب في إطار تنظيم الجبهة القومية وفعالية هذا الدور من حيث القدرات الفكرية والتنظيمية لأفراد الحركة والتي اعتمدت عليها الجبهة القومية منذ تكوينها، إلاّ أنها فقدت الكثير من العناصر بتلك الإجراءات التعسفية وبفقدها يكون تنظيم الجبهة القومية قد خسر كوادر تنظيمية فاعلة الأمر الذي اضطر التنظيم إلى البحث عن كوادر أخرى بذات المستوى الفكري والتنظيمي، فكان لزاماً عليه فتح باب الحوار مع ما يسميها {فصائل العمل الوطني} التي يعترف بأنه قد تم اضطهادها وتهميش دورها الوطني منذ الاستقلال حتى دعته الحاجة إليها- وهذه الفصائل هي الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية- بحكم انتمائها إلى أحزاب عريقة وذات قدرات عالية، ونظراً لالتقاء هذه الفصائل مع حركة القوميين العرب من حيث الأيديولوجية ذات الصبغة الماركسية [2]، فقد وقع معها اتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥م والذي تم بموجبه تحديد أسس ومبادئ دمج هذه الفصائل الثلاث في تنظيم واحد أطلق عليه اسم {التنظيم السياسي الموحد- الجبهة القومية} والذي تم الإعلان عن قيامه في المؤتمر التوحيدي الذي جمع هذه الفصائل الثلاث خلال الفترة من ١١- ١٣ أكتوبر ١٩٧٥م تحت شعار (لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وبناء الحزب الطليعي).

---

1 - المناضل عبد الله عبد المجيد الأصنج- صحيفة الطريق العدد رقم ٢٦٣ بتاريخ ٣٠ / ٤/ ٢٠٠٢م ص٤ بتصرف يسير.

2 - راجع كتاب ألف ساعة حرب ص ٦٨.

ومع هذا التطور التنظيمي في إطار الطليعة السياسية التي تقود البلد إلاّ أن عقلية التآمر ظلت ملازمة له وامتدت غصونها من تلك الجذور الإقصائية وأزهرت بثمار الحقد الدفين حتى أنتج اليسار الديمقراطي التقدمي فصيله الجديد المسمّى (الجناح اليساري المغامر) والذي تم القضاء على رموزه الأساسية في انقلاب ٢٦ يونيو ١٩٧٨م من خلال محاكمة ميدانية مستعجلة[1] وتشريد أعداد كبيرة منهم وتصفية مرحلية لأعداد أخرى وذلك تمهيداً لقيام الحزب الطليعي من طراز جديد الذي أعلن عن قيامه في المؤتمر الأول المنعقد خلال الفترة من ١١ - ١٣ أكتوبر ١٩٧٨م تحت شعار {لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية}، حيث ساد الاعتقاد أنه بقيام الحزب الاشتراكي اليمني تكون البلد قد تخلصت من كثير من شوائب وعقد البحث عن المصالح الذاتية وأنه بالإمكان تحقيق تقدم أكبر في بناء حياة أفضل على أنقاض أوضاع متردية نتيجة للسياسات اليسارية المتطرفة التي تقود البلد نحو مجتمع اشتراكي على الفهم الماركسي، وهي غاية لم يكن بالإمكان الوصول إليها في ظل مجتمع تسوده قيم عقائدية صلبة لا تؤمن بمبادئ الماركسية اللينينية ونظرياتها الهائفة، والتي تتنافى جملة وتفصيلاً مع قيم ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف، غير أن أولئك الداعين إلى تلك النظريات يريدون ذر الرماد على العيون واستهبال عامة الناس وإغراء الخاصة منهم لحشرهم والسير بهم في فلك تلك النظريات رغم أنوفهم في ظل حالة من شظف العيش وسوء الحال المادي والمعنوي والإرهاب الفكري المنظم، في حين تعيش تلك القيادات أعلى مراتب البذخ والتنعم بما لذ وطاب على حساب كدح الغالبية العظمى من جماهير الشعب، وأشير مرة أخرى إلى أن تلك القيادات لم تتنعم بما لذّ وطاب فقط، ولكنها تمعت بما خبث وخاب من جميع أنواع المحرمات الشرعية، حتى أنها أصدرت قراراً يقضي بمنع بيع وتعاطي القات في المناطق والمديريات والمحافظات التي لا تنتجه إلاّ في أيام

1 - سالم ربيع علي وعلي سالم الأعور وجاعم صالح حيث تم إعدامهم في دار الرئاسة بالتواهي بعد استسلامهم.

الإجازات والعطل الرسمية فقط، في حين تكون حانات و(طاقات) الخمر مفتوحة على مدار الساعة وفي جميع المناسبات، والأدهى من ذلك أن هذه السلطة الثورية قد وفرت عناء استيراد الخمور فأقامت مصنع صيرة لإنتاج أجود أنواع الخمور التي تتناسب مع حجم دخول المتعطشين لهذه المادة.

وفي هذا الجانب نستمع إلى شهادة أحد الذين عايشوا تلك الفترة وعاصروا مراحلها الأولى فيقول: (يمر زعيم كبير في الجهاز، في بعض الأمسيات على مطعم تشوى به "الفراخ" وارد الدنمارك، ليشتري فرختين محمّرتين، يضعهما بجوار بضع قوارير "بيرة" في سيارته "المرسيدس" ثم يتوجه إلى المقر العام للتنظيم الجبهاوي- الذي لا يبعد كثيراً عن المطعم المذكور- الذي يقصده هذا الزعيم أحياناً؛ ليغيّب في جوفه ما يحمله من طيبات الحياة الدنيا، خلال اطلاعه على التقارير الواردة من المدن والأرياف، والتأشير عليها وإحالتها إلى جهات الاختصاص؛ لتنفيذ الإجراءات المعتادة من اعتقال أو اختطاف أو قتل أو خنق المواطنين الأبرياء، الذين معظمهم من الريف، حيث لا يلقى بعضهم الذّرة ليأكلوها، أو الماء ليشربوه، ناهيك عن أكل "الفراخ" وشرب "البيرة" المقصورتين على "خادمي الطبقة المسحوقة والبروليتاريا" ! وإن المرء ليندهش ويعمل الفكر كالتالي: بالرغم من جهل قادة العصابة بأصول الحكم ومتطلباته وضحالة فكرهم وتفكيرهم في كل المجالات، فإن هذا لا يمنع من لومهم لعدم استرشادهم بالمنطق البسيط، وعمل مقارنة بين وضعهم المعيشي المترف جداً والذي يضارع وضع السلاطين المطرودين مع فارق جوهري هو أن السلاطين كانوا يستلمون الأموال من بريطانيا أما "الثوار" فهم يستلمونها من عرق شعب فقير ومن موارد محدودة جداً؛ فهم يعيشون في أبراج عاجية أعمدتها من قوارير "البيرة" وأرضيتها من عظام "الفراخ" ونوافذها من زجاج المرسيدس "الامبريالي" !! سارحين بأفكارهم عبر الفضاء اللا نهائي ومطلقين شعارات ضاقت بها سماوات المنطقة على رحابتها- وبين وضع الجماهير الكادحة والفقيرة في الريف التي يتهمونها بالعمالة "للرجعية والامبريالية" ويحكمون عليها

بالقتل والخنق بدون رحمة أو شفقة وبدون الأخذ بالحسبان أن هذه الجماهير جاهلة ومريضة ومتخلفة، وجائعة ببركة "العهد الجبهاوي الميمون" ومن ثم فهي مضطرة للبحث عن لقمة العيش لتسد رمقها من أي مصدر كان تحت وطأة الجوع القارص، و"الجوع كافر" كما يقولون .. ولم يدر بخلد آكلي "الفراخ" وشاربي "البيرة" أيضاً أن التفكير في "الكماليات" من " مبادئ ومثل وتشنجات وعنتريات" لا يحدث إلاّ بعد أن تمتلئ البطون الجائعة، وتكتسي الأجساد العارية، ولكن هذا المنطق على بساطته وبداهته، لا يلتفت إليه أي من قادة العصابة سواءً الذين في كامل وعيهم أو "السكارى" منهم .. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن بعض الجبهاويين كانوا في بداية حكمهم للجنوب في حالة هزال ونحافة شديدة؛ لدرجة أنه عند ما كانت تجرى مقابلة تليفزيونية مع بعضهم فإن الشاشة كانت لا تظهر إلاّ وجه الزعيم الجبهاوي، أما جسمه فعبارة عن هيكل عظمي لم يشاء المخرج التلفزيوني أن يظهره على المتفرجين، ولكن الآية انقلبت فأصبحوا بقدرة قادر، أو على الأصح بقدرة "الفراخ" و"البيرة" يتمتعون بصحة ممتازة وأجسام ممتلئة ووجوه نضرة)(١).

وبما أن قيام الحزب الطليعي على أنقاض التنظيم الجبهاوي يشكل حالة أرقى من حيث البناء الهيكلي والالتزام التنظيمي والرقي السياسي والفكري لجميع الأعضاء فضلاً عن القيادات العلياء المعهود إليها مهام الإدارة والتخطيط والبرمجة لضمان تحقيق التقدم الشامل لكافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ، ولكنه في تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كان العكس تماماً، حيث وقعت تلك القيادات في حمأة العصبية القبلية والمناطقية والشللية وجعلت منها وسائل للسيطرة على مقاليد القيادة والحكم على مستوى مؤسسات الدولة والحزب نفسه، وهذا ما عبرت عنه إحدى وثائق الحزب الرسمية بالقول: (إن عملية بناء أجهزة الدولة الجديدة قد واجهت مصاعب عديدة إذ جرت

---

1 – محمد علي الشعيبي (لهدان البيحاني)– اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي طبعة عام ١٩٧٢م ص١٦٦/ ١٦٧. وقد تم اغتياله في بيروت لبنان بعد ظهور هذا الكتاب.

في ظل النقص الحاد للكوادر المؤهلة وغياب السياسة الكادرية المتكاملة ورافق ذلك تعامل غير موضوعي مع الكادر الوطني اتسم بالنزعات المزاجية والشللية والولاءات الشخصية مما أدى إلى ظاهرة عدم استقرار الكادر بشكل عام والحزبي والسياسي بشكل خاص ... وإلى جانب ذلك فإن التدخلات غير الشرعية للتيارات الانتهازية اليسارية واليمينية في أعمال وصلاحيات مجلس الوزراء وأجهزة الدولة قد أضعفت هذه الأجهزة وساعدت على تفشي الظواهر السلبية فيها وأبهتت الدور القيادي للحزب)(١).

1 – الوثيقة النقدية التحليلية ص ٤٧ بتصرف يسير.

الفصل الرابع

صراع الوحدة والانفصال

الوحدة اليمنية حق تاريخي للشعب اليمني وقد تأصل حبها في ضمير ووجدان الشعب برغم عوامل الفرقة والشتات التي كرستها الأنظمة الحاكمة في العهد الإمامي والاستعماري، إلاّ أن المنهجية الثورية لثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م جاءت لتؤكد على إعادة هذا الحق إلى نصابه بداءً من نصرة الثوار في الشطرين لبعضهم البعض من خلال مراحل العمل الثوري التحرري لنيل الاستقلال والدفاع عن الثورة ضد فلول البغي والعدوان وانتهاءً بما تحقق على أرض الواقع من خطوات وحدوية جبّارة، إلاّ أنه من فرط حب الأنظمة الثورية اليمنية في إعادة تحقيق الوحدة فقد أشعلتا حربين أهليتين في عامي ١٩٧٢م و١٩٧٩م، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لممارسة أعمال وأنشطة وحدوية كان أولها اتفاقية القاهرة التي وقعت في شهر سبتمبر ١٩٧٢م من قبل علي ناصر محمد رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومحسن أحمد العيني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية للجمهورية العربية اليمنية والتي تم التأكيد عليها من خلال بيان طرابلس الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م تحت توقيع سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وعبد الرحمن يحيى الإرياني رئيس المجلس الجمهوري للجمهورية العربية اليمنية وانتهاءً باتفاق عدن بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م تحت توقيع علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (١) وعلي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وما بين هذين

---

1 – كان رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في ذلك الحين حيدر أبو بكر العطاس ويذكر أن البيض وقع منفرداً بصفته الحزبية فقط كون المكتب السياسي كان يريد وحدة كونفدرالية وعلي عبدالله كان يريد الفيدرالية، وكان توقيع البيض على أساس الوحدة الاندماجية حسب ما تذكر بعض المصادر، وقد يكون موقف البيض نابع من حرصه على عدم ضياع فرصة ذهبية تلوح أمام حزبه لإنقاذه من الوقوع في مصير أحزاب الدول الاشتراكية التي تهاوت واحدا تلو الآخر وليس حباً في الوحدة ذاتها، وهذا ما أكدته الأحداث التي تلت قيام الوحدة وتوجها البيض بإعلان الانفصال عام ١٩٩٤م.

التاريخين {١٩٧٢م- ١٩٨٩م} وقّع طرفا الوحدة وعلى مستوى الرؤساء {٧} اتفاقيات وحدوية ووقع على مستوى مجلس الوزراء {٥} اتفاقيات وعلى مستوى الوزراء وقعت {١٠} اتفاقيات وجميع هذه الاتفاقيات وما يتبعها من إجراءات كانت متجهة نحو تأكيد القيادات اليمنية في الشطرين على ضرورة إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، إلاّ أن لكل طرف تكتيكه الخاص به ومراميه المضمرة التي يطمح إلى تحقيق الوحدة على أساسها.

وهذا علي سالم البيض يؤكد ذلك بقوله: (لقد كانت السياسات المتبعة إزاء قضية الوحدة مرحلة ما قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م تتسم بضيق الأفق، وبالمفاهيم الخاطئة القائمة على اعتبارات لا شك أنها كانت ترتقي إلى مستوى الوهم .. وكان العمل الوحدوي محكوماً بنفسية معينة تقوم على محاولة الاستئثار واستبعاد الآخر، ومحاولة فرض نمط من التفكير السياسي والاختيارات المحددة .. بمعنى أن الحوار الوحدوي، كان حواراً يركز على الاختلاف، وينظر إلى القواسم المشتركة لقضايا من الدرجة الثانية .. ولم تكن الجدية بسبب ذلك موجودة بالقدر الذي يعزز مسار العمل الوحدوي .. وليس عيباً القول أن نمط التفكير القديم قد ضيق الكثير من الفرص؛ لأنه كان تفكيراً لا ديمقراطياً، يصوّغ الإلحاق، وإلغاء الآخر، ولذلك فإن العديد من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها كانت تواجه بمصاعب كبيرة في التنفيذ، ولم تكن تتوفر الجدية اللازمة لتنفيذها. ونستطيع الآن أن نقدر تقديراً صحيحاً عمق التحولات الفكرية والسياسية وسقوط المسلمات الواهمة، في الآونة الأخيرة .. وأن المراجعة المسئولة للأشياء والسياسات والمواقف والتكتيكات أمر يحمد عليه، تجرأت القيادة اليمنية على الأخذ به، وتقبل نتائجه .. وكان اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م يعكس لحظة فريدة نضج فيها التفكير السياسي وازدادت واقعية الاختيارات المطروحة أمام التطور في الساحة اليمنية .. وبسبب ذلك تجسدت الجدية منذ اللحظة الأولى وأخذ العمل الوحدوي مساراً جديداً يتسم بالديناميكية وحدث كل ذلك التداعي السريع للتطورات، بحيث أن ما أنجزناه في غضون خمسة أشهر واثنين وعشرين يوماً يفوق عشرات المرات لما تحقق خلال ثماني عشرة

سنة منذ اتفاقية القاهرة عام ١٩٧٢م .. ولأن الجدية توفرت بالمستوى اللازم فإنه أمكن اختصار الفترة الزمنية التي حددها اتفاق ٣٠ نوفمبر إلى أقل من النصف) (١).

وبالرغم من طول الفترة الزمنية وكثرة الأنشطة والأعمال الوحدوية بما فيها إنجاز مشروع دستور دولة الوحدة، إلاّ أن أي من النظامين لم يكن جاداً ولا متحمساً لإعادة تحقيق الوحدة مع النظام الآخر؛ نظراً لاختلاف منهجية الحكم بين النظامين، فأحدهما يتبنّى النظام الاشتراكي القائم أساساً على الملكية العامة لوسائل الإنتاج أو ما يعرف برأسمالية الدولة، والآخر يتبنّى نظام الاقتصاد المفتوح القائم على الملكية الخاصة أو ما يعرف بالنظام الرأسمالي، ولدى كل منهما ما يبرر به تخوفه من الآخر، فالنظام في الجنوب يرى أن نظام الشمال رجعي مرتهن بالامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام الشمال يرى أن نظام الجنوب قائم على مبادئ الكفر والإلحاد والتبعية للمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، ومن أهم مظاهر العداء بين النظامين أن قام كل نظام باحتضان معارضة النظام الآخر وتقديم كافة وسائل الدعم والمساندة لكي تقوم بتنفيذ مآربه ضد الآخر، وقد انعكست هذه التصورات والأعمال على شكل خلافات حادة بعد التوقيع على اتفاق قمة عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م والتي عرفت {بمعركة الدستور} وقد أكدت تجاذبات هذه المعركة ما كان يخفيه كل طرف تجاه الآخر، من خلال تمسك كل منهما بموقفه تجاه تعديل بعض نصوص الدستور، فقيادة الشطر الجنوبي ترى ضرورة إقراره كما جاء من لجنة الصياغة والشطر الشمالي ممثل بالعلماء يرى ضرورة التعديل قبل التصويت والإقرار وخصوصاً المواد المتعلقة بالحاكمية والعقوبات ..الخ.

ولذلك واجه العلماء حملة شعوا من قبل النظام في الجنوب وبعض دعاة الحداثة في الشمال باتهام العلماء بمعارضة قيام الوحدة، في حين كان موقف العلماء واضحاً لا لبس فيه ويتمثل

---

1 – من الكلمة التي ألقاها علي سالم البيض بعد إعلان قيام دولة الوحدة يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م في عدن بعد انتخاب مجلس الرئاسة الذي انتخبه أيضاً نائباً لرئيس مجلس الرئاسة آنذاك علي عبد الله صالح – كتاب لحظة الزمن ص١٨/ ١٩.

في إيمانهم بفرضية ووجوب الوحدة، ولكن على أسس ومبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف، ولا أدل على ذلك الموقف من أن نعرض النص الجوهري في بيان العلماء عند مطالبتهم بتعديل مشرع الدستور وقد جاء نص العلماء كما يلي: ((إن الوحدة من حيث هي لأمر يفرضه الإسلام على كل أتباعه قال تعالى "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" هذه الوحدة التي أصبحت ضرورة ملحة ومطلباً شرعياً وجماهيرياً وشعبياً، ولئن كان أهل الباطل يتجمعون ويتوحدون فأولى بحكام يمن الإيمان والحكمة أن يتوحدوا كما توحد الشعب اليمني العربي المسلم منذ آمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً، حتى تعود اليمن إلى حالتها الطبيعية والتي كان من المفروض أن تعود إليها بعد زوال حكم الفرد المستبد في الشمال، والاستعمار في الجنوب، فالوحدة والاجتماع والالتقاء ليست محل نقاش أو جدال بل هي فريضة شرعية وضرورة وطنية))[1] وهذا حرصاً من العلماء على إسلامية دولة الوحدة، في حين حرص ممثلو الاشتراكي على علمانية الدولة وفق هذه الرواية: (حينما اجتمع علي سالم البيض والوفد المرافق له في تعز مع الرئيس علي عبد الله صالح للمباحثات حول المادة الثالثة فقال الرئيس علي عبد الله صالح أنا محرج من الشعب، الشعب يصر إصراراً شديداً على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعاً فقال علي سالم البيض تريد أن يقطعوا أيدينا وأرجلنا فقال سنان أبو لحوم نحن لا نقطع إلاّ يد السارق ولا نجلد إلاّ الخمّار)[2] كما وردت كثير من التصريحات بعلمانية دولة الوحدة على لسان عدد من المسئولين في الشطر الجنوبي [3]، وبالرغم من هذا الصراع الدستوري قبيل إعلان الوحدة إلاّ أنه تم الإعلان عن قيام دولة الوحدة وتم الاستفتاء على دستورها في مايو ١٩٩١م.

هذا من ناحية الصراع على الوحدة قبل قيامها بين الشطرين، وأما صراع ما قبل الوحدة في إطار الشطر الجنوبي فقد كان بين طرفين داخل الحزب الاشتراكي اليمني نفسه، ومن أمثلة

1- كتيب بيان العلماء ص ٢٤ / ٢٥.

2- د. عبد الله المصري / معركة الدستور في اليمن ص ٣٦ .

3- راجع المصدر نفسه ص ٣٠- ٣٥.

ذلك أن علي سالم البيض هو من وافق بصورة منفردة على قيام وحدة اندماجية في حين كان أعضاء المكتب السياسي يريدون اتحاد كونفدرالي، وحتى لا يتهم المكتب السياسي بالانفصالية وافق على الوحدة الاندماجية بشرط أن تكون وظائف أجهزة الدولة ومؤسساتها مناصفة مع المؤتمر الشعبي العام وهذا ما تم فعلاً بعد إعلان قيام دولة الوحدة (١)، ونعود لنذكّر بما يعتمل داخل صفوف الحزب من صراع ومتاجرة سياسية وتسويق جماهيري من قبل الطرف المنتصر في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م وما تحدث به مما يوصف كممارسات غير وحدوية من قبل تيارات الحزب التي تلاشت واحداً تلو الآخر خلال مراحل الصراع التي عاشها التنظيم ثم الحزب وذلك من خلال هذا الطرح: (وفي مجرى نضال حزبنا وشعبنا لإنجاز مهام القضية الوطنية، برزت انحرافات انتهازية يمينية ويسارية، فاليمين الرجعي (٢) وقف موقفاً انفصالياً واضحاً لتكريس وجود دولتين في الأرض اليمنية، وتأرجح اليسار الانتهازي(٣) بين الانفصالية القروية والاندفاعات المغامرة على الصعيد الوطني، أما اليمين الانتهازي (٤) فقد شكلت ممارساته المناطقية الانعزالية غير الوطنية خطراً جسيماً ملموساً على الوحدة الوطنية المتحققة للشطر الجنوبي ذاته، إلاّ أنه أجاد استثمار ردود الفعل من أخطاء اليسار الانتهازي ليمارس سياسة متلونة من القضية الوطنية وجمع على هذا الصعيد بين النهج التآمري ضد رؤية الحزب للقضية الوطنية، وضد القوى الثورية اليمنية، وبين الموقف الدعائي اللفظي ذي الروح النفعية من الوحدة اليمنية مغلفاً بلغة الحزب الوطنية)(٥).

---

1 – راجع كتاب معركة الدستور ص ١٢٨ / ١٣٢.

2 – هو التيار الذي يتزعمه قحطان محمد الشعبي والذي تم القضاء عليه في ما يسمى بالخطوة التصحيحية في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م.

3 – هو التيار الذي يتزعمه سالم ربيع علي والذي تم القضاء عليه في انقلاب ٢٦ يونيو ١٩٧٨م.

4 – يضم كل من وقف مع علي ناصر محمد في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، ولمزيد من التفاصيل راجع الوثيقة النقدية التحليلية ص٣٤– ٣٧.

5 – الوثيقة النقدية التحليلية ص ٨٩

وبالمقابل فقد أُدين الطرف المنتصر في معركة يناير ١٩٨٦م الانقلابية بمثل ما يدين به الآخرين وهذا هو الرد من الطرف المهزوم في تلك المعركة يعبر عن وجهة نظره تجاه ممارسات هذا التيار لمحاولة فرض الوحدة اليمنية بالقوة فيقول: (ساد اتجاه مثالي ومغامر غير واقعي يؤمن بالعمل المسلح لتوحيد اليمن، متجاهلاً ظروف اليمن الاقتصادية والاجتماعية والفترة التاريخية التي يعيشها اليمن، ويحلم في هذه المرحلة التاريخية ببناء الاشتراكية في كل اليمن، ولكن هذا التفكير اندحر عند ما فشل في تحقيق أوهامه في حرب فبراير ١٩٧٩م بين شطري الوطن، وقد انتقد حزبنا هذا الاتجاه ورسم سياسة واقعية للتعامل مع قضية الوحدة اليمنية، وقد أثمرت هذه السياسة علاقات سلمية بين الشطرين كانت كفيلة بوضع أسس أكثر متانة وثباتاً لتحقيق الوحدة اليمنية)(١)، ويقول في موطن آخر (وكثيراً ما أفلحنا في تفويت الفرصة على محاولات تلك العناصر التي تهدف إلى توتير علاقاتنا مع الشطر الشمالي وسلطنة عمان وبقية دول المنطقة)(٢).

هذا بإيجاز عن بعض مظاهر الصراع السابق لقيام الوحدة اليمنية، وأما صراع ما بعد الوحدة فيمكن أن نسميه صراع من أجل البقاء والتحصيل الشخصي للمنافع وضمان المحافظة على استمرارها لأطول وقت ممكن، وهذا ما دفع بكل طرف من أطراف الصراع الوحدوي إلى استخدام حيل وأساليب المكر والخديعة والنفاق السياسي خلال فترة المرحلة الانتقالية، فالزعامة الشمالية ترى في قدوم الجنوبيين من وضع متردي جداً في كل مجالات الحياة وإعادة ترتيب أوضاعهم الشخصية في العاصمة صنعاء بكل ما تحتويه من مباهج الحياة الترفية علاوة على جوها الساحر الخلاب، ترى في ذلك كله وسيلة عظيمة في إعادة توطين هؤلاء على تغيير ما في نفوسهم من تلك الموروثات المقيتة، وأن هذا النعيم الجديد كفيل بنسيانهم لنزوة التسلط والحكم الفردي وأن بالإمكان إعادة إدماجهم في مجتمع محافظ ومتعدد الأحزاب والاتجاهات السياسية في إطار عام يجمع الكل، وهو سيادة أحكام الشرع وفق

1 – علي ناصر محمد دفاعاً عن الحقيقة (٢) ص ٧٢.

2 – المرجع السابق ص٣٦.

مقتضى النظام العام للدولة الجديدة، خصوصاً وقد افتقدوا قاعدتهم الفكرية والاقتصادية التي كانوا يعتمدون عليها خلال فترة الزهو للمنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي الذي تهدم بنيانه على يد (جورباتشوف) وبمعول (البرويسترويكا)، حيث ساد الاعتقاد بأن هرولتهم إلى الوحدة- والوحدة الاندماجية بالذات- لم يكن برغبة ذاتية نابعة عن طواعية وإرادة مطلقة، ولكن بدافع الهروب من المصير المحتوم الذي واجهته جميع الأحزاب الاشتراكية المتعلقة بأهداب الماركسية اللينينية من أحزاب المنظومة الاشتراكية، إلاّ أن القاعدة الشعبية والتي تفيد (بأن من شبّ على شيء شاب عليه) كانت هي التي تتحكم في مجمل التصرفات والأفعال وتسيطر على التفكير بما يجب أن يكون عليه المستقبل القريب والبعيد، ويمكن القول بأن ما بذله علي عبد الله صالح من مغريات لم تكن بدافع الإخلاص المجرد لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، ولكن بدافع التذويب والتأهيل التدريجي على النمط التسلطي الذي يجعله سيد الموقف وصاحب القرار الأول والأخير للتحكم في مصير الدولة والشعب، وهذا ما أثبتته الأيام والشهور والأعوام التي تلت انتصاره على مطامع الطرف الآخر في تحويل اليمن إلى كوبا ثانية فيما لو قدر له الانتصار في حرب الانفصال عام ١٩٩٤م.

وأما القيادة الجنوبية فكانت تنظر إلى وجودها في إطار دولة الوحدة كمن حقق انجازات عظيمة ومكاسب ضخمة من خلال الدعاية والترويج الإعلامي لما كانت تسميه (دولة النظام والقانون) التي تعتقد أنها سلمتها إلى دولة الوحدة، والتي فرض عليها نظام دولة (الجمهورية العربية اليمنية) في جميع المجالات، وللإنصاف نقول إن دولة الجنوب السابقة للوحدة لم تكن دولة تمثل مصالح الشعب، ولكنها دولة الحزب وحده في ظل تعميق الشعار المشهور(لا صوت يعلو فوق صوت الحزب) وهو الوحيد المستفيد منها ومن مخرجاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية ..الخ، وإذا كان أساس وجود الدولة- أي دولة- يقوم على جناحي الاقتصاد (الصناعة والزراعة) فإن ما يسمّى دولة في الجنوب لم تكن تملك أي من هذه المقومات، ونستشهد على ذلك بما جاء على لسان عضو لجنة مركزية وسكرتير ثاني منظمة الحزب الاشتراكي اليمني محافظة شبوة حيث يقول: (والحقيقة

أن الزراعة في بلادنا كانت "اسمية" بمعنى أن نسبة الأرض المزروعة في المحافظة ٢٪، أما بالنسبة للنتائج فقد كان أثر الانتفاضات سلبياً على الإنتاج حيث تضاءل حتى ضاع أو كاد يضيع .. وحتى المصانع التي أقمناها لم يكن فيها مصنع واحد حقق ربحاً، بل كانت جميعها تعمل بالعجز منذ البداية)(١).

وبشهادة رأس النظام الحاكم في جنوب الوطن(علي سالم البيض) ما يؤكد هشاشة الدولة وعدم قدرتها على تحقيق أبسط مقومات الحياة التي كان ينبغي توفيرها أبان ذلك الحكم، وها هو في خطابه أمام قيادة محافظة أبين بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٩٣م يقول: (زرت لودر ومودية قبل حوالي سنتين أو سنة ونصف والحالة هي والوضع هذاك وخرجوا المواطنين يستقبلونا ببالديات الماء يريدوا ماء شرب .. ماء يشربوه)(٢) وهذا يعني أن هذه المناطق لم تتوفر لها مياه الشرب في ظل حكومة البيض الثورية، التي يتباكى عليها، في حين كانت عاجزة عن تقديم أبسط الخدمات لمواطنيها، ولا أدل على ذلك من أنها انتقلت بمديونية تقدر بحوالي خمسة مليار ونصف المليار دولار، وبما أنه سيسلم دولته التي صنعها على عينه فقد كان حريصاً كل الحرص على ترتيب أوضاع أعضائه القياديين وما دونهم حسب الترتيب، وعلى أساس مبدأ المركزية الديمقراطية الذي كان يتعامل به داخلياً وقد استفاد منه في دولة الوحدة ولكن بصورة مقلوبة هذه المرة، حيث كان يعمل بهذا المبدأ على أساس انتخاب القيادات الحزبية من الأدنى إلى الأعلى، وأما هنا وعلى قاعدة ترتيب الأوضاع الشخصية فقد كانت من الأعلى إلى الأدنى، حتى إذا ما تضاءلت الحصص أو انعدمت فيكون الحرمان من نصيب منتسبي القواعد الحزبية؛ لأنهم هم الكادحون أو أبناؤهم الذين يجب أن يتحملوا الكدح و(الضبح) من أجل إسعاد قيادتهم حتى لا يفقدوا روح النضال الثوري القائم على الأساس الطبقي، ولا بأس أن تتحول القيادة إلى الطبقة البرجوازية على طريق الوصول إلى الرأسمالية طالما وقد سقط عرش

---

1 – محمد علي بامسلم– صحيفة الصحوة العدد رقم ٤٤٢ بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٩٤م ص٣، بتصرف يسير.

2 – صحيفة المستقبل العدد رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٩٣م ص٨ / ٩.

الاشتراكية وتهدمت أوكارها، ويظل الكادحون معدمين في سبيل الحفاظ الرمزي على أطلال المرحلة الماضية التي شيّدوا فيها كدحهم بأيديهم وأيدي المجرمين، إلاّ أن اهتمام الحزب بترتيب أوضاع منتسبيه قد جعله يكثر الاشتراطات ويطلب الضمانات المحققة لمطالبه، (وكان الحزب الاشتراكي قد نجح في فرض شروطه في اقتسام السلطة من قمة القيادة حتى مستوى مدير عام ونائبه، مع الاحتفاظ برئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان ووزارة الدفاع وبعض مفاصل الدولة المهمة، وأن يتم تسكين عدد خمسمائة ألف درجة وظيفية في وزارة الخدمة المدنية والدفاع من مدنيين وعسكريين، ممن يختارهم الحزب بحجة أنهم كانوا موظفين مع الحزب في عدن)(١)، ولا عزاء لعامة الشعب فيما افتقدوه من الاهتمام والرعاية الوحدوية، إلاّ أنهم تخلصوا من تلك القيود المفروضة على حريتهم في الدخول والخروج بدون ضمانات مالية أو حضورية لضمان عودتهم ليظلوا مواطنين تحت أسواط النضال الثوري والفقر الاشتراكي.

وبما أن المقدمات تقود إلى النتائج فقد كان من الطبيعي أن تهتز أركان وأعمدة البناء الوحدوي؛ نظراً لخبث المقاصد وسوء الطوية المكسوة بحالات الزهو والغرور بما حققه كل طرف ممتناً به على الطرف الآخر، في حين كان ينبغي التواضع والإذعان لإرادة الشعب والنظر إلى مصالحه العلياء كأساس لتلك الجهود، باعتباره صاحب الفضل والمزايا التي أوصلت أولئك النفر إلى سدة الحكم غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولهذا أختلت الموازين بين ممثلي النظامين السابقين لدولة الوحدة فكانت النتيجة مدمّرة، ولكن مدمّرة لقدرات الشعب المادية والمعنوية؛ لأن من أقدم على قرار الانفصال كان منطلقاً أساساً من نظرته المادية واعتباراً لما أفتقده من مزايا الوحدة في جانب الأوضاع الشخصية بعد أن تأكد له عدم إمكانية استمرار تلك المصالح إلى ما لا نهاية في ظل دولة ينص دستورها على مبادئ التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة ... الخ.

---

1 – عبد الولي الشميري / كتاب ألف ساعة حرب ص١٣٦ بتصرف يسير.

وأما الطرف الآخر فقد انتصر بفضل الإرادة الشعبية وسرعان ما نكص على عقبيه وجعل من نفسه ديكتاتور العصر ومجرم الدهر وطاغوت البر والبحر، وساد في عهده الفساد وعمت البلوى وثارت الأحقاد والضغائن وجميع الموروثات القبيحة مقابل حالة من التردي وسوء المعيشة في حين كانت البلاد في وضع جيد من الناحية الاقتصادية مع تدفق أنهار النفط والغاز من عدة حقول، إلاّ أن سوء الاستخدام لهذه الثروات كان عاملاً أساسياً في كشف مساوئ النظام وفضح مآربه وأطماعه العائلية التي تكرس الاستبداد والتسلط الفردي ضارباً عرض الحائط بكل القيم والمبادئ التي أوصلته إلى قمة السلطة ومتجاهلاً دور الجماهير الشعبية وحقها في الحصول على ما تصبو إليه من التقدم والرخاء باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة.

ومن الشواهد الموثقة على سعي أطراف الصراع على الوحدة إلى تحقيق المصالح الشخصية، ما ذكره لنا الشيخ سنان عبد الله أبو لحوم والعميد مجاهد أبو شوارب في بيانهما المتعلق بوثيقة العهد والاتفاق باعتبارهما من ضمن لجنة الحوار التي قامت بصياغة الوثيقة حيث جاء فيه: (لقد بذلنا جهوداً متواصلة للوصول إلى الحد الأدنى للتفاهم مع من يجرون البلاد إلى الدمار والخراب فلم نجد مع الأسف والمرارة والحزن، إلاّ الأكاذيب وصدمنا بصخور جامدة لا ترى إلاّ مصالحها الذاتية ولا تؤمن بهذا الشعب الصابر)(١).

وكنتيجة حتمية لهذه التراكمات نشأت الدعوات والمشاريع الصغيرة التي لا تخدم سوى أصحابها ومن يقف وراءهم من أصحاب المآرب والنفوذ، ليس على المستوى الوطني فقط، ولكن وجد من يريد الاستفادة من هذه المشاريع الهادفة إضعاف قدرات الوطن وتشطيره سياسياً ومذهبياً وطائفياً وحتى جغرافياً، ووجدت تلك المشاريع من يقف وراءها بقوة المال والسلاح، مستغلين مظاهر الضعف والوهن الذي أصاب الدولة في جميع مفاصلها وأركانها في ظل نظام عائلي مستبد، حتى أذن الله بسقوطه المدوي على يد ثورة شبابية شعبية سلمية قدم

---

1 – صحيفة الثورة العدد رقم ١٠٧٠٤ بتاريخ ٣ مارس ١٩٩٤م.

خلالها شعبنا كماً هائلاً من التضحيات البشرية والمادية وها هي اليوم تقود إلى آفاق واسعة نحو بناء دولة مدنية حديثة إن شاء الله.

وفي خلاصة موجزة يذكرنا أحد الكتاب بدور الصراعات (الجنوبية الجنوبية) وآثارها السلبية على الوحدة اليمنية فيقول: (دخل الشعب في الجنوب نفقاً مظلماً عنوانه، اتفاقية ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م التي حملت في أحشائها خطيئة دولة ٢٢ مايو ١٩٩٠م وتحمّل وزر تلك الخطيئة الطرف المنتصر في حرب ١٩٨٦م والمعروف شعبياً بـ "الطغمة" ودخل الشطران ساحة التآمر منذ اليوم الأول للوحدة وتراكم ذلك التآمر في حرب صيف ١٩٩٤م أطرافه قبائل شمال الشمال ومن سمّوا بـ "العرب الأفغان" وإنما كان الطرف المرجح والضارب هو جيش الطرف المهزوم في حرب ١٩٨٦م والمعروف بـ " الزمرة"، يتضح من ذلك أن الطغمة أدخلتنا نفقاً مظلماً وجاءت الزمرة من بعدهم لتكرس بقاءنا في ذلك النفق المظلم)(١).

1 – نجيب محمد يابلي– صحيفة الأمناء العدد رقم ١٠٧ بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١١م ص٩.

الفصل الخامس

الجذور التاريخية للقضية

ربما يعتقد البعض أن المقصود من هذه الكتابة هو التشهير والإساءة من خلال نبش الماضي والتذكير بمآسيه- ولكل عذره فيما يذهب إليه- والحقيقة التي نعيد التأكيد عليها أننا لا نقصد ذلك أبداً، ولكن ضرورة الحاضر ودواعي المستقبل أوجبت علينا أن نعود للماضي لكي نخلص من عبره وتجاربه إلى حلول أو موجهات عامة تقودنا نحو الهدف الحقيقي وتحقيق النتائج المرجوّة من مجمل الجهود والإمكانات التي نصرفها على طول خط السير في هذه الحياة.

ولّما كانت القضية ذات أبعاد مختلفة وزوايا معقّدة فإنه من الصعوبة بمكان النظر إليها ببصيرة ثاقبة وإحاطة شاملة ما لم تحظ بالتجرد التام عن جميع المؤثرات الشخصية والمكاسب الذاتية وجعل المصالح العامة قاسم مشترك يتوجب الالتقاء عنده والتكاتف لتحقيق ما يمكن تحقيقه قبل النظر إلى ماذا سيتحقق على الصعيد الشخصي.

واستخلاصاً لما أسلفناه في الفصول السالف ذكرها تقررت لدينا الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى:أن القضية (جنوبية جنوبية) في المقام الأول وأن جذورها التاريخية تتغذى من أنهار الدماء المتدفقة من روافد الصراعات والمواجهات الدموية التي بدأت قبل حصول اليمن الجنوبية على الاستقلال السياسي في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، ولهذه الحقيقة ما يسند حجة الاتكاء عليها من خلال الأرقام التالية: عزل أربعة رؤساء للجمهورية ومعاقبتهم ما بين السجن المؤبد والإعدام والنفي خارج البلاد، وعزل ثلاثة رؤساء حكومات ومعاقبتهم ما بين السجن والإعدام والنفي خارج البلاد، وعزل أمين عام وعزل أمين عام مساعد في مرحلة التنظيم السياسي الجبهة القومية، وعزل أمينين عامين في مرحلة الحزب الاشتراكي اليمني ومعاقبتهم ما بين السجن المؤبد والإعدام والنفي خارج البلاد، وعزل المئات من القيادات الحزبية العلياء من أعضاء القيادة العامة واللجنة التنفيذية للجبهة القومية واللجنة المركزية

والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ومعاقبتهم ما بين السجن والإعدام والنفي خارج البلاد، وممارسة حالات الإقصاء والتهميش لأعداد أخرى، وقيام حربين أهليتين قبيل الاستقلال خلفت آلاف من القتلى والجرحى وتدمير ممتلكات عامة وخاصة، وتنفيذ ستة انقلابات دموية خلفت عشرات الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين والمنفيين خارج البلاد، بالإضافة إلى تدمير أعداد كبيرة من مرافق البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة والمعدات العسكرية التي تجاوزت قيمتها النقدية عشرات المليارات من الدولارات، وتخيلوا كم تترك مثل هذه الأعمال من آثار تدميرية مادية ومعنوية في نفوس مئات الآلاف من المتضررين من هكذا أحداث وحشية وتراكماتها على طول الزمن.

الحقيقة الثانية:عدم التوافق بين النظرية والتطبيق، الأمر الذي ترتب عليه خلل كبير في منهجية الحكم التي قامت على أساس (حرب الطبقات ومصادرة الممتلكات) وشغل المجتمع بعضه ببعض تحت مسميات واهية خلاصتها أن يفتقر الشعب وتغنى الطبقة الحاكمة، وما تأميم الشركات الاقتصادية وتأميم المساكن ومصادرة ونهب الأراضي الزراعية إلاّ مظهر من مظاهر الحماقة والطيش المغامر بمصير الدولة والشعب على حد سواء، تحت جملة من الشعارات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، حيث انتهت جميع الأطروحات الزائفة وتراجعت الخطوات المتسارعة وخفتت الشعارات البراقة الداعية إلى تحقيق الطور الأعلى للاشتراكية بمجرد سقوط النظام الاشتراكي ومواراته جثة هامدة في مسقط رأسه (الكرملين السوفييتي)، كما أن الإدعاء بالعمل لمصلحة الطبقات الكادحة قد بانت مساؤه وكشفت عوراته تصرفات القيادات المتناحرة، حيث ثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدم الجدية والإخلاص والصدق في هذا المضمار، بعد أن ظهرت الطموحات الفردية للاستحواذ على السلطة والثروة على حساب السواد الأعظم من الناس.

الحقيقة الثالثة:أن لا وجهة محددة لسير القضية، فهناك من ينادي باسم الجنوب العربي وهناك من يرفع علم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وهناك من ينادي بتصحيح مسار الوحدة وهناك من يريد فك الارتباط وهناك من يطالب بنظام الفدرالية ... الخ، فأما من

ينادي بعودة عهد دولة الجنوب العربي فيجب أن يعلم علم اليقين أن الجنوب العربي كان مقسماً إلى أكثر من واحد وعشرين مسمّى، ما بين (سلطنة ومشيخة وإمارة) وإذا علم هذا فيجب عليه حتماً إفساح المجال أمام أصحاب تلك الدويلات الصغيرة ليعودوا إلى سلطاتهم بحدودها الجغرافية وسكانها الحائزين على هويتها وبما تحتويه من ثروات ظاهرة وباطنة، وهذا ما لا يرضاه أصحاب الطمع والنفوذ الذين سعوا ويسعون إلى تحقيق مآربهم الدنيئة ولو على حساب الغالبية العظمى من الناس؛ لأن في هذا سقوط جميع أوراق المزايدة التي يصمّون بها الآذان استناداً إلى ما يدّعونه من تاريخ نضالي في تحرير الجنوب وتحويله إلى دولة ثورية ديمقراطية على أنقاض العهد الاستعماري والسلاطيني المستبد.

وأما من ينادون بفك الارتباط أو الفدرالية فهذه دعوة إلى الانفصال وعودة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وليعلم هؤلاء أن هذه الجمهورية قامت على أنقاض دويلات ذات سيادة تم ضم وإلحاق بعضها ببعض بدون رضاء أو قناعة من أسيادها أو حتى عن طريق اتفاقيات ولو شكلية تمنح هذا الضم والإلحاق شيئاً من الشرعية والتبرير، وليعلم هؤلاء أيضاً أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حُكمت بنظام شمولي لا يؤمن بالتعددية السياسية والحزبية وظلت تعيش تحت حكم الحزب الواحد بقوة الحديد والنار، وهذا ما لا تطيق العودة إليه جماهير الشعب بعد أن تنفست الصعداء وشمّت روائح الحرية الزكية بعد عقود زمنية من حياة الكبت والحرمان، وأما مطلب تصحيح مسار الوحدة فهو مطلب عقلاني يستفاد منه عند مناقشة الأسباب والعوائق التي تعترض سير العملية الوحدوية وأخرت قيام الدولة المدنية الحديثة التي ينشدها الشعب اليمني وضحى في سبيل قيامها بالغالي والنفيس.

وتبعاً لهذا التوصيف فإن هناك من يرى عدم اهتمام أبناء الجنوب بقضيتهم الأساسية وأنهم غارقون في خلافاتهم ومنازعاتهم وتطاول بعضهم على بعض طلباً للزعامة فقط، وفي هذا الاتجاه نسجل شهادة أحد أبناء الجنوب حيث يقول: (مشكلة الجنوب أن أبناءه الساسة لم يعطوه حق قدره وراحوا في خلافاتهم واتهاماتهم وتركوه وحيداً بلا أب شرعي !! بالأمس القريب كان مؤتمر القاهرة للخروج برؤية موحدة للقضية الجنوبية، وتمت مقاطعته من قبل

أطراف مؤثرة، وبالأمس شهد لقاء بروكسل- الداعي إلى فك الارتباط- غياباً للاعبين أساسيين لرسم المشهد الجنوبي الوضّاء، في وقت الجنوب أحوج فيه لتلاحم وتماسك الأبناء أكثر من أي زمن مضى)(١).

الحقيقة الرابعة:عدم أهلية القيادة؛ لأن معظم الأشخاص الذين يتبنون القضية الجنوبية في الوقت الحاضر، هم الذين شاركوا وباركوا جميع الإجراءات الثورية التقدمية وتلطخت أيديهم بدماء الأبرياء وتنفخت بطونهم من أكل أموالهم وتضخمت ثرواتهم بعد مصادرة وتأميم ممتلكات الناس والعبث بها، فأي منطق قويم أو عقل سليم سيقول بأن تلك الوجوه الكالحة التي هدمت بالأمس يمكن أن تكون أدوات بناء في هندسة اليوم أو الغد الذي تنشده الجماهير في ظل وحدتهم المباركة، وإنه من الحمق والسخافة أن نسلم زمامنا من جديد ونضعه في تلك الأيادي السوداء بعد أن أنقذنا الله منها.

ولكي نضع النقط على الحروف نورد هنا شهادة أحد أبناء المحافظات الجنوبية التي نشرتها صحيفة جنوبية للدلالة على صدق ما ذهبنا إليه عن عدم صلاحية القيادة التي تتبنى تحريك القضية الجنوبية، وقد سجلت هذه الشهادة قبل أن نسمع بشيء اسمه "الحراك الجنوبي" وإليكم نص تلك الشهادة : (ذاكرة الشعوب لا تنسى مهما مرت سنوات الزمن، فكيف يكون الحال إذا كان الزمن لم يتجاوز ٢٥ عاماً ؟! ربع قرن من الزمن حُكمت خلاله المحافظات الجنوبية والشرقية بالحديد والنار من نظام شمولي شيوعي ضرب عرض الحائط بكل المقدسات والتقاليد العربية والإسلامية، وراح يستورد قيماً وعادات ونظريات وقوانين بعيدة كل البعد عن واقع هذه الأمة وزج العلماء ورجال الدين والشخصيات الاجتماعية في السجون، وسحل من سحل وقتل من قتل وهرب من هرب، وعاشت تلك المحافظات كابوساً أسود وجحيماً لا يطاق، واليوم ونحن نعيش أجواء الديمقراطية والتعددية في ظل دولة الوحدة، نرى بعض أبطال ذلك الزمن الأسود يتحدث عن الديمقراطية وحقوق

1 – علي سالم بن يحيى – صحيفة الأمناء العدد رقم ١٠٧ في ٦ يوليو ٢٠١١م ص ١١.

الإنسان والاضطهاد والملاحقة والسلب والنهب الذي تمارسه دولة الوحدة ضد المواطنين والشخصيات الاجتماعية، ولنا أن نسأل ذلك البطل الاشتراكي "حسن أحمد باعوم" عن تلك الأعمال التي كان يقوم بها شخصياً في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات في محافظة شبوة .. أليس هو من قام بربط الشيخ الحداد بالحبال وسحبه في مدينة نصاب ؟؟ أليس هو الذي دفع الكثير من الفتيات من الشابات الشريفات بنات الأسر الكريمة إلى رمي أنفسهن في الآبار مفضلات الموت عن الملاحقات التي كانت تهدف إلى تجميعهن في ما كان يسمّى "بالمجمّع" والدعوة إلى السفور والفجور تحت شعار"تحريق الشياذر واجب" ؟! وغيرها من الأعمال الإرهابية التي طالت الكثير من الشخصيات الاجتماعية الفاعلة، ورجال العلم والدين، ونوضح ذلك لأن العديد من الشباب لا يعرفون تلك الأفعال المشينة والمهينة والغوغائية التي ربما لا يعرفون أن "حسن أحمد باعوم" ورفاقه هم الذين ارتكبوها في فترة العنف الثوري.

إن الذين جعلوا الحياة مستحيلة أمثال "حسن أحمد باعوم"، مكانهم الطبيعي هو مزبلة التاريخ والسجون والمحاكم لإدانتهم على ما اقترفوه في حق الشعب والوطن؛ لأن الذي يقتل ويسحل ويشرد لا يمكن أن يكون ديمقراطياً بل ديكتاتورياً، فكيف له أن يتحدث عن حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة وغيرها من القيم النبيلة)(١).

ومما يؤسف له أن البعض من تلك القيادات الانفصالية يتبوأون مناصب في الهيئات القيادية العلياء للحزب الاشتراكي اليمني، متجاوزين الأسس والمبادئ والضوابط التنظيمية، مستغلين بذلك الصبر الجميل والنفس العميق الذي تعاملهم به القيادة الوحدوية وقواعدها الحزبية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على المواقف الشجاعة والحكمة البالغة لدى تلك القيادة الوحدوية ومدى تفهمها للأوضاع العامة التي تعيشها البلاد بشكل عام وأوضاع الحزب الاشتراكي اليمني بشكل خاص، ونحن إذ نقدر الظروف والمشاكل التي تواجه القيادة الوحدوية لا زلنا نعلق آمالاً كبيرة في هذه القيادة استناداً إلى أدوارها النضالية عبر تاريخ

1 – نقلاً عن صحيفة الأيام العدد رقم ٦١٧ في ١٨ أغسطس ١٩٩٩م ص٣ بتصرف يسير.

طويل وعمل جاد من أجل قيام دولة الوحدة اليمنية والحفاظ على مكتسباتها برغم ما تعانيه من تعنت وصلف من كافة الأطراف.

الحقيقة الخامسة: عدم صوابية قرار الانفصال؛ لأنه صدر من أشخاص تضررت مصالحهم المادية والشخصية بعد دخولهم في إطار شعب واحد- موحد منذ الأزل- وتحت علم دولة واحدة ذابت فيها كل الامتيازات والفوارق الحزبية والسياسية والطبقية، وأصبح من حق الشعب أن يختار من يريد في ظل التعددية السياسية والحزبية التي أفرزت واقعاً جديداً لم يخطر ببال أولئك الأشخاص ولم يدخل في تصوراتهم، ولهذا كانت أفضل الطرق لديهم أن يلجأوا إلى قرارات انتحارية قاومها الشعب بكل فئاته وأطيافه المختلفة وكان في مقدمتهم أبناء المحافظات الجنوبية الذين ألجأتهم الصراعات إلى مغادرة مواطنهم الجغرافية ومواقعهم السياسية والوظيفية طلباً للنجاة التي امتدت حبالها من جذور العروة الوثقى لدولة الوحدة المباركة، فكان من الصعب أن يقطعوا تلك العرى التي أمدتهم بطوق النجاة وأوصلتهم إلى بر الأمان بعد أن سامتهم الصراعات سوء العذاب وأذاقتهم ويلات الطرد والإبعاد والحرمان من العيش في ديار آبائهم وأجدادهم عشرات السنين، بالإضافة إلى مشاركة أعداد لا يستهان بها ممن ذاقوا مرارة الحكم الشمولي وضلوا صابرين على ويلاته ومآسيه حتى أذن الله بالفرج بقيام دولة الوحدة المباركة.

ولا يفوتني أن أشير إلى أن جماهير الشعب قد بلغت (سن الرشد)، ولم تعد لديها حاجة لوجود وصاية من أي كان، وقد كان بإمكان أولئك النفر- الأوصيا- أن يتواضعوا قليلاً حينما رأوا أن مصالحهم قد تعرضت للخطر وأن يعرضوا قضيتهم على مواطنيهم قبل الإقدام على قرار الانتحار الانفصالي حتى يبرروا شيء من تلك الثقة التي منحت لهم في توقيع الاتفاقيات الوحدوية ولكي يكون لديهم مستند شعبي يعيد لهم جزءاً مما افتقدوه من المصالح ولو على حساب الجماهير، ولكنهم تصرفوا من وحي تلك العقليات الشمولية وبنوا على ذلك الأساس القائم على شفاء جرف هار فانهار بهم في قاع سحيق، ولن نرضى أن يسحبونا إليه ونحن في غناء عنه ولدينا بدائل أفضل منه.

وخلاصة القول: فإنه إذا كان من المستحيل أو حتى من الصعب العمل على إقناع من لا يريد الاقتناع، فإنه من السهل جداً أن نقنع أنفسنا وأن نقنع العالم من حولنا ببراءة الوحدة اليمنية من جميع المشاكل والتعقيدات السياسية التي عانى ويعاني منها الشعب اليمني متاعب جمّة، وإليكم الدليل القاطع على براءة الوحدة اليمنية وعدم استهداف المحافظات الجنوبية بعينها، وذلك بشهادة كبير الانفصاليين (علي سالم البيض) الذي يقول: (أرجو أن لا ننسب ما حصل الآن في الحدث التاريخي الكبير إلى وحدتنا ولا إلى النهج الذي أختطيناه بديمقراطيتنا ولكن ينسب إلى الأمراض وإلى الذين يعملون عملاً معادياً للوحدة والديمقراطية ولهذا النهج الجديد في بلادنا ... ثم يضيف: وهذا كله لكي نبدأ نتوجه إلى العمل الرئيسي إلى التنمية، إلى قوت الناس، لمحاربة الغلاء لمحاربة الاخلالات بالأمن لرفع الظلم عن أبناء الشعب وهي موجودة في كل محافظات الجمهورية مش في بعض المحافظات)(١)، وتأكيداً لهذا فقد استطعنا أن نقنع العالم بأسره بأن مصدر البلايا والشرور هو النظام العائلي المستبد بقيادة المخلوع علي عبد الله صالح، بعد أن أتاحت له العناصر الشريرة فرص كبيرة، وفتحت له الباب على مصراعيه بارتكابها حماقات الأزمة السياسية بعد نهاية الفترة الانتقالية، ثم بإعلانها قرار الانفصال المشئوم، الأمر الذي منحه إمكانيات هائلة وزوّده بوسائل الدعم والمساندة المحلية والإقليمية والدولية تحت مبرر الدفاع عن الوحدة اليمنية، حتى تمكن من الإجهاز على مقدرات الوطن ووضعها بيد شلة فاسدة من المتنفذين الذين لا يرقبون في مواطن إلاً ولا ذمة، وحوّلوا مفاهيم الوحدة وقيمها النبيلة إلى مطيّة طيّعة للسير بهم نحو الاستبداد ومزيد من الفساد والإفساد، حتى تحولت الوحدة في نظر عامة الناس إلى فرص للنهب والسلب نتيجة لتلك التصرفات الصبيانية التي اشتركت فيها كثير من الأيادي الآثمة بما فيهم بعض من أبناء المحافظات الجنوبية الذين لا همّ لهم سوى العيش على فتات موائد اللئام.

---

1 – علي سالم البيض في خطاب له أمام القيادات النقابية– نقلاً عن صحيفة الثوري العدد رقم ١٣١٠ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩٣م ص٣.

ونورد نصاً منقولاً من وثيقة مهمة أصدرها عدد من مفكري الحزب الاشتراكي اليمني وهذا النص يؤكد ما سبقت الإشارة إليه: (التعامل مع أموال وممتلكات الحزب والدولة في الجنوب وكأنها تحت التصفية حيث تم التصرف بجزء كبير منها بصورة غير صحيحة، وترتب على ذلك تسرب كميات كبيرة من السلاح إلى جهات غير معلومة أو ربما معلومة لقلة محدودة، وإخفاء أعداد كبيرة من الممتلكات والسيارات والأموال أو تحويلها بأسماء أشخاص وعقد صفقات مشبوهة لبيع وتأجير عدد من المنشآت العامة والمباني السكنية، وتهريب عدة ملايين من العملات الصعبة من الداخل ومن حسابات السفارات إلى بنوك أجنبية بأسماء أشخاص بحجة تأمينها كاحتياطي لنشاط الحزب مستقبلاً)(١).

ومن هنا جاءت فكرة المطالبة بتغيير هذا النظام العائلي الفاسد والمستبد وتطورت الفكرة وأصبحت ثورة شبابية شعبية سلمية أجبرت العالم بأجمعه للوقوف إلى جانب مطالب التغيير السلمي المبني على احترام إرادة الشعب والحفاظ على وحدته.

وعلى هذا الأساس يجب علينا أن نساعد العالم بأنفسنا وأن نتعاون جميعاً على طريق حل المعضلات الوطنية تحت سقف الوحدة اليمنية والسير بخطى ثابتة نحو بناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على مبادئ العدل والمساواة والحرية التامة، وإذا اكتشفنا في يوم من الأيام بأن الوحدة اليمنية بذاتها هي أساس مشاكلنا ومصدر تدهورنا ومعاناتنا فلن نتردد لحظة واحدة في المطالبة بحقنا في دولة جنوبية مستقلة، مع الأخذ بعين الاعتبار ومن باب الالتزام بحق كل فرد من أبناء الجنوب أن يكون على علم ودراية بأسس ومبادئ دولته الجديدة، وهذا يتطلب من أي جهة تتبنّأ الدعوة إلى قيام مثل هذه الدولة أن تتقدم برؤية واضحة ومنهاج مفصل يحدد ما ينبغي أن تكون عليه تلك الدولة، وبدون ذلك فإن كل الدعوات ستظل صيحة في واد ونفخة في رماد؛ لأنه من غير المعقول الاستجابة لدعوات طائشة تلبي نزوات سلطوية تتبنّاها

---

1 - من نصوص الوثيقة التي أصدرتها مجموعة من مفكري الحزب الاشتراكي تحت عنوان "أزمة الحزب الراهنة وآفاق المستقبل" والتي نشرتها صحيفة الصحوة في عددها رقم ٣٤٩ بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٣م ص٤.

عناصر حاقدة على الوطن والمواطن، لا همّ لها سوى تحقيق رغباتها في التسلط والاستحواذ وإعادة الهيمنة الفردية من جديد، تشدها إلى ذلك حبال وأوتاد ماضيها المأساوي واعتقادها بأحقيتها في الحديث نيابة عن جماهير شعب بلغ رشده وشبّ عن طوق الوصاية ولم يعد بإمكان هذا الشعب أن يلبي أي دعوة لا تقوم على مراعاة مصالحه واحترام حقوقه ويكون هو صاحب قرار التفويض لمن يرى فيه الكفاية والأهلية التامة للقيام بأعباء مهمة التمثيل باعتباره وكيل شعب يتوجب عليه الرجوع إلى من منحه حق التفويض لكي يكون القرار من صاحب الشأن ومالك الحق، لا أن يتصرف الوكيل وكأنه المالك الأصيل.

من هنا فقط يمكن الحديث عن قضية شعب وهموم وطن ومصالح أمة وبدون ذلك سيكون من المستحيل التوافق مع أصحاب المطامع الشخصية مهما لبسوا من ألوان المكر والخداع ومهما طرحوا من نظريات مغلوطة قد كشف الزمن مثالبها وبيّن عيوبها.

الفصل السادس

ردود وتعقيبـــــات

من خلال متابعة تعليقات القراء على بعض الفصول الماضية تبين أن هناك ما يلفت النظر ويستوجب التوضيح فكان لابد من إعداد حلقة إضافية تستوعب بعض الملاحظات والردود التي تقتضي الضرورة بيانها نظراً لأهمية الموضوع وحاجته إلى مزيد من الإيضاح والبيان من خلال إعادة صياغته وإضافة ما يمكن إضافته من الأدلة والبراهين لكي يزداد وضوحاً ويقرّب ما بُعد عن مفاهيم بعض القراء، وهذا يستلزم عملاً جاداً وجهداً أكبر حتى يصدر في شكل كتيّب يتداوله الناس، وذلك في أقرب وقت ممكن .. وقبل الدخول في عملية الردود لا بد من تسجيل بعض الملاحظات وهي:

١- ظهور الحاجة الملحة إلى مزيد من الصبر والتحمل وعدم الانفعال حتى لا يخرج الموضوع عن هدفه الأساسي المتعلق بهذه القضية، باعتبارها قضية شعب لا زال يعاني من عدم الحصول على شربة الماء النقية- على حد تعبير علي سالم البيض- بالرغم من انقضاء ما يزيد عن أربعة عقود من الزمن كان بإمكانها إحداث نهضة حضارية شاملة فيما لو سُخّرت إمكانيات الدولة والمجتمع لعملية البناء والتعمير، إلاّ أن تلك الإمكانيات توجهت نحو بناء الأفراد وبالتالي تصارع عليها الأفراد وحطموا تلك القدرات والإمكانيات إلاّ ما استطاعوا تهريبه للادخار خارج البلاد.

٢- زيادة في اليقين بأن الناس أجناس وأن كل إناء بما فيه ينضح، وأن كل زارع سيحصد ما زرع وبالتالي فلن يسوّق غير محصوله من الإنتاج، وأن من بضاعته السب والشتم فلن يجد غيرها ليعرضه على الناس.

٣- إثبات حقيقة قصور الوعي السياسي لدى بعض الناس وجهلهم الكبير بأهمية مبدأ التعددية السياسية والحزبية الذي يسود معظم بلدان العالم، وعزفهم على وتر العهود الشمولية التي عفا عليها الزمن وتجاوزتها متطلبات العصر الراهن.

وفي الجملة فقد استنتجت بأن الإخوة القراء الذين تكرموا بالتعليق على مضمون الفصول أو البعض منها يتفاوتون في كثير من الخصائص والسمات والآراء والأفكار والنظرات تجاه الموضوع وذلك حسب الفرز التالي:

أولاً: من حيث زمن المعايشة للقضية، فقد رأيتهم على ثلاثة أصناف: **الصنف الأول**: أشخاص عايشوا كافة الصراعات المشار إليها وهؤلاء مؤتمنون على ما لديهم من معلومات أو فوائد قد يحجبونها أو يظهرون غيرها عناداً أو غروراً أو إنكاراً لوقائع ما كان ينبغي لهم إنكارها، ولهؤلاء نقول (الزمن جزء من العلاج والحق أحق أن يتبع).

الصنف الثاني: أشخاص عايشوا جزءاً من تلك الصراعات وفاتتهم أجزاء ولم يطلعوا على معلوماتها، وهؤلاء لا يصح منهم الإنكار أو المجادلة بغير علم، إلاّ ما ساندهم فيه الدليل والبرهان. **والصنف الثالث**: أشخاص لا يعلمون شيئاً عن تلك الحقبة الزمنية التي يتحدث عنها الموضوع إطلاقاً، وهؤلاء بمثابة من يهرف بما لا يعرف ولكنهم يرددون ما يسمعونه من كل زاعق وناعق بدون تدقيق أو تمحيص ويعتمدون في أدلتهم وأحكامهم على تهريج لا يمت إلى الواقع بصلة.

ثانياً: من حيث معرفتهم بكاتب الموضوع، وهؤلاء على عدة أصناف منها: **الصنف الأول**: أشخاص يعرفون الكاتب معرفة شخصية في جميع أحواله، وكل ما يصدر عنهم هو بمثابة شهادات موثقة لن يحيدوا عن تبعاتها يوم القيامة لهم أو عليهم سواءً بسواء. **الصنف الثاني**: أشخاص لا يعرفون الكاتب إلاّ من خلال صورته الفوتوغرافية فقط وربما لا يكلفون أنفسهم قراءة الموضوع وبالتالي يوجهون انتقاداتهم بصورة شكلية لا غير. **الصنف الثالث**: أشخاص يعرفون الكاتب من خلال الصورة والموضوع ويذهبون بتعليقاتهم في اتجاه مغاير لما يجب أن تنصب حوله التعليقات ويخرجون عن الموضوع تماماً حتى تذهب تعليقاتهم مذاهب شتى وتذهب معها قيمة التعليق

والموضوع في آن واحد. **الصنف الرابع**: أشخاص يصنفون الكاتب تصنيفاً حزبياً ثم تُسلّط التعليقات تبعاً لهذا التصنيف وإن كان فيه شطط وجنوح. الصنف الخامس: أشخاص فيهم من شط ونط وتكلم غلط، وفي البذاءة أفرط حتى استشاط واغتاظ وسلط من لسانه مقراض لتمزيق الأعراض، وهؤلاء لا يستطيعون الصمود في المشاركة الفاعلة في حلقات النقاش المجدي القائم على مقارعة الحجة بالحجة، فلهم منا العفو والصفح والسماحة. **الصنف السادس**: أشخاص أيّدوا وساندوا فلهم منا جزيل الشكر والتقدير وخالص الحب والاحترام. **الصنف السابع**: أشخاص أنكروا بعض الوقائع وقاموا بتوجيه تهم باطلة لا يسندها الواقع بأي حجة أو دليل، وهذا ما يوجب علينا إعادة التوضيح لإزالة اللبس والتلبيس الذي تركته تلك التهم من آثار سلبية أرادوا من خلالها صرف الأنظار عن حقائق الأمور وإليكم التفاصيل:

ذكرت بعض التعليقات أن كاتب الموضوع قد نهب ممتلكات تعاونية بيحان في حرب صيف عام ١٩٩٤م والتي تجاوزت قيمتها مئات الملايين من الريالات حسب زعمهم، وهذا إدّعاء باطل ومحض افتراء لا تقوم عليه حجة واضحة ولا دليل قاطع، وليعلم الجميع أن مديرية بيحان قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة كانت تضم ثلاثة مراكز إدارية هي (العلياء- عسيلان- عين) وفي كل مركز من هذه المراكز تعاونيات خاصة به ولها أسماء معروفة، ويلزم أصحاب تلك الافتراءات أن يحددوا اسم التعاونية والمركز الذي هي فيه ثم تحديد تلك الممتلكات بعينها التي يدعون أن الكاتب قد نهبها، والقيمة التقديرية لكل خصلة منهوبة وهنا سيكشف زيف تلك الأباطيل المليونية وعند ذلك سيعلمون- قبل غيرهم- أن ما يطرحونه مجرد كلام عارٍ عن الصحة تماماً، وبالتالي فلن تقوم لهم حجة في الخوض باسم القضية الجنوبية؛ لأن من يستخدم الكذب والتدليس لا يستطيع إقناع الناس بما يريد الوصول إليه، والأولى بهذا الصنف عدم التصدي لمثل هذه القضايا التي تحتاج إلى عدة سليمة تقوّي الحجة وتدحض الشبهات وتزيد القضايا إيضاحاً وجمالاً لدى الناس، في حين تكون

الإدعاءات الواهية وبالاً على صاحبها وتضعف موقفه أمام الآخرين، واعتذر للقراء الكرام عن حجب بعض المعلومات المتعلقة بتلك التعاونيات حتى لا أقدم خدمة مجانية في توفير معلومات وتفاصيل عن أسماء وأماكن التعاونيات لأصحاب الأكاذيب حتى يتبين عجزهم عن ذلك.

بعض التعليقات أنكرت الممارسات الخاطئة دفاعاً عن بعض الأشخاص القياديين ومنهم حسن أحمد باعوم، وإضافة إلى ما قد سبق ذكره نؤكد لمن لم يعلم أن حسن أحمد باعوم كان المسئول التنظيمي لمحافظة شبوة (الرابعة سابقاً) وبالذات في مرحلة العنف الثوري وتنفيذ الانتفاضات الفلاحية، ولكي نسد الطريق في وجه من ينكرون أفعاله السيئة نورد هنا مقتطفات من خطابه أمام أعضاء المؤتمر الأول للأدب والتراث الشعبي بالمحافظة الرابعة الذي أنعقد في الفترة من الأول وحتى الرابع من شهر سبتمبر ١٩٧٣م في مدينة عتق عاصمة المحافظة، والذي حضر جلسته الختامية رئيس الوزراء علي ناصر محمد ومحافظ المحافظة الرابعة علي شائع هادي وأحمد مساعد حسين عضو اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الجبهة القومية، وقبل قراءة القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر زحفت الجماهير الشعبية في مسيرات هادرة إلى مقر المؤتمر من كل مراكز مديرية الراية الحمراء (نصاب) مطالبة المؤتمر بمزيد من القرارات المعبرة عن أهدافها وقضاياها المصيرية، وهناك قام الرفيق حسن أحمد باعوم خطيباً في تلك الجماهير قائلاً: (أيها الرفاق باسم التنظيم السياسي الجبهة القومية وباسم لجنة المحافظة التنظيمية أحييكم وأحيي مؤتمركم التاريخي، هذا المؤتمر الخاص بالأدب وتراثنا اليمني الذي يأتي اليوم مترجماً لتصاعد حركة الجماهير الثورية وللمكاسب الثورية التي حققتها بنضالها المتلاحق بقيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية، وبما أن مؤتمركم يصادف الاحتفالات بالذكرى الأولى لانتفاضة الفلاحين الفقراء بمديرية الراية الحمراء ضد أعدائهم الطبقيين من إقطاعيين وكهنوت، وعبر عدد من المؤتمرات المترجمة لحركة وانتفاضات العمال والصيادين والفلاحين الفقراء وللمرأة التي انطلقت لتحطيم القيود التي كبلتها طيلة التاريخ

الماضي، ثم استعرض الرفيق المسئول التنظيمي المؤامرات الإمبريالية والرجعية المستهدفة ضرب الثورة ومكاسب جماهيرها وكيف أن الجماهير التي وضعتها انتفاضاتها ومبادراتها في مواقعها الحقيقية للتصدي وبصلابة للعدوان الإمبريالي الرجعي، واستشهد بانتصار جماهيرنا ومؤسساتها العسكرية والشعبية على معسكر البلق وشرق ومكيراس وجملية آل العريف، وفي ختام كلمة الرفيق المسئول التنظيمي أهاب بالأدباء والكتاب اليمنيين ليجندوا أقلامهم من أجل قضايا الثورة اليمنية وأهداف الجماهير الكادحة، واليمن الديمقراطي الموحد،كما أشاد بالثورة في الخليج العربي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ونضال الوطنيين في الجزيرة العربية ضد الحكم السعودي العميل للإمبريالية)(١).

وبهذا الاستعراض لنصوص كلام الرفيق المسئول التنظيمي بمحافظة شبوة (الرابعة سابقاً) حسن أحمد باعوم أترك للقراء فرصة التفكير في هذه النصوص والتركيز على الجمل التي تحتها خطوط وذلك لاستخلاص الدلائل والمواقف المترتبة عليها في ذلك الحين ومن ثم مقارنتها بما عليه الحال في هذه المرحلة، ولزيادة وتأكيد الدلالة على تورط الرفيق حسن أحمد باعوم في أعمال العنف نستعرض معكم نصوص بيان اللجان الفلاحية التي أشرفت على تنفيذ تلك الأعمال الإجرامية خلال الانتفاضة التي تحدث عنها باعوم في ذكراها الأولى في خطابه آنف الذكر فإلى البيان: (يا جماهير عمالنا وفلاحينا .. يا بدونا الرحل .. يا جنودنا الأبطال: في هذا اليوم الرابع من سبتمبر ١٩٧٢م تحرك الفلاحون الفقراء والمعدمون والبدو الرحل ضمن فرق مليشيا شعبية لاعتقال عناصر الإقطاع وشبه الإقطاع في منطقتي ضراء ونصاب وقد حاول ستة من رؤوس الإقطاع العشائري والكهنوتي المقاومة ورفضوا الأوامر الصادرة إليهم بتسليم أنفسهم للاعتقال وتبادلوا إطلاق النار مع الفرق المكلفة باعتقالهم ونتج عن ذلك مصرع كل من الإقطاعيين التالية أسمائهم: "الأمير الإقطاعي مبارك بن صالح السلطان" و"الأمير الإقطاعي فريد بن عوض بن صالح السلطان" و "الأمير الإقطاعي صالح بن

1 – كتاب وثائق المؤتمر الأول للأدب والتراث الشعبي بالمحافظة الرابعة ص ١٣٦ – ١٣٩ بتصرف يسير.

محمد بن عبد الله" و "الأمير الإقطاعي محمد سالم بن عبد الله" و "الإقطاعي الكهنوتي علي بن جعفر الحداد" و "الإقطاعي الكهنوتي غالب بن علوي" وإن سقوط رؤوس الإقطاع العشائري والكهنوتي في المديرية الوسطى م/ الرابعة يعتبر نصراً عظيماً تحققه قوى الثورة الطبقية الكادحة من عمال وفلاحين فقراء وجنود ضمن الانتصارات العظيمة المتلاحقة التي تحققت عبر انتفاضات العمال والفلاحين الفقراء والصيادين الفقراء وعبر الانتصارات العسكرية التاريخية التي تحققت على عملاء ومرتزقة الرجعية السعودية والإمبريالية الأمريكية وسيراً نحو تحقيق مزيد من الانتصارات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... واليوم وحين يهيئ ويعدّ الفلاحين الفقراء والمعدمين والبدو الرحل أنفسهم للقيام بانتفاضتهم العظيمة ونسف كل العلاقات الإقطاعية الاستغلالية وكنس العلاقات الاجتماعية الفاسدة والأفكار الرجعية نجد الإقطاع يقف ليدافع عن مصالحه وامتيازاته ويرفض التنازل إلاّ عبر المقاومة، ولكنهم صرعوا ببنادق وفؤوس الفلاحين والبدو الرحل وتحت أقدامهم القوية .. وما أن شاع خبر مصرع أولئك الإقطاعيين وحكام العهد المباد حتى خرجت جماهير الفلاحين الفقراء والجنود وكل الكادحين في مسيرة شعبية كبرى تهتف بحياة الثورة وانتصاراتها الكبرى وقد شارك في هذه المسيرة وفود الفلاحين الفقراء والصيادين من المديرية الشمالية "مديرية الصمود" والمديرية الجنوبية والمديرية الشرقية المحافظة الرابعة مؤكدين على التلاحم الثوري بين كل الكادحين، وقد داست الجماهير بأقدامها على أعناق وجثت الإقطاع العشائري والكهنوتي وسحلوهم وسط هدير جماهيري من الهتافات الثورية المنددة بالإقطاع والرجعية والإمبريالية مؤكدين على المضي بالمسيرة الثورية العظيمة قدماً لتحقيق المزيد من الانتصارات واقتلاع كل جذور التخلف وعلاقات الإقطاع الاستغلالية وبناء علاقات ثورية على أنقاضها.. إن هذه الانتصارات المتلاحقة يجب أن تستمر وتمضي قدماً يقودها العمال والفلاحون الفقراء والجنود لبناء القاعدة الاقتصادية المتينة الزراعية والصناعية ولتحقيق الرخاء والأمن لكل الكادحين والمحرومين ولبناء اليمن الديمقراطي الموحد "صادر عن

اللجان الفلاحية المركز الأول- نصاب- المديرية الوسطى- المحافظة الرابعة بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٧٢م")(١).

ذكرت بعض التعليقات أن الجنوبيين حزموا أمرهم ومصممين على الانفصال، ولكننا نرى هؤلاء الجنوبيين أفراداً في إطار كيانات صغيرة الحجم ومشتتة الأفكار والرؤى لا تقوى على تحمل مسئولية دولة الجنوب التي يزعمون العودة إليها، أو التي يريدون إقامتها، وغير قادرين على تقديم رؤية واضحة تؤهلهم لقيادة شعب الجنوب والسير به إلى مستقبل مضمون العواقب والمآلات، ولكنهم أفراد وكيانات هشة لا تمتلك المقومات الأساسية التي تجعل الناس تثق فيها وتمنحها حق الولاء والطاعة، لأن شعب الجنوب يحتاج إلى معالم واضحة تؤمن له الانتقال إلى حياة حرة وكريمة على يد قيادة تحترم نفسها أولاً وتحترم إرادة شعبها ثانياً.

ذكرت بعض التعليقات أن القضية الجنوبية ((سياسية)) والكاتب ذكرها كقضية حقوقية ((عامة فقط)) وحقيقة الأمر أنها قضايا حقوقية بحتة، ومن لا يعرف نصوص الدستور لا يلام في عدم الفهم، ولكننا سنوضح ذلك من خلال العودة إلى كتاب الدستور والذي خصص الباب الثاني لحقوق وواجبات المواطنين الأساسية، وتحدث عنها بالتفصيل في (إحدى وعشرين مادة)، ولمن أراد الاستزادة يراجع نصوص تلك المواد ففيها ما يكفي كفاية تامة لتأكيد ما ذهبنا إليه؛ لأن الحقوق السياسية ليست إلاّ جزءاً يسيراً من مجموع الحقوق التي كفلها الدستور لكل مواطن، ونحن أكدنا على شمولية الحقوق بمجملها بعيداً عن الاجتزاء والتبعيض.

ولكن تمشياً مع رغبات الإخوة الذين يرون بأن القضية الجنوبية ((سياسية)) لا بد لنا من الدخول في تفاصيل التفاصيل حتى توضع النقاط على الحروف وتزول مظاهر اللبس والتلبيس التي تصدر من بعض أصحاب النظريات الشطرية المبنية على مراعاة المصالح الذاتية لأولئك النفر الذين أثبتت الأيام عدم قدرتهم على العيش في كنف المصالح العامة واحترام

1 - نسخة أصلية من البيان المشار إليه (نسخ استنسل).

مبادئها وتقديس نتائجها؛ لأنهم لا يرون فيها ما يحقق رغباتهم وطموحاتهم الشخصية، وما ينبغي التأكيد عليه أن الجانب السياسي يتمثل في ممارسة الحكم وما يتعلق به من إجراءات بدءاً بشكل النظام العام للحكم وأدواته ووسائله وطرق الوصول إليه وما يلحق بذلك من تفاصيل، وعلى هذا الأساس يجب أن يدرك الجميع أن القيادات الجنوبية السابقة التي ظهرت اليوم تطالب بمزيد من الحقوق لأبناء الجنوب هي تلك القيادات التي رسخت الظلم المزعوم، لأن تلك القيادات هي من قام برسم حدود التقسيم الإداري ثم التقسيم الانتخابي الذي هو أساس التمثيل الشعبي في المجلس النيابي(١) ثم التمثيل المحلي على مستوى المحافظات والمديريات، ثم تبنّت تلك القيادات عملية الاستفتاء على هذا كله ضمن مواد الدستور الذي قامت دولة الوحدة على أساسه، ولم نسمع من أي كان أن هذا التمثيل كان غير صحيح أو أن هناك من طالب بإعطاء أبناء الجنوب حقوقاً استثنائية، بأن يكون صوت الجنوبي مقابل صوتين من غيرهم أو أن يكون للدوائر الانتخابية الجنوبية أكثر من ممثل في مجلس النواب ... الخ، ولكن الحاصل والمتفق عليه هو ما جاء نصاً في مشروع دستور دولة الوحدة الذي أقرته اللجنة الدستورية المشتركة في جلستها الختامية للدورة الثالثة عشرة التي عقدتها اللجنة في مقر مكتب الوحدة اليمنية بصنعاء عاصمة اليمن الموحد بعد الانتهاء من إعداده وتم التوقيع عليه في يوم الأربعاء تاريخ ٤ ربيع أول ١٤٠٢هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٨١م والذي جاء في مادته الأولى: ((الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والعالم الإسلامي))، وجاء في المادة رقم (٤): ((الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة)) وجاء في المادة رقم(٧): ((الثروات الطبيعية

---

1 – من أسوأ الممارسات التي مارسها أبناء المحافظات الجنوبية أثناء عملية التقسيم الانتخابي للدوائر النيابية أن وضعوا عواصم بعض المديريات وتجمعاتها السكانية الكبيرة في إطار دوائر انتخابية بمديريات أخرى، وهذا الأمر لا زال قائما حتى اليوم.

بجميع مشتقاتها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو الامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك الدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة)) وجاء في المادة رقم (٢٧): ((المواطنون جميعهم سوا سية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة)) وجاء في المادة رقم (٤١): ((يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي، وتقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة ٥٪ زيادة أو نقصان، وينتخب عن كل دائرة عضو واحد في مجلس النوابٍ)) وجاء في المادة رقم (٥٨): ((عضو مجلس النواب يمثل الشعب بكامله ويرعى المصلحة العامة ولا يقيد نيابته قيد أو شرط)) كما جاء في المادة رقم (١١٧): ((تقسم أراضي الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويعين القانون عددها وتقسيماتها وحدودها كما ينظم القانون توزيع الاختصاصات لرؤساء الوحدات الإدارية ورؤساء المصالح فيها وتعتبر الوحدات الإدارية والمجالس المحلية جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة))(١).

وتأسيساً على ما سبق نطلب من الإخوة أصحاب نظرية القضية الجنوبية (سياسية) أن يبينوا لنا أين الخلل أو القصور التشريعي الذي نجم عنه الظلم في الجانب السياسي، ومن هي الجهة التي كانت السبب في ذلك، حتى ننهض جميعاً للمطالبة بنيل حقوقنا ممن اغتصبوها أو صادروها ونحن على أتم الاستعداد للسير خلف من نثق في أن يكون قيادة صالحة للتعبير عن هموم الجماهير وراعياً أميناً لمصالحها.

---

1 – مشروع دستور دولة الوحدة– مجلة الديمقراطية الصادرة عن مجلس الشعب الأعلى العدد رقم ثلاثة، سبتمبر– نوفمبر ١٩٨٩م.

الفصل السابع

حلـول برؤيـة وطنيـة

القضية الجنوبية يجب أن تنهض بأعبائها جميع القوى السياسية وعلى رأسها القوى الثورية الجنوبية وفي إطارها الوطني الثوري الوحدوي باعتبارها قضية شعب يبحث عن السعادة والرقي في وطن كبير خالي من النزعات الفردية وبعيداً عن الشمولية والاستحواذ، ومما ينبغي التأكيد عليه ما يلي:ـــ

أولاً: أهمية بقاء الشعب اليمني موحداً متماسكاً في إطار وطن واحد لا تفرقه الجغرافيا المقيتة ولا تشتته التعصبات والولاءات الضيقة المذمومة، وهذا لن يتأتّى بدون بذل وتضحية وصبر ومصابرة وتحمل المتاعب والعناء وربط البطون عن كل مصلحة ذاتية أو شخصية سواءً كانت للأفراد أم الجهات والتكوينات واعتبار المصلحة العامة للوطن والشعب وجعلها فوق كل اعتبار.

ثانياً: ترسيخ مبدأ تحديد المسئولية ومصادر المتاعب التي تسببت في نشوء هذه القضية بشكل دقيق وعدم تحميل الوحدة اليمنية المباركة أي تبعات، حتى لا يكون ذلك منطلقاً لأصحاب النزعات الفردية والباحثين عن المصالح الذاتية وتمكينهم من العزف على هذا الوتر الحساس الذي يتم من خلاله تحريك مشاعر العامة من الناس واستثارتهم ضد قيم الوحدة النبيلة.

ثالثاً: بيان مساوئ الأنظمة التي تعاقدت على إكمال مشوار الوحدة وإبراز تلك المساوئ بكافة الطرق والوسائل الممكنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مساوئ حكام الجنوب الموقعين على الوحدة كانت ولا زالت هي المصدر الأساسي لما تعانيه المحافظات الجنوبية وتتمثل في الآتي:

١ – إهمال كل ما يتعلق بالمصالح المباشرة والخاصة للشعب في المحافظات الجنوبية أثناء مفاوضات الوحدة والتي امتدت لأكثر من ثمانية عشر عاماً ولم يدر بخلد تلك القيادات

أنها تمثل شعباً طويلاً عريضاً ومساحة سكانية كبيرة تشتمل على جميع الثروات والمصادر الحيوية اللازمة لإنعاش الاقتصاد.

٢- عدم الطمأنينة لما تقوم به تلك القيادات من أدوار ومسرحيات هزلية وكأنها لم تحكم شعب الجنوب إطلاقاً، متناسية رصيدها السيئ خلال الفترة الماضية، سواءً ما كان قبل الوحدة أم ما بعدها، وتظهر اليوم في ثياب الناصحين المخلصين المشفقين وكأن ليس هناك من سيقوم بالعمل غيرها.

٣- عدم قدرة تلك القيادات على تجاوز ماضيها اللئيم القائم على التناحر والتضاد، وها هي تجري على نفس المنوال ويحاول كل منها التغلب على الآخر وإن كان بطريقة العنف والإكراه وعدم الاعتراف بدور الآخرين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الروح والفكر الشمولي الذي تربت عليه ولن تتخلى عنه في قادم الزمان إن تمكنت من السيطرة لا سمح الله.

رابعاً: إن الثورة الشبابية الشعبية السلمية ثورة شاملة امتدت إلى جميع مناطق الجمهورية اليمنية من حوف شرقاً إلى ميدي غرباً ومن سقطرى جنوباً وحتى صعدة شمالاً ومع هذه الشمولية الجغرافية فإنها ثورة شمولية من حيث الأهداف والمبادئ، فكما هي ثورة ضد النظام العائلي الاستبدادي فإنها كذلك ثورة شاملة ضد كافة القيم والمفاهيم الضيقة القائمة على التفرقة والتمييز والمحاباة للأشخاص والاتجاهات، وليس من المنطق والمعقول أن يغيب عن أذهان الثوار أن بقايا أنظمة الجور والاستبداد والشمولية سوف تكون المنقذ الوحيد لمعاناة الشعب في ظل نزوع هذه البقايا إلى ماضيها البغيض وحنينها إلى مآثرها وبطولاتها الدموية الحاقدة مهما لبست من ثياب وعباءات ملونة لتستر تلك العورات والمساوئ.

خامساً: إن معظم أبناء المحافظات الجنوبية لا يرون أن لهم أي مظالم عند إخوانهم أبناء المحافظات الشمالية إلاّ ما كان من حالات نادرة حدثت أثناء حرب الانفصال وبحدود

ضيقة جداً لا تشكل أي عوائق تذكر في طريق تثبيت وترسيخ قيم المحبة والألفة بين أبناء الشعب اليمني الواحد.

وعلى هذا الأساس فإن معالجة القضية الجنوبية في إطار وطني أمر لا مفر منه فرضته ظروف استثنائية ما كان لها أن تكون لو أن تلك القيادات حكّمت العقل والمنطق وآثرت المصالح العامة للشعب على مصالحها الذاتية؛ لأن قضايا الشعوب هي المعيار الحقيقي لمدى إخلاص القيادات من عدمه.

إن ما تمثله المحافظات الجنوبية من خصوصيات تؤهلها لأن تحظى باهتمام بالغ وتقدير كبير من قبل الدولة والمجتمع وبالذات في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ اليمن في ظل استقطابات دولية وإقليمية متسارعة باحثة عن موطئ قدم يمكنها من استغلال هذه الظروف لتثبيت مصالحها على حساب وطن وشعب، وهذا يتطلب بُعد نظر في التعامل مع كثير من مطالب أبناء المحافظات الجنوبية المتنوعة بتنوع الأهداف والدوافع.

إن مؤتمر الحوار الوطني هو أقرب فرصة مواتية لوضع هذه القضية على بساط البحث والتداول، وإن نجاح المعالجات يعتمد على مستوى الطرح الملائم في ظل متغيرات وطنية ملحة فرضتها ظروف الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي من أهمها تغيير نظام الحكم وما يستلزمه هذا التغيير من الوسائل والإجراءات التنفيذية وهي الفرصة الأكثر نجاحاً لحل القضية الجنوبية في طابعها السياسي وذلك من خلال:

١ – اعتبار العوامل الجغرافية من حيث المساحة وليس من حيث التقسيم الإداري فقط.

٢ – اعتبار العوامل الاقتصادية من حيث تواجد الثروات والمواقع ذات الصلة.

٣– اعتبار العوامل التاريخية وما يتبعها من آثار قديمة تؤهل لدور أكبر لتلك المناطق الأثرية.

٤ – اعتبار حالات الحرمان والتخلف وشدة المعاناة.

وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن الوصول إلى مؤشرات إيجابية تعزز الوحدة والتلاحم الوطني وتتيح فرص كبيرة للنهوض بمستوى تلك المحافظات المحرومة بما فيها بعض المحافظات الشمالية.

ولكي نوضح أكثر لا بد من ضرب مثال بمحافظة (مأرب) هذه المحافظة الغنية بالثروات الطبيعية ومصدر مهم من مصادر البلاد باحتوائها على منابع النفط والغاز وتوليد الطاقة الكهربائية وبحكم تاريخها الحضاري وما تكتنزه من مواطن الحضارات القديمة، قياساً بما تعانيه من حالات الحرمان والتخلف، ومع ذلك فهي تعامل في مجلس النواب كمديرية من مديريات المحافظات كثيرة السكان وذلك بالاستناد إلى العامل السكاني عند توزيع الدوائر الانتخابية للبرلمان في الفترة الماضية.

وفي ضوء هذا يمكن القول بأن النظام الانتخابي (المختلط) هو أقرب الأنظمة ملاءمة للوضع الراهن للبلاد باعتباره يجمع بين نظام الدائرة ذات النظام الفردي (الفائز الأول) والدائرة متعددة التمثيل، حيث سيتيح هذا النظام العمل بالقائمة النسبية لنسبة معينة من مقاعد الدائرة (متعددة المقاعد) وفي نفس الوقت سيحافظ على مقاعد أخرى بالتنافس الفردي والتي من خلالها يمكن حل مشكلة ترشيح وانتخاب المستقلين والشخصيات الأخرى الطامحة في عضوية البرلمان اعتماداً على مكانتها الاجتماعية وإمكانياتها الخاصة.

كما سيتيح هذا النظام لفرص كبيرة في زيادة مقاعد بعض المحافظات ذات الوضع الخاص والاستثنائي ومنها المحافظات الجنوبية، وكما ذكر عن محافظة مأرب وغيرها من المحافظات الأخرى التي يمكن تقدير ظروفها على هذا الأساس.

وبما أن إعطاء بعض المحافظات زيادة في حصتها من مقاعد البرلمان قياساً على المقاعد الحالية فإن هذه الزيادة ستكون من مقاعد محافظات أخرى وخاصة المحافظات ذات الأعداد الكبيرة من المقاعد (مثل تعز وإب والحديدة وغيرها) فإن التقسيم الانتخابي المقترح أن تقسم تلك المحافظات الكبيرة إلى قطاعات جغرافية متعددة بحيث يكون كل قطاع عبارة عن دائرة

انتخابية متعددة المقاعد في إطار تلك المحافظة نفسها، أما المحافظات الصغيرة فيمكن أن تكون فيها دائرة انتخابية واحدة متعددة المقاعد بالنسبة لمقاعد البرلمان فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي تغيير في النظام الانتخابي الحالي يتطلب تعديل المادة رقم (٦٣) من الدستور وهذا التعديل يتطلب إجراءات دستورية تنتهي بالاستفتاء الشعبي على هذا التعديل وفق نص المادة رقم (١٥٨) من الدستور نفسه، فلابد من أخذ عوامل الزمن في الحسبان.

وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى من القضية الجنوبية فسيكون النظر إليها باعتبارها حقوق متعلقة بأفراد أو جهات يجب تحديدها وحصرها من قبل ذوي الشأن وبالتالي ستعامل كحقوق يجب استردادها، ويمكن المرور عليها بشيء من التفصيل كما يلي:-

١- قضية المتقاعدين، يجب معالجتها وفق القانون اعتباراً من زمن وقوعها ومن كان له حق لا بد من استيفائه مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق التقاعد على جميع من في حكم الجنوبيين من أبناء المحافظات الشمالية في نفس الوقت، أو إعادة الجنوبيين المتقاعدين جميعاً إلى أعمالهم السابقة واستيفاء ما نقص عليهم خلال فترة سريان تقاعدهم وبالتالي يطبق القانون على الجميع بدون محاباة لأحد باعتبار القانون سيّد الجميع.

٢- قضية الأراضي، وينظر إليها من جانبين، الجانب الأول أراضي عامة وسيكون النظر إليها باعتبار صيرورتها، فإن صارت إلى مصالح عامة فتظل كما هي عليه، وإن صارت إلى أشخاص أو جهات معينة فلا بد من استرجاعها أو دفع أثمانها للمصلحة العامة للمنطقة نفسها.

والجانب الثاني، أراضي خاصة وسيكون النظر إليها باعتبار صيرورتها أيضاً، فإن صارت لمصالح عامة فيطبق عليها المبدأ الدستوري كما في المادة (السابعة فقرة "ج" حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلاّ للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون)، وإن صارت مع أشخاص أو جهات فلا بد من خضوعها لقرار المالك الأصلي نفسه ووفق الإجراءات المتبعة شرعاً وعرفاً.

٣- ممتلكات أخرى وينظر إليها من خلال وقائع الإثبات ملكاً أصلياً وإثباتاً على من آلت إليه وبأي طريقة كانت ووفق الإجراءات المتبعة شرعاً وعرفاً.

٤ - الدماء والأرواح وتعامل وفق مثيلاتها من الجانب المنتصر في كل مرحلة من المراحل التي أفضت إلى تلك النتائج الدموية المؤسفة، مع استيفاء كافة الحقوق المادية والمعنوية اللازمة.

وإزاء هذا كله لا بد من الإشارة إلى ضرورة تشكيل لجنة عليا للنظر في هذه القضايا كلها وفق سقف زمني محدد وعلى ضوء إجراءات وضوابط دقيقة تحقق مبدأ العدل والإنصاف وجبر الضرر بتعويضات منصفة تعيد كافة الحقوق المادية والمعنوية إلى أهلها وبدون مماطلة أو تسويف مع وضع الضوابط الرادعة لكل من يخالف ذلك.

الباب الرابع

وثائق وحدوية

(ملاحـق)

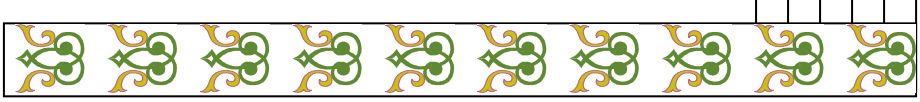

الفصل الأول

اتفاقيات القمة اليمنية

أولاً: اتفاقية القاهرة في تاريخ ٢١ رمضان ١٣٩٢هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م:

إن حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باسم شعب اليمن الواحد. وباسم الأمة العربية وانطلاقاً من واقع المسئولية التاريخية والمسئولية القومية وإيماناً بأن الشعب اليمني وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام وأن هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والسدود والحدود.

ووفاء لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه.

وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل لحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي.

وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة أنها قضية المصير الحتمي هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني.

وثقة بأن الوحدة اليمنية الشاملة فوق أنها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل وهي أيضاً ضرورة قومية لأنها تمكن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها.

وتجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية والمشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٩٦١ بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٧٢ من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله.

وعملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية.. فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه وذلك وفقاً للأسس والمبادئ الواردة فيما بعد:

مادة (١) : تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة.

مادة (٢) : يكون للدولة الجديدة:

(أ) علم واحد وشعار واحد.

(ب) عاصمة واحدة.

(ت) رئاسة واحدة.

(ث) سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

مادة (٣): (أ) نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي.

(ب) يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسة والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفاية ممارسة الحريات.

(ج) تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة

مادة (٤): كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيسا الحكومتين.

مادة (٥) : يختار كل من رئيس الدولتين ممثلاً شخصياً له ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة (٧).

مادة (٦): تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناء على رغبة الدولتين.

مادة (٧) : يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساو من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما.. وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهودة بها إليها. وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

مادة (٨) : تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عال ومن المختصين، ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.

وتتألف هذه اللجان من:

١ - لجنة الشئون الدستورية: وتختص بوضع مشروع الدستور.

٢ـ لجنة الشئون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي: وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

٣- لجنة الشئون الاقتصادية والمالية. وتختص بالشئون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة.

٤ - لجنة الشئون التشريعية والقضائية: وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء.

٥- لجنة شئون التربية والثقافة والإعلام:وتختص بشئون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام.

٦ـ لجنة الشئون العسكرية: وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها.

٧- لجنة الشئون الصحية:وتختص بالشئون العلاجية والمستشفيات وما إلى ذلك.

٨- لجنة الإدارة والمرافق العامة:وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

مادة (٩) : عند انتهاء لجنة الشئون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

مادة (١٠) : (أ) يقوم رئيسا الدولتين – بتفويض السلطتين التشريعيتين في القطرين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

(ب) تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

(ج) ويدعوا رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

مادة (١١) تحل المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

مادة (١٢) : في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور.

مادة (١٣) : يعمل بأحكام الدستور الجديد فور إقراره.

مادة (١٤) : تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق وعملا بأحكام المواد السابقة يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها.

مادة (١٥) : حررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسخة الخاصة به وتحفظ النسخة الثالثة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وقع هذه الوثيقة المندوبون المفوضون بذلك.

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية علي ناصر محمد رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

عن الجمهورية العربية اليمنية محسن العيني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

ثانياً: بيان طرابلس: في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م:

وفاء لنضال الشعب اليمني وشهدائه لبناء يمن موحد مستقل وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة اليمن، وشعوراً بالمسئولية التاريخية تجاه الأمة العربية .. وعملاً بأحكام المادة (٤) من اتفاقية الوحدة.. وتلبية للدعوة الكريمة التي وجهها الأخ/ العقيد معمر القذافي لرئيسي دولتي اليمن.. اجتمع الأخ/ القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية والأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في طرابلس في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م.

وشارك لقاء القمة اليمني الزعيم العربي الكبير الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية.. وقد بحث الرئيسان في اللقاء التاريخي العظيم أوضاع اليمن بصفة عامة والاقتتال الأخير على وجه الخصوص وقد أكد الرئيسان على ضرورة

الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة ببيان رئيس الوزراء في شطري اليمن نصاً وروحاً وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر وتوفير مناخ ديمقراطي كامل وذلك حرصاً على استقلال اليمن وبناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية.

وأكدا على ضرورة العمل من أجل القضاء على مخلفات نظام الإمامة والنظام الاستعماري في اليمن وحكم السلاطين الإقطاعي كطريق وحيد لحل معضلات الإنسان اليمني .

وحرصاً من الرئيسين اليمنيين على خلق الظروف الملائمة لسرعة إنجاز أعمال اللجان المشتركة اتفقا على الأسس التالية:

١ - يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.

٢ - للجمهورية اليمنية علم واحد ذو الألوان الثلاثة الأحمر فالأبيض فالأسود.

٣- مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية.

٤ - الإسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

٥ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية اليمنية.

٦ - تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال.. وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.

٧- الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنمية وتحقيق كفاية الإنتاج والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

٨- نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطني ديمقراطي.

٩- ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري القديم والجديد والصهيونية.. وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية.. وعلى ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب.

١٠- يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها.

إن الرئيسين يؤكدان حق الإنسان اليمني في أن يحيا على أرضه حراً كريماً يتفيأ ظلال العدالة والمساواة تحقيقاً لمضامين الدين الإسلامي التقدمية والإنسانية ويعتبران هذه المضامين التي ترفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان بكل أشكاله أساساً لأي تقدم حضاري في الوطن العربي.

ولقد ناقش الرئيسان الوضع العربي وأعربا عن دعمهما التام لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه كما يعتبران وحدة المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني ضرورة حتمية لمواجهة العدو الصهيوني ولمواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والقضية العربية.

كما أعربا عن دعمهما التام للبلدان العربية المحتلة أراضيها من قبل العدو الصهيوني في نضالها من أجل تحرير هذه الأراضي.

علاوة على ذلك فقد أكد الرئيسان على أن تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة الدولة اليمنية التقدمية الواحدة سيشكل دعماً قوياً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ولنضال البلدان العربية من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة وسيقوى النضال العربي التحرري ضد الاستعمار الصهيونية.

ولقد استعرض الرئيسان الوضع في الخليج العربي وأعربا عن تأييدهما لشعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حريته ووحدة أراضيه ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية.

وقد اتفق الرئيسان على محاربة النشاط الإسرائيلي المحموم في البحر الأحمر وعلى اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة لحماية الجزر اليمنية الواقعة في هذا البلد العربي.

كما عبرا عن إيمانهما بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كأساس لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة.. وعند استعراضهما للوضع الدولي أكدا مساندتهما وتأييدهما لكفاح الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا.

كما أدانا سياسة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري.

هذا وقد اتفق الرئيسان أيضاً على ما يلي:

١ - تنفيذاً للمادة السادسة من الاتفاق المعقود بين حكومتي الشطرين تشكل لجان فنية مشتركة على النحو التالي:

١ - لجنة الشئون الدستورية:

حسين الحبيشي. محمد أنعم غالب. محمد أحمد السياغي. إسماعيل الوزير. أحمد علي المطري. عبدالسلام خالد. عبدالملك الطيب. محمد عبد الله الفسيل. عبدالله الخامري. الدكتور عبدالرحمن عبدالله. الدكتور محمد جعفر. عمر الجاوي. طه علي صالح. ناجي بريك. أحمد سعيد باخبير. عثمان مهدي.

٢ - لجنة الشئون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي:

غالب علي جميل. أحمد الإرياني. علي محسن حميد. محمد صالح عولقي. مطلق عبدالله . سالم باجميل.

٣ - اللجنة الاقتصادية والمالية:

عبدالله الأصنج . عبد الكريم الإرياني. عبدالوهاب محمود . أحمد عبده سعيد. محمد الخادم الوجيه. عبد العزيز عبد الغني. علي لطف الثور. محمد سعيد عبد الرحمن. محمد عبدالوهاب جباري. عبدالله حمود الحسيني. محمود عبدالله عشيش. فرج بن غانم. نصر ناصر علي. فاروق ناصر. صالح أحمد النينو. عبدالله حسن. محمد صالح الوالي. عفيف عبدالله. عبدالرحمن البصري. صالح بادغيسان.

٤- لجنة الشئون التشريعية والقضائية:

غالب راجح. عبدالله عوض. محمد علي المطاع. محمد بن محمد الشامي. عبدالقادر مكرم. محمد أحمد الجرافي. أسعد طاهر. طه علي صالح. الشيخ عبدالله محمد حاتم. علي عوض أحمد. عمر البار. حميده زكريا. علي سليمان. عبدالواسع سلام.

٥- لجنة شئون التربية والثقافة والإعلام:

أحمد جابر عفيف. محمد اليريمي . عبدالله عطيه. محمد الربادي. عبدالعزيز اليوسفي. عبدالودود سيف . علي الرزاقي. أحمد محمد هاجي. علي حمود عفيف. محمود الكتري. أحمد عبدالله عبد الإله. سعيد النوبان. عبدالله فاضل فارع. دكتور جعفر الظفاري. سلطان عبده ناجي. فوزيه محمد جعفر. راشد محمد ثابت. عبدالله الملاحي. عبدالله شرف. علي أسعد عبدالخالق.

٦- لجنة الشئون العسكرية:

علي الضبعي. حمود بيدر. محمد خميس. عبدالوهاب الشامي. علي أبو لحوم. عبدالله الحمدي. عبدالواحد السياغي. محمد صالح مطيع. ملازم أول هادي أحمد ناصر. رائد أحمد صالح عبده. رائد أحمد سالم عبيد. رائد أحمد صالح حاجب. نقيب محمد عبدالله البطاني. ملازم أول أحمد محمد حاجب.

٧- لجنة الشئون الصحية:

محمد عبدالودود. عبدالله الجنداري. عبدالرحمن اسحاق. د. عبدالعزيز الدالي. توفيق حاتي. عبدالله أحمد.

٨- لجنة الإدارة والمرافق العامة:

عبدالله الكرشمي. حسين المقبلي. يحيى البشاري. أحمد الويسي. أحمد الرعيني. علي أبو الرجال. محمد الحيمي. أحمد شجاع الدين. مصطفى عبدالخالق. فارس سالم. علي حسين موسى. خالد فضل منصور. محمد صالح القطيشي. محمد بن محمد عبادي. أمين صالح. محمد غالب .

أولاً: يطلب الرئيسان إلى الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية تعيين ممثل شخصي له يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيسين.

ثانياً: يطلب الرئيسان إلى أمين عام جامعة الدول العربية أن يعين مندوبا عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية الواردة أعلاه وأن يعين ممثلاً شخصياً له مقيماً في اليمن لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة في عملهم.

ثالثاً: على لجنة الدستور أن تفرغ من إعداده في أقرب وقت ممكن.. ويعبر الرئيسان عن شكرهما العميق للأخ/ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الذي شارك مشكوراً في إنجاح الإجراءات الفورية لتنفيذ اتفاقية الوحدة وللأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية وللشعب الليبي الشقيق على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى مشاعرهم الأخوية الصادقة تجاه الشعب العربي اليمني.

كما يعبران عن شكرهما للجهود التي بذلتها لجنة التوفيق العربية من أجل إنهاء حالة التوتر والاقتتال التي كانت سائدة في اليمن وللجهود التي بذلها رئيسا جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية وممثلاهما الشخصيان من أجل حقن الدماء اليمنية وإنجاح اتفاقية الوحدة . وبالله التوفيق

التوقيع

عن الجمهورية العربية اليمنية: القاضي عبد الرحمن الإرياني

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: سالم ربيع علي

ثالثا: لقاء الجزائر :

في مدينة الجزائر بتاريخ ٢٢ شعبان ١٣٩٣هـ الموافق ٤ سبتمبر ١٩٧٣م التقى رئيسي شطري اليمن سيادة القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني وسيادة سالم ربيع علي، وقد استعرضا في هذا اللقاء سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة وطرابلس لإعادة الوحدة اليمنية حيث وجدا أن المدة الزمنية التي حددت لإنجاز هذه اللجان أعمالها لم تكن كافية .

وانطلاقاً من روح المسئولية التاريخية وإيماناً بحق الشعب اليمني في استعادة وحدته بعد انتفاء مبررات التجزئة بزوال الحكم الإمامي من الشمال والاحتلال البريطاني من الجنوب.. أكد الرئيسان اليمنيان حرصهما الشديد على تنفيذ الاتفاق واستمرار اللجان المشتركة في أعمالها إلى النهاية.. على أن تترك لممثليها الشخصيين الصلاحيات في تحديد المواعيد المنظمة لمواصلة أعمال اللجان .

واتفق الرئيسان اليمنيان على وجوب توفير المناخ الملائم لهذه اللجان المشتركة في أعمالها وذلك عن طريق إيقاف التدريب والتخريب في كل أنحاء اليمن وعدم السماح للعناصر المخربة بالنشاط تحت أي اسم وعدم مدها أو تدريب عصاباتها أو تشجيعها وإغلاق معسكراتها .

والتقت وجهة نظر الرئيسين حول وجوب الانصراف الكامل إلى بناء البلد وتطويرها في كلا الشطرين .

إن إعادة الوحدة اليمنية مطلب شعبي لا يمكن التفريط فيه وأمل لكل يمني لا يمكن بأي حال التساهل في العمل من أجل بلوغه.

وإذا كانت الوحدة العربية هي قدر الأمة ومصيرها فإن في إعادة الوحدة للشعب اليمني قدره وأمله وطريقه إلى تحقيق الاستقرار والحرية والرخاء والتقدم ومدخله الرئيسي إلى

الإسهام الفعلي في بناء صرح الوحدة العربية المنشودة ولذا فإن الرئيسين يؤكدان في اللقاء بأنهما لن يدخرا جهداً في سبيل تحقيق ذلك .

ويؤكد الرئيسان حرصهما على أن تظل الدول العربية الشقيقة ممثلة في الجامعة العربية وبالأخص منها الجمهورية العربية الليبية ... وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية موجودة من خلال الممثلين الشخصيين للأمين العام للجامعة العربية وللرئيس معمر القذافي وللرئيس هواري بومدين في كل المحادثات ومتابعة لكل أعمال اللجان إيماناً منهما بأن قضية إعادة وحدة اليمن أرضاً وشعباً لا تهمهما والشعب اليمني فقط وإنما هي قضية يجب أن تهتم بها الدول العربية كلها .

وهما يكلفان ممثليهما الشخصيين بترتيب اللقاءات مع الممثلين الشخصيين للرئيسين الليبي والجزائري والأمين العام للإطلاع على ما اتفق عليه لكي تكون المشاركة فعلية في تحقيق هذا الهدف العظيم .

يرجو الرئيسان من الله العون والتوفيق وتسديد الخطى نحو إعادة وحدة اليمن أرضاً وشعباً . وبالله التوفيق

القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري الجمهورية العربية اليمنية

سالم علي ربيع رئيس مجلس الرئاسة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

رابعاً: لقاء تعز – الحديدة :

في الفترة من ١٦ شوال ١٣٩٣هـ الموافق ١٠/ ١١/ ١٩٧٣م إلى ١٨ شوال ١٣٩٣هـ الموافق ١٢/ ١١/ ١٩٧٣م قام سيادة الأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة للشطر الشمالي على رأس وفد رفيع المستوى يرافقه عدد كبير من المدنيين والعسكريين وقد أجريت لسيادته مراسم استقبال رسمي حيث خرج لاستقباله فخامة الرئيس القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني رئيس المجلس الجمهوري إلى مركز الراهدة على رأس عدد كبير من المستقبلين وقد استقبل سيادته والوفد المرافق له استقبالاً

شعبيا في مدينة تعز، وقد عقد الرئيسان اجتماعين مغلقين ناقشا خلالهما التطورات اليمنية والعربية والعالمية واتفقا في التحليل حول كافة القضايا المطروحة على بساط البحث والنقاش، وقد اتفقا الرئيسان على أهمية إيجاد صيغ مشتركة على صعيد الاقتصاد الوطني تمكن من اتخاذ خطوات عملية تخدم في الأساس الشعب اليمني وترفع من مستواه المعيشي.

وقد أشاد الرئيسان بالدور البطولي الذي قامت به القوات المصرية والسورية والفلسطينية في المعركة لمواجهة العدو الغاصب.

وفي يوم ١٧ شوال ١٣٩٣هـ الموافق ١١/ ١١/ ١٩٧٣ م قام الرئيسان يرافقهما الوفدان من الشطرين بزيارة لمدينة الحديدة مارين بطريق البر وقد استقبلا استقبالاً شعبياً حاراً في كل المدن التي مرا بها في لواء الحديدة واستقبلا ومرافقيهما استقبالاً شعبياً كبيراً في مدينة الحديدة، وقام سيادة الرئيس سالم ربيع علي والوفد المرافق له بعد الظهر بزيارة معالم المدينة والمشاريع التي تم إنشاءها والمشاريع التي في طريقها إلى التنفيذ وقد أبدى سيادته إعجابه بهذه المنجزات .

وفي مدينة الحديدة عقد الرئيسان اجتماعاً مشتركاً شارك فيه جانبا الشطرين في المحادثات وقد ناقش الرئيسان والوفدان سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن بيان طرابلس المنعقدة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٢م واستمع الرئيسان والوفدان المشاركان إلى تقرير مفصل للممثلين الشخصيين عن سير أعمال اللجان المشتركة وما أنجزته من لقاء طرابلس إلى ما بعد لقاء الجزائر واتفق الرئيسان على ضوء ذلك التقرير أن سير أعمال اللجان يسير بصورة مشجعة وأكدا على تذليل الصعوبات التي قد تعترض مضي اللجان في أعمالها، وكلف الرئيسان ممثليهما الشخصيين أن يمضيا في العمل بموجب جداول زمنية يتفقان عليها بحسب ما تقتضيه مصلحة الشعب اليمني وظروف البلد في الشطرين على أن يعرضا عليهما كل ما قد يعترض طريقهما أو طريق اللجان المشتركة من المصاعب ليعملا على تذليلها إيماناً منهما بضخامة المسئولية التاريخية .

لقد أعرب الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من الوطن والوفد المرافق له عن امتنانهم لما لاقوه من كرم الضيافة وحسن الاستقبال والحفاوة البالغة من إخوتهم في الشطر الشمالي.

إن الرئيس القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني رئيس المجلس الجمهوري والوفد المشارك معه في الاجتماع ليشكرون إخوتهم رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي والوفد المرافق له على مشاعرهم الطيبة ويعتبرون هذه الزيارة مبادرة حسنة نحو تحقيق ما تتطلع إليه جماهير الشعب اليمني قاطبة، وقد وجه الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة إلى أخيه الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني الدعوة لزيارة الشطر الجنوبي وقد قبلت الدعوة بالتقدير والموافقة على أن يحدد موعدها فيما بعد .

والله نسأل أن يسدد خطانا لما فيه خير الوطن والشعب اليمني

الرئيس القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في الشطر الشمالي.

الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي

خامساً: لقاء قعطبة في ١٥ فبراير ١٩٧٧م:

عقد الأخوان الرئيسان المقدم إبراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي اجتماعاً يوم ١٥/ ٢/ ١٩٧٧م حضره الإخوة/ المقدم أحمد حسين الغشمي عضو مجلس القيادة ونائب القائد العام ورئيس هيئة الأركان العامة، وعبد الله حمران وزير الدولة، والممثل الشخصي للأخ/ رئيس مجلس القيادة وأحمد دهمش وزير الشئون الاجتماعية والعمل والشباب والأخ/ صالح مصلح قاسم عضو المكتب السياسي ووزير الداخلية والأخ/ علي سالم لعور وزير شئون الرئاسة والأخ/ منصور الصراري عضو اللجنة المركزية .

وقد ناقش الرئيسان ومرافقوهما في هذا الاجتماع القضايا الرئيسية التي تهم اليمن بشطريه وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية بما يخدم المصلحة اليمنية العليا وتم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسئولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية يجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن لبحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات وتشكيل لجنة فرعية من الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والاقتصادية في الشطرين ورفع التقارير عنها إلى الرئيسين مع الاقتراحات بشأنها.. كما تم الاتفاق أيضاً على أن يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارات.

هذا وسيعقد أول اجتماع للمجلس يوم الخامس عشر من يوليو القادم.

سادساً: البيان المشترك عن لقاء القمة اليمني في الكويت:

في ضيافة دولة الكويت الشقيقة، وتنفيذاً لما ورد في البند السادس من قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية المنعقدة في الكويت في الفترة من الرابع إلى السادس من مارس عام ١٩٧٩م.. واستجابة للمساعي العربية الحميدة واحتفاظاً بوشائج وصلات الدم والقربى بين الإخوة الأشقاء، وحرصاً على المصالح العليا للشعب اليمني والأمة العربية جمعاء.

التقى الرئيسان اليمنيان: الأخ/ المقدم علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية والقائد العام للقوات المسلحة والأخ/ عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التقيا في مدينة الكويت يوم الأربعاء تاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٩م إلى ٣٠ مارس ١٩٧٩م .

وقد استعرض الرئيسان، بحضور سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وبرعايته ومشاركته الإيجابية والمشكورة، وكذا مشاركة ممثلي لجنة المتابعة العربية من الأقطار الشقيقة استعرضا كافة القضايا والمشاكل المطروحة للبحث في هذا اللقاء، وتجاوزاً لكل الآلام والمصاعب التي سببتها الحوادث المؤسفة الأخيرة بين الشطرين، وانطلاقاً من روح الأخوة الصادقة والأماني والآمال العريضة والمصالح الحقيقية لجماهير الشعب اليمني بكامله، وحرصاً منهما على تجسيد المصلحة الوطنية والقومية العليا للشعب اليمني متمثلة في حل مختلف المشاكل القائمة واستئصال جذورها وحلها حلاً شاملاً يمنع بقاءها وتجددها وينهي نهائياً شبح الحرب وأشكالها، ويستأصل كل دوافع وعوامل عدم الاستقرار ومن أجل السلام والتقدم لليمن ولعموم منطقتنا، ومن خلال تحقيق الهدف الغالي والعزيز على شعبنا اليمني وهو الوحدة اليمنية وتمسكاً بإعادة تحقيق وحدة اليمن التاريخية تلبية لواقع وحدة الشعب اليمني وحقه ومصيره وإفشالاً لكل محاولات تكريس التمزق والتجزئة والانفصال، ووفاءً لتضحيات شعبنا اليمني وثمرة نضالاته الوطنية عبر التاريخ من أجل تحقيق هدفه النبيل في الوحدة، ولأن الوحدة اليمنية هي ضرورة قومية مهمة خاصة في الظروف العربية الراهنة التي تمر بها قضيتنا القومية وأمتنا العربية كلها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد التآمرية والصلح الاستسلامي المنفرد، ودعماً للاتجاهات الوحدوية القومية ومن أجل مساهمة اليمن بقواها الوطنية البشرية وموقعها الاستراتيجي السياسي والاقتصادي والعسكري في معركة المصير العربي، ودعماً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه وأرضه وإقامة دولته الوطنية المستقلة عليها، وللدعم التام والثابت للبلدان العربية الشقيقة المحتلة أراضيها من أجل تحريرها ودحر الاحتلال الصهيوني واستعادة سيادتها الوطنية العربية وباعتبار الوحدة اليمنية تقوية للتضامن العربي المعادي للإمبريالية والصهيونية وتعزيزاً للنضال القومي العربي العادل ضد العدو المشترك المتمثل في التحالف الأمريكي الصهيوني والخياني وتجسيداً للدعوة التي نادى بها اليمن بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة

لتحقيق الوحدة العربية الشاملة ولأنها تعتبر تعزيزاً لوحدة النضال العربي العالمي المعادي للإمبريالية والصهيونية والفاشية والعنصرية والتمييز العنصري ومن أجل خدمة أهداف الحرية والسلام في العالم.

وتنفيذاً لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وتوصيات لجان الوحدة اليمنية وإنجازاً لها في سبيل إقامة وتجسيد نظام جمهوري وطني ديمقراطي في اليمن على أساس الاقتراع الحر المباشر لكل أفراد الشعب اليمني وإيجاد دستور يضمن جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات اتفق الرئيسان على ما يلي:

أولاً: تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر.

ثانياً: عند انتهاء اللجنة الدستورية من أعمالها يعقد الرئيسان لقاءً لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما للصيغة النهائية التي يقدم بها مشروع الدستور إلى مجلس الشعب في كل من الشطرين للموافقة عليه كمشروع.

ثالثاً: يقوم رئيسا الشطرين بعد ذلك بتشكيل اللجنة الوزارية المختصة بالإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة والانتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها.

رابعاً: يقر الرئيسان التقيد والالتزام الكامل بالمضمون والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرارات مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.

خامساً: يتولى رئيسا الدولة في الشطرين متابعة وإنجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل من الشطرين.

إن الرئيسين يعبران عن تقديرهما الكبير وامتنانهما للحفاوة وكرم الضيافة التي قوبلا بها من قبل الكويت الشقيقة أميراً وحكومة وشعباً ويؤكدان بأن الوحدة اليمنية لن تكون إلا عاملاً من عوامل الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة وهي مع وحدة الشعوب وتقدمها وازدهارها، ومع إقرار السلم في العالم ترفض التدخل في الشئون الداخلية للشعوب من قبل الإمبريالية والصهيونية وتشجب الاعتداء مهما كان وتدين العنصرية بكل أشكالها وهي مع سيادة الأوطان وحق الشعوب في اختيار النظام الذي ترغب في بنائه.

المقدم / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية العربية اليمنية والقائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي .

عبدالفتاح إسماعيل - الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي.

الكويت في يوم الجمعة ٢ جمادي الأول١٣٩٩هـ الموافق ٣٠ مارس ١٩٧٩م

سابعاً: البيان المشترك الذي صدر عن اللقاء الذي عقد بصنعاء في ٤ أكتوبر ١٩٧٩م

وفاء للأرض والشعب اليمني ولقضية الوحدة اليمنية وإخلاصاً لمبادئ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وثورة الرابع عشر من أكتوبر ولمصالح الشعب اليمني العليا التقى الأخ/ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن والأخ/ علي ناصر محمد عضو المكتب السياسي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بالنيابة رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في العاصمة صنعاء من ٢-٤ أكتوبر ١٩٧٩م الموافق ١١-١٣ ذو القعدة ١٣٩٩هـ.. وفي جو ساده الإخاء والشعور بالمسئولية الوطنية والولاء الكامل للثورة اليمنية ووفاء للشهداء الذين سقطوا من أجل انتصار مبادئها وأهدافها بحثا الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت وأكدا على أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية هي قدر ومصير الشعب اليمني وتتطلب

جهودا مشتركة لتحقيقها بالطرق السلمية وعلى أساس ديمقراطي صحيح باعتبارها أساس الاستقرار في المنطقة وأن تحقيق الوحدة سيضع أمام شعبنا اليمني إمكانيات واسعة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسيمكنه من الإسهام الفعال في معركة المصير القومي ضد الاستعمار الصهيوني.

ويعرب الرئيسان عن العزم والتصميم للالتزام بتنفيذ اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس والكويت ويعبران عن ارتياحهما للخطوات التي تم اتخاذها في هذا الصدد وبما أن المدة الزمنية المحددة في بيان الكويت قد انتهت ولم تنته اللجان من أعمالها فقد اتفق على إعطاء اللجان المشتركة الوقت الكافي كي تتاح لها الفرصة لاستكمال المهام المناطة بها في أقرب وقت ممكن لما يحقق رغبات وآمال الجماهير اليمنية.. ويؤكد الرئيسان على ضرورة بذل مزيداً من الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين بما يمكن من الاستخدام السليم للإمكانيات الاقتصادية المتوفرة، وتوظيفها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب اليمني ويرى الرئيسان بأن خلق التنسيق والانسجام بين خطتي التنمية للشطرين مدخل عملي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.. مشجعين رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية في الاستثمار الصادق وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يخدم مصلحة اليمن وتحقيق الرخاء والرفاهية للشعب اليمني ويكلفان اللجنة الاقتصادية بوضع التصورات العملية لتحقيق ذلك ويؤكدان على ضرورة اتخاذ الخطوات الإجرائية الضرورية الهادفة إلى تنشيط التجارة بين الشطرين لما يخدم مصلحة جماهير شعبنا اليمني. وعبرا عن ارتياحهما للإجراءات المتخذة بين ممثلي الشطرين في الأطراف والتي تسهل تنشيط التبادل التجاري وحركة المواطنين وأكدا على ضرورة اتخاذ مزيداً من الإجراءات التي تؤكد وحدة الشعب اليمني وأرضه.. ويؤكدان على أهمية استمرار تبادل الوفود بين الهيئات الرسمية والمؤسسات الشعبية والاجتماعات من أجل تعميق الصلات الوحدوية بين الشطرين وأكدا على ضرورة التنسيق بين وفود الشطرين في المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية التي يشارك فيها الشطران بما يجسد نضالات الشعب اليمني من أجل صيانة سيادته الوطنية وتحقيق

تقدمه وتطوره المستقل وموقفه الثابت إلى جانب نضالات الشعوب الأخرى في التحرر والتقدم والسلم ..

ويثق الرئيسان بأن جماهير الشعب اليمني في الشمال والجنوب بقياداتها الوطنية سوف تقف وقفة رجل واحد لتحقيق الوحدة اليمنية المنشودة.. بانية الوطن الواحد ومدافعة بشجاعة عن سيادته الوطنية واستقلاله ويثقان في الوقت ذاته أن الأشقاء العرب الذين ساعدوا على وقف نزيف الدم اليمني الغالي سوف يسهمون بجهودهم ويقدمون العون والمساعدة من أجل إنجاح المساعي الخيرة للشطرين لتحقيق إعادة الوحدة اليمنية.. واستعرضا في لقائهما الوضع في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي ومنطقة المحيط الهندي وحرصاً منهما على سلامة واستقرار هذه المناطق يؤكدان على ضرورة بقائها مناطق سلام وتعاون خالية من النزاعات والأحلاف والقواعد العسكرية.

وحول الموقف في الشرق الأوسط أكد الرئيسان مجدداً رفضهما الكامل لكافة الحلول الانفرادية الاستسلامية ورفضهما وإدانتهما لاتفاقية كامب ديفيد واتفاقية الصلح الانفرادية.. وأكدا أن السلام العادل والحقيقي يتطلب الانسحاب الكامل للعدو الصهيوني من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني. وأكدا على أن التضامن العربي لمواجهة مخططات الاستعمار والصهيونية هو الشرط الرئيسي لإفشال المخططات التآمرية ضد مصالح شعوب أمتنا العربية .. كما أكدا وقوف الشعب اليمني إلى جانب نضالات الشعب اللبناني من أجل وحدة لبنان .. كما يؤكدان التزامهما بقرارات قمة بغداد التاسع وبقرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذي انعقد في بغداد وكذا قرارات المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية للدول الإسلامية المؤيدة لنضالها وحقها في تقرير مصيرها وكذلك دعم النضال المعادي للعنصرية والفاشية .. وأكدا على أهمية متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر هافانا لدول عدم الإنحياز باعتبارها تسهم في

تعزيز دور حركة عدم الانحياز ونضال شعوبها ودولها من أجل استكمال تحررها وتطورها وتعزيز الانفراج الدولي والسلام العالمي..

العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة

علي ناصر محمد عضو المكتب السياسي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بالنيابة رئيس الوزراء

ثامناً:البيان الصادر عن لقاء الرئيسين العقيد / علي عبد الله صالح وعلي ناصر محمد في الفترة من ٩ إلى ١٣ يونيو ١٩٨٠م الموافق ٢٦ إلى ٣٠ رجب عام ١٤٠٠هـ..

قام الأخ/ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن بزيارة أخوية ورسمية للشطر الشمالي من الوطن تلبية لدعوة من أخيه العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة..

وقد استقبل الأخ/ علي ناصر محمد استقبالاً شعبياً عبر عن عمق روابط ومشاعر الإخاء والوحدة التي تربط بين اليمن واليمنيين.

وخلال فترة زيارة الأخ / علي ناصر محمد أطلع على أوجه التقدم التي يحرزها شعبنا اليمني في الشطر الشمالي من الوطن في مختلف المجالات.. وقدر الأخ علي ناصر محمد النجاحات التي يحققها شعبنا اليمني في الشطر الشمالي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعكس قدرات الشعب اليمني وطموحاته في تحقيق التقدم والتطور والوحدة وقد صدر عن لقائهما البيان التالي :

وفاء لدماء الشهداء اليمنيين الذين سقطوا على طريق حرية ووحدة شعبنا اليمني عبر مسيرته النضالية ضد الحكم الإمامي والاستعماري وانطلاقا من مبادئ وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر الخالدتين وسعياً لتحقيق تطلعات شعبنا اليمني في إعادة وحدة

ترابه وإقامة الدولة اليمنية الواحدة التي تكفل له التقدم والتطور المطرد.. وعملاً بمواثيق عملها بين قيادتي الشطرين .. التقى الأخوان العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن.. وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في العاصمة صنعاء في جو ساده الإخاء والشعور بالمسئولية الوطنية والولاء الكامل للتراب اليمني ولعظم الدور الذي تتحمله القيادتان السياسيتان في شطري الوطن في هذه المرحلة الهامة من تاريخ نضال شعبنا اليمني ..

واستأنفا بحث ما تم التوصل إليه من إنجازات إثر لقائهما الأول في صنعاء في أكتوبر عام ١٩٧٩م.. واللقاء الذي تم في عدن خلال زيارة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء في الشطر الشمالي من الوطن في شهر مايو ١٩٨٠م بصدد الخطوات التي اتفقت عليها القيادتان والمسئولون في الشطرين لإعادة تحقيق الوحدة بطرق سلمية وعلى أسس ديمقراطية..

وجددا تأكيدهما على الالتزام الكامل بضرورة العمل الجاد في إعادة وحدة الوطن اليمني باعتبارها مسألة قدر ومصير لشعبنا وأن هذه المسألة بقدر ما هي ضرورية بما سيتحقق لشعبنا من إمكانيات للتنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي فإنها ستساهم في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة وستعد الشعب اليمني لأن يقوم بفعالية بدوره في النضال العربي المشترك في سبيل القضية العربية والدفاع عن مصير الأمة العربية وكفاحها ضد الاحتلال الصهيوني والمؤامرات الاستعمارية التي تحاك من قبل أعداء الأمة العربية.

وعبر الرئيسان والمسئولون في الشطرين عن ارتياحهما البالغ للخطوات العملية التي أنجزت في ظل قيادتي الشطرين على طريق إعادة الوحدة وقيام علاقات متينة وتعاونية بين الشطرين بصورة لم يسبق لها مثيل سواء من قبل قيام الثورة أو بعدها.. وهذا يوضح الرغبة الصادقة والراسخة للقيادتين والمسئولين في سبيل إنجاز المهمة العظيمة واستشعارهم المسئولية التاريخية الملقاة على عواتقهم ..

واتفقا على الأهمية القصوى التي تكتسبها الخطوات العملية الوحدوية التي تتخذها قيادتا الشطرين وفي مختلف المجالات عن طريق بناء الأسس الصحيحة والراسخة للوحدة اليمنية.. وعبرا عن رضاهما الكامل للإنجازات التي حققتها اللجان المشتركة.. وإذ يوجهان الشكر لهذه اللجان على ما بذلته من جهود فإنهما يحثانها على ضرورة الإسراع باستكمال المهام المنوطة بها عن طريق تنفيذ مواثيق الوحدة باعتبارها الأساس لكل الخطوات التي تنفذ لتحقيق الغاية المقدسة والهدف المنشود.

ويعربان عن اقتناعهما بأن ما تم تحقيقه من تعاون وتبادل للزيارات بين مسئولي مختلف المؤسسات الثقافية والفنية والمهنية في الشطرين خلال الفترة القصيرة المنصرمة يعتبر بداية مشجعة تتطلب المزيد من التوسع لكي تكون نتائجها ومردوداتها ذات أثر إيجابي وملموس لدى المواطنين وعلى طريق الوحدة المنشودة.

واتفقا على إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنسيق في الخطط الاقتصادية وتبادل الخبرات والمعلومات وتشجيع رأس المال الوطني وتوفير الضمانات الكافية له وللاستثمارات العربية والأجنبية في مشاريع التنمية الاقتصادية في الشطرين وفق قوانين الاستثمار في الشطرين وذلك بغرض الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره خطوة هامة وضرورية على طريق الوحدة التي تنشدها جماهير شعبنا اليمني والتي ناضلت وتناضل من أجل هذه الغاية وتنمح تأييدها الكامل لقيادتيهما السياسيتين في كلا الشطرين وتقف بإيمان وإخلاص خلفها من أجل تدعيم جهودهما في هذا السبيل.

وخلال هذه الزيارات تم استعراض ما توصلت إليه اللجان الفنية في الجانب الاقتصادي وتم تدارس الخطوات العملية لتنفيذها على ضوء اتفاق عدن الموقع بتاريخ ٦ مايو ١٩٨٠م. وبروح عالية عن المسئولية الوطنية وسعياً وراء إرساء الأسس الفنية لوحدة الوطن اليمني فقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية سيتم بموجبها إنشاء شركة يمنية للنقل البحري وشركة يمنية للنقل البري وشركة يمنية للسياحة وسيتم كذلك تعزيز

وتوسيع التعاون الثقافي والإعلامي والتربوي بما يكفل التطور المطرد والمتنامي لجوانب البناء الاقتصادي والثقافي للشعب اليمني الواحد. وبهدف وضع الأسس الصحيحة للتنمية المتكاملة لشطري الوطن تم الاتفاق على أن تعطى الأولوية عند أداء خطط التنمية للمشرعات التي ستساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد آمال خطتي التنمية في الشطرين ومشاركة أجهزة التخطيط والإحصاء في الشطرين في كل مراحل إعداد ومراجعة وتقييم خطط التنمية ولتحديد القواعد والأسس التي تكفل تحقيق التناسق بينهما.

وفي مجال النقد والمصارف تم الاتفاق على عدد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن ترفع من دور النظام المصرفي في الشطرين في تسهيل حركة التبادل التجاري بينهما ووضع أسس الوحدة النقدية والتشريعات المصرفية.. ويؤكدان على أن التنسيق بين وفود الشطرين في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية التي يشارك فيها الشطران تعتبر مسألة ضرورية ومهمة بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا العربية والدولية بما يتفق ومواثيق الوحدة..

واستعرضا التطورات السياسية التي شهدتها وتشهدها منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي .. وعبرا عن قلقهما تجاه عملية تصعيد حدة التوتر في هذه المنطقة الحساسة في العالم ..

ويؤكدان على ضرورة إبقاء هذه المنطقة خالية من القواعد العسكرية والأحلاف الأجنبية المعادية وذلك حتى تتاح لشعوب هذه المنطقة فرص أفضل لتحقيق التعاون والأمن والاستقرار.

كما شددا على أن أمن هذه المنطقة هي مسئولية شعوبها وحدها.. لكل ذلك يرفضان كافة أشكال التدخل والعدوان العسكري ضد شعوب المنطقة ويؤمنان بضرورة تكوين علاقات مع دول شبه الجزيرة العربية وعلى أسس واضحة ومتكافئة كوسيلة من وسائل

السعي المتواصل لتحقيق تعاون عربي شامل يدفع بقضية الوحدة العربية الشاملة خطوات إلى الأمام ..

وباستعراض الوضع في منطقة الشرق الأوسط أكدا على مواقفهما المبدئية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي والقائمة على اعتبار القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع وأن الحلول التي لا تعنى بمتطلبات الشعب الفلسطيني هي حلول جزئية لن يكتب لها النجاح وجددا إدانتهما لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المنفردة ومؤامرة الحكم الذاتي التي نتجت عنهما .

وأكدا تأييدهما المطلق للنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة والذي يواجه بأعمال الإرهاب وخاصة محاولة اغتيال بعض رؤساء بلديات الضفة الغربية فإنهما يدعوان المجتمع الدولي إلى أدانتهما ووضع حد لاستهتار إسرائيل بقرار المنظمة الدولية ومواثيقها .

وأكدا أنه لا يمكن أن يتحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط ما لم تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بدون قيد أو شرط والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد..

وجددا تأييدهما للنضال الذي يخوضه الشعب اللبناني تجاه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان ومن أجل الحفاظ على سيادة وعروبة ووحدة أراضيه.. وإعربا عن تأييدهما الكامل لسوريا بصفتها تمثل القلعة الأولى لدول المواجهة العربية وتتحمل القسط الأكبر من المؤامرات المعادية للأمة العربية..

كما يؤكدان على أهمية التضامن العربي في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها الأمة العربية وتواجه المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تستهدف كيانها ومصيرها..

ويجددان التزام الشطرين بقرارات قمتي بغداد وتونس وقرارات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب.. كما يؤيدان الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة اقتصادي عربي.

وجددا تمسكهما بأهداف ومبادئ حركة عدم الانحياز باعتبارها عاملاً إيجابياً في العلاقات الدولية ومدعماً للأمن والسلم الدوليين ومعززاً لنضال الشعوب من أجل الاستقلال الوطني.

ويؤكدان على أن يتسم النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالتوازن الذي يكفل لشعوب الدول النامية تطوير مواردها الاقتصادية وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة مع البلدان المتقدمة والمطالبة بوضع مقررات الدورات الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا النظام موضع التنفيذ..

وجددا تأييدهما لنضال شعب ناميبيا وأدانوا السياسة العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا.. وإذ يعتز الرئيسان بما تمخض عنه لقاء صنعاء فإنهما يؤكدان عزمهما على مواصلة اللقاءات الدورية على مختلف المستويات وذلك من أجل تكثيف الجهود وتضافرها لتحقيق تطلعات جماهير الشعب اليمني في شطريه نحو التقدم والوحدة. ويعبران عن رضاهما الكامل لهذا للقاء باعتباره خطوة إيجابية على طريق الوحدة..

ووجه الأخ/ علي ناصر محمد الدعوة لأخيه علي عبد الله صالح لزيارة الشطر الجنوبي.. واتفقا على أن يحددا موعد الزيارة في وقت لاحق..

العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية القائد العام للقوات المسلحة.

علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء.

تم الاتفاق بين الأخ العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن والأخ/ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن.. وسعياً لخلق الأجواء الآمنة والمستقرة كخطوة إيجابية لإعادة توحيد الوطن وكأساس لتوطيد الأمن والاستقرار وترسيخ دعائم

الديمقـراطية والتقدم الاجتمـاعي في ربوع اليمن الحبيب وكضرورة حتميـة للحفـاظ عـلى مكتسبـات ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتـوبر المجيـدتين . مـن أجل ذلك كله اتفق الرئيسـان على التـالي:

١ - التعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطـري اليمن بكافـة الوسائل الممكـنة والمتاحة.

٢ - عودة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي شطر من الوطـن.

٣- عدم دعم أي نشاط سياسي أو عسكري أو إعـلامي منـاهض أو مـضاد أو معـاد لثـورتي ٢٦ سـبتمبر و ١٤ أكتـوبر وللـسيادة الوطنيـة والديمقراطيـة والتقـدم الاقتـصادي والاجتماعي التي يسـير على أساسها النظامين الوطنيين في الشطرين.

٤ - العمل على إزالة المواقع العسكرية في مناطق الأطراف في الـشطرين وعـلى أن تحـل محلهـا قوات الشرطـة الاعتيادية أو قـوات رمزيـة عسكرية يتفق عليها الطرفـان.

٥ - تكليف الأخـوين وزير الدفاع في الشطـر الجنوبي مـن الوطـن ورئـيس هيئـة الأركـان العامة في الشطر الشمالي من الوطن بتحديد أماكن تمركز القوات اليمنيـة.

٦ - وضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية والحفاظ على السيادة الوطنيـة.

٧- يتم اللقـاء الدوري بين رئيسي شطري اليمن مرة كل أربعة أشهر من أجل متابعـة تنفيـذ الاتفاقيات والقرارات السياسية والاقتصادية والثقـافية والعسكرية والخطوات اللاحقـة.

صنـعاء القصر الجمهوري في ٣٠ رجب سنـة ١٤٠٠هـ الموافق ١٣ / يونيو سـنة ١٩٨٠م

تاسعاً: اتفاق مشترك بين شطري اليمن :

إيماناً من قيادتي شطري الوطن بالوحدة اليمنية والتزامـاً بأهـداف ثـورتي ٢٦ سـبتمبر و ١٤ أكتوبر الخالدتين ووفاء لنضال الـشعب اليمنـي وشـهدائه مـن أجـل بنـاء يمـن موحـد ومستقل وانطلاقاً من تطلعات جماهير شعبنا اليمني في تحقيق الوحدة اليمنيـة أرضـاً وإنـساناً وشعوراً بالمسئولية التاريخية تجاه أمتنا العربية بأهمية الوحدة اليمنية كخطوة جادة ولبنة أساسية على طريق الوحدة العربية الشاملة.

وتتويجاً للجهود الوطنية التي بذلت من أجل تحقيق الهدف المنشود في الوحدة الوطنية وحرصاً من القيادتين في الشطرين على الدفع بالعمل الوحدوي إلى مراحل متقدمة تقرب من يوم الوحدة باعتبار أن الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين وعلى المضي بخطوات إعادة تحقيق وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية وعلى تجنب كل ما يؤثر على أمن وسلام واستقرار الوطن بشطريه ووصولاً إلى تحقيق كامل أمن واستقرار وتطور ونماء وقوة الوطن اليمني .

وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة اليمن وتجاوز كل الموروثات وما خلفه الاستعمار البغيض والإمامة البائدة وتعزيزاً لسلامة أسس البناء الوحدوي في مختلف المجالات في إطار التعاون والتفاهم الأخوي بعد أن أسهمت المنجزات الوحدوية في إثراء المناخ الوحدوي بمزيد من الأبعاد الوطنية والأخوية بما عبرت عنه من ممارسات وحدوية على النطاقين الشعبي والحكومي.

وبناء على الاتفاقات والبيانات الموقع عليها من قبل قيادتي ومسئولي الشطرين واستمراراً للاتصالات واللقاءات الوحدوية اتفقت قيادتا الشطرين ممثلة في الأخوين/ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في اللقاء الذي تم بينهما في العاصمة صنعاء في الفترة من ٣-٤ مايو ١٩٨٨م على ما يلي:

١- متابعة الخطوات الوحدوية واستكمال تنفيذ ما سبق الاتفاق والتوصل إليه بين الشطرين في كافة المجالات وتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين.

٢- الإسراع في أن تنجز سكرتارية المجلس اليمني الأعلى المهمة التي كلفها بها لقاء تعز الماضي في إعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة وإحالته إلى مجلس الشعب في الشطرين ومن ثم إنزاله للاستفتاء عليه وفقاً للاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين.

٣- إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة التاسعة من بيان طرابلس تحقيقاً للنوايا الصادقة وترجمة للخطوات الوحدوية حتى يصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسي الموحد طبقاً للاتفاقيات وأن تنهي اللجنة أعمالها خلال أقرب وقت ممكن.

٤- استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء ومعالجة أثار أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م المحزنة والتعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة.

٥- وبالنسبة للمشروع الاستثماري المشترك بين الشطرين جاء في خامساً من الاتفاق بأنه نظراً لأهمية التكامل الاقتصادي بين شطري الوطن ومن أجل تطوير وتعزيز النشاطات الاقتصادية القائمة على مستوى الوطن اليمني الواحد بعد أن استكملت الخطوات الخاصة بالمشروع الاستثماري المشترك للثروات الطبيعية فقد اتفق في هذا على ما يلي:

(أ) إقامة مشروع استثماري مشترك بين محافظة مأرب وشبوه بمساحة قدرها ٢٢٠٠ كم مربع ألفان ومائتان كيلو متر مربع.

(بـ) تتولى لجنة طبوغرافية مشتركة القيام بتحديد وتوضيع منطقة المشروع الاستثماري المشترك على الطبيعة وتعليمها.

(ج) تُخلى منطقة الاستثمار المشترك من المواقع العسكرية للشطرين والالتزام والتنفيذ بما ورد في محضر رئيسي الأركان بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٨٥م.

(د) يقوم وزيرا النفط في الشطرين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك الترتيبات الاستثمارية والفنية والمالية والإدارية وغيرها من الإجراءات اللازمة للاستثمار الاقتصادي.

(هـ) يأتي هذا المشروع المشترك ليؤكد حرص قيادتي الشطرين على التمسك الكامل بالوحدة اليمنية ووحدة أراضيها ورفضها لأي تجزئة أو لأي اعتبارات حدودية كما أن هذا الاتفاق لا يعني في كل الأحوال تحديد الأطراف بين الشطرين أو ترسيم الحدود فيما بينها،

كما لا يمثل ترسيخاً أو اعترافاً بما خلف الاستعمار البغيض والإمامة البائدة من آثار سلبية هدفها تعميق التجزئـة.

٦- تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا وتذليل كافة الصعوبات التي يمكن أن تطرأ أو تواجه عمليـة تنفيذ هذا الاتفاق ..

تم التوقيع على هذا في العاصمة صنعاء بتـاريخ ١٨ رمـضان ١٤٠٨هـ الموافـق ٤ مـايو ١٩٨٨م.

عقيد / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي من الوطن.

علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزيـة للحـزب الاشـتراكي في الـشطر الجنـوبي مـن

الفصل الثاني

البيانات الصادرة عن اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين

أولاً: بيان لجنة الممثلين الشخصيين في دورتهما الأولى المنعقدة بصنعاء في الفترة من ٢١ ديسمبر إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢م:

إثر انتهاء اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين أدلى الدكتور محمد سليم اليافي عضو اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام للجامعة العربية بالتصريح التالي:

تنفيذاً لاتفاقيات الوحدة اليمنية الموقعة في كل من القاهرة وطرابلس عقد الممثلون الشخصيون لكل من:

فخامة القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري للجمهورية العربية اليمنية.

الأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الأخ/ هواري بومدين رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية الشعبية

السيد / محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية وهم:

السيد / عبد الله حمران والأخ/ عبد الله الخامري والأخ/ منصور الكيخيا والسيد/ إبراهيم المزهودي والسيد/ محمد سليم اليافي.

عقدوا اجتماعاتهم في مدينة صنعاء في الفترة ما بين ٢١، ٢٢، ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢م الموافق ١٦، ١٧، ١٨ ذي القعدة ١٣٩٢هـ. وقد بحث الممثلون الشخصيون البنود الواردة في جدول أعمالهم، ومن بين ما تضمنته:ـ

خطة عمل الممثلين الشخصيين.

وضع خطط أعمال اللجان الفنية المشتركة، وتحديد اختصاصاتها، والزمن اللازم للانتهاء من أعمال كل لجنة، وأماكن انعقادها، والنظام الداخلي لها.

الاتفاق على وسائل الاتصال المستمر بين الممثلين الشخصيين طوال فترة أعمال اللجـان.

توفير وثائق العمل والأدوات والسكرتارية اللازمة لكل لجنة وتوفير الكفـاءات والخـبرات اللازمـة لأدائها لأعمالها.

وقد استقر الرأي بعد النقاش، على عدد من الأمور، من بينها تعقـد اللجـان الآتي بيـانها اجتماعاتها في صنعاء:

لجنة الشئون الاقتصادية.

لجنة الشئون التشريعيـة والقضائية.

لجنة الشئون العسكرية.

لجنة الشئون الصحية.

وتعقد اللجـان الآتي بيانها اجتماعاتها في عدن:

لجنة الشئون الدستورية.

لجنة الشئون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

لجنة شئون التربية والثقافة والإعلام.

لجنة الإدارة والمرافق العامة.

١- تبدأ اللجـان الفنيـة أعمالهـا في فـترة لا تتجـاوز ٢٠/ ١/ ١٩٧٣م، وترفـع تقاريرهـا إلى الممثلين الشخصيين في ١٥/ ٦/ ١٩٧٣م الـذين يرفعونهـا بـدورهم إلى رئيـسي المجلـس الجمهوريين في شطري اليمن في ٣٠/ ٦/ ١٩٧٣م تمهيداً لإقرارها.

٢- يكون لكل لجنة مقرر من أبناء الشطـر الذي توجد فيه اللجـنة، ومساعد لـه مـن الـشطر الآخر ويكون المقرر متفرغاً.

٣- تعتبر هذه اللجان في حالة انعقاد دائم، ولها أن تطلب خبراء للاستئناس برأيهم إذا اقتضى الأمر وتكون جميع جلساتها مغلقة.. وحددت لجنة الممثلين الشخصيين. بالتفصيل، لكل لجنة فنية مشتركة نواحي اختصاصها.

كما اتخذت لجنة الممثلين الشخصيين عدة توصيات لرفعها إلى رئيسي المجلس الجمهوري في شطري اليمن لاتخاذ القرار المناسب بشأنها ومنها:

١- تشكيل لجنة مشتركة تقوم بوضع النظام الأساسي واللائحة الداخلية الخاصة بالتنظيم السياسي الموحد.

٢- أن يصار إلى توحيد رعاية مصالح اليمنيين من قبل سفارة الشطر في البلد الذي توجد فيه.

٣- موضوع عودة النازحين.

٤- أن يعين الممثل الشخصي للأمين العام لجامعة الدول العربية مندوبين مقيمين له، واحد منهما في صنعاء والآخر في عدن، ويعين سكرتير دائماً للجنة الممثلين الشخصيين يكون مقره في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٥- يتلقى الممثلون الشخصيون تقارير اللجان الفنية لمتابعة أعمالها أولاً بأول وللتأكد من استمرارها بالمعدل المحتمل والمواعيد المقررة، وتذليل كافة ما يعترض هذه اللجان من عقبات، وتقديم ما يمكن من الخبرات والكفاءات لها.

٦- أن يقوم الممثلان الشخصيان لشطري اليمن بتزويد الممثل الشخصي للأمين العام لجامعة الدول العربية والسكرتير الدائم للجنة الممثلين الشخصيين أولاً بأول بكل أعمال اللجان لكي يصار إلى تزويد بقية الممثلين الشخصيين بها.

٧- أن يتكفل كل شطر بإعداد مكتب دائم فيه للممثل الشخصي للشطر الآخر، كما يخصص كل شطر جهازاً متفرغاً لأعمال سكرتارية اللجان ومقراً دائما لاجتماعاتها مزوداً بالأدوات والوثائق اللازمة.

وقررت لجنة الممثلين الشخصيين أن تكون لجنة دائمة تتألف من الممثلين الشخصيين الخمسة، وأن تتم اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر بالتناوب بين مدينتي صنعاء وعدن وتكون رئاسة اللجنة في كل مرة للممثل الشخصي في مقر الاجتماع ويحق لكل ممثل شخصي أن يسمي مندوباً له.

وستعقد الاجتماع الثاني لها في منتصف شهر مارس ١٩٧٣م في مدينة عدن.

إن لجنة الممثلين الشخصيين تأمل أن تكون قد ساهمت في وضع الخطوط والأسس الأولى لوضع مسيرة الشعب اليمني في منطلقها التاريخي، تحقيقاً لآمال الشعب العربي في اليمن وفي بقية أجزاء الأمة العربية في الوحدة الكاملة، وتجسيداً لأهم معطيات ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م.

وتهيب لجنة الممثلين الشخصيين باللجان الفنية المشتركة أن تنجز أعمالها وأن تصل إلى الأهداف المحددة لها سواء في اتفاقيات الوحدة اليمنية أو في مخططات عملها المقررة، واضعة نصب أعينها أنها تحمل على كتفيها مهمة تحقيق ما يصبوا إليه أبناء الشعب اليمني الواحد.

والله ولي التوفيق.

ثانياً: بيان لجنة الممثلين الشخصيين في دورتها الثانية المنعقدة في عدن في الفترة من ١٥ إلى ١٩ إبريل ١٩٧٣م.

إثر انتهاء اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين كلفني الأخ/ عبد الله الخامري الممثل الشخصي لرئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي لليمن ورئيس اللجنة في دورتها الحالية، بأن أدلى بالبيان التالي باسم اللجنة:

متابعةً لتنفيذ اتفاقيات الوحدة اليمنية الموقعة في كل من القاهرة وطرابلس عقد الممثلون الشخصيون لكل من:

فخامة القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري للجمهورية العربية اليمنية.

الأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الأخ/ هواري بومدين رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية الشعبية.

السيد / محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية وهم الإخوة:

عبدالله الخامري، وعبدالله حمران، وإبراهيم المزهودي، وعبدالرزاق عمير، وسليم اليافي.

عقد اجتماعات دورتهم الثانية في مدينة عدن في الفترة ما بين ١٥ حتى ١٩ إبريل (نيسان) ١٩٧٣م، الموافق ١٣ حتى ١٧ ربيع أول ١٣٩٣هـ.

وقد بحث الممثلون الشخصيون البنود التي وردت في جدول أعمالهم ومن بين ما تضمنته:

١ - ما تم تنفيذه من توصيات الدورة الأولى للجنة وما لم يتم تنفيذه.

٢ - استعراض الموقف الحالي وما استجد بعد الدورة الأولى، وقد قدم الممثلان الشخصيان لرئيسي شطري اليمن تقريرين شاملين كما قدم الممثل الشخصي للأمين العام للجامعة أيضاً تقرير مفصلاً في الموضوع.

٣- تقرير الممثل المقيم للجامعة العربية في اليمن حول سير تنفيذ الاتفاقات المعقودة وسير العمل في اللجان الفنية المشتركة، وما أنجزته من أعمال وما صادفته من عقبات.

٤ - وقد أشاد الممثلون الشخصيون للرئيسين الجزائري والليبي وللأمين العام للجامعة العربية بالصراحة والوضوح اللذين ناقش بهما الممثلان الشخصيان لرئيسي شطري اليمن كافة القضايا التي طرحت في الاجتماع، كما سجلوا بالتقدير ما أبدياه من رغبة أكيدة في تحقيق الوحدة، ونية مخلصة في التغلب على كل ما قد يصادف مسيرة الوحدة من عقبات، وتصميم قاطع على القضاء على أسباب التوتر وتجنيب اليمن ويلات الحرب والانفتاح بها نحو معالجة ديمقراطية لقضايا شعب اليمن المصيرية.

ومع الإشادة بما تم تنفيذه من توصيات اللجنة في دورتها الأولى أكدت اللجنة على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة والسريعة لتنفيذ ما لم ينفذ من هذه التوصيات حتى الآن.

واتخذت لجنة الممثلين الشخصيين عدة توصيات من بينها:

١ - أكدت اللجنة توصياتها بتشكيل لجنة سياسية مشتركة من الشطرين لإعداد النظام الأساسي واللائحة، الخاصين بالتنظيم السياسي الموحد، على هدى ما جاء بشأنه في المادة التاسعة من بيان طرابلس، وعلى أن تبدأ المشاورات فوراً لتعقد هذه اللجنة دورتها الأولى في صنعاء قبل نهاية شهر مايو القادم.

٢ - أكدت اللجنة على ضرورة اتخاذ الخطوات التنفيذية العاجلة لوضع الاتفاق الذي تم بين وزيري داخلية الشطرين بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٧٣م موضع التنفيذ الفوري، وتسمية أعضاء الجانبين في اللجان المشتركة التي أقر الوزيران تشكيلها، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالمواضيع التالية:

(أ) النازحون.

(ب) حوادث الأطراف.

(ج) المعتقلون.

وأوصت اللجنة في هذا الصدد المسئولين في الشطرين بالإسراع في إصدار عفو عام عن جميع اليمنيين النازحين يكفل لهم الضمانات اللازمة.

كما أوصت اللجنة باجتماع وزيري داخلية الشطرين ثانية لوضع الضمانات المطلوبة من أجل عودة النازحين، على أن تذاع من إذاعتي صنعاء وعدن، ثم يتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة بمساعدة مندوبي الجامعة العربية والممثلين الشخصيين.

وحملت اللجنة مسئولية التنفيذ التام للأخوين الممثلين الشخصيين لرئيسي الشطرين.

٣- أوصت اللجنة بالالتزام بالوقف الفوري للحملات الإعلامية، ووضع خطة مشتركة تضمن التنسيق بين أجهزة الإعلام في الشطرين، وتكرس جهودها من أجل خدمة صالح الوحدة.

٤- رأت اللجنة ضرورة توثيق الصلات بين الشطرين والبدء في التنسيق بين مختلف قطاعات الحياة بما يحقق الربط بين ما يتم من بحث نظري في الوحدة وفي اتخاذ خطوات عملية تخلق لدى الجماهير اليمنية الاستعداد المطلوب من أجل إيجاد المناخ الملائم.

وأوصت بالإسراع في اتخاذ خطوات التنسيق والتعاون الاقتصادي في مجالات كالجمارك والبريد والهاتف والمواصلات والطيران.. وغيرها من المجالات الأخرى.

٥- وضعت اللجنة عدداً من القواعد والضوابط لعمل اللجان المشتركة وأوصت بأن يتابع الممثلان الشخصيان لرئيسي الشطرين أعمال هذه اللجان بشكل يضمن الانتهاء منها في مواعيدها.

٦- كما أوصت لجنة الممثلين بتنشيط مهمة اللجنة العسكرية المشتركة الخاصة بحوادث الأطراف للقيام بكل المهام المكلفة بها، بحضور الممثل المقيم للجامعة العربية.

هذا وستعقد لجنة الممثلين دورتها الثالثة في مدينة صنعاء في ١٦ يونيو ١٩٧٣م.

والله ولي التوفيق.

ثالثاً: بيان وتوصيات لجنة الممثلين الشخصيين في دورتها الثالثة المنعقدة في القاهرة وذلك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣م.

عقدت لجنة الممثلين الشخصيين لمتابعة تنفيذ اتفاقيات الوحدة اليمنية دورتها الثالثة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣م الموافق ٢٦ إلى ٢٨ شوال سنة ١٣٩٣هـ، وذلك بحضور كلاً من:

السيد الوزير عبدالله حمران الممثل الشخصي لفخامة رئيس الجمهورية في الشطر الشمالي السيد يحيى الباشا مستشار سفارة الجمهورية العربية اليمنية في القاهرة، السيد الوزير عبدالله الخامري الممثل الشخصي لرئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي، السيد محمد سيف علوان عضو الوفد الدائم لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لدى الجامعة العربية، السيد عبد الرزاق عمير الممثل الشخصي للأخ رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية، السيد عبد القادر قريصات نائباً عن الممثل الشخصي لفخامة رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية الجزائرية، السيد محمد سليم اليافي الممثل الشخصي للأمين العام للجامعة العربية، وقام بأعمال السكرتارية السيدان عزيز أحمد عزمي وأحمد فؤاد إسماعيل وقد عرض الممثلان الشخصيان لرئيس شطري اليمن على اللجنة ملفاً يضم البيانات الصادرة عن اجتماعات صاحبي الفخامة الرئيسين في كل من الجزائر، ثم تعز والحديدة، وكذلك عرضاً لما تم إنجازه من أعمال اللجان الفنية المشتركة، كما قدما أيضاً عرضاً للمناخ الموجود في اليمن الآن، والذي يتجه إلى استخدام كل المعطيات اليمنية المتاحة سياسياً واقتصادياً وفكرياً، من أجل تنفيذ ما قضت به اتفاقيات الوحدة اليمنية وبيانات الرئيسين اليمنيين، تحقيقاً للوحدة اليمنية وقد ناقشت اللجنة ما عرض عليها من حيث تقدم أعمال اللجان، بل وتوصل بعضها إلى إنهاء المهمة المنوطة بها، كما أبدى السادة أعضاء اللجان آراءهم إزاء التطورات الجديدة في شطري اليمن، واتخذوا التوصيات التالية:

أولاً: تبدي لجنة الممثلين الشخصيين ترحيبها الحار بالخطوات الوحدوية التي نفذت حتى الآن، كما تعرب عن فائق تقديرها للجهود المخلصة التي يبذلها صاحبا الفخامة رئيسا شطري اليمن، من خلال اجتماعاتهما المشتركة من أجل دفع مسيرة الوحدة اليمنية.

ثانياً: تجد لجنة الممثلين الشخصيين أن المواعيد التي كانت محددة لتنفيذ وإعلان الخطوات الوحدوية، في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، قد حلت بحلول شهر نوفمبر ١٩٧٣م ومع تقدير اللجنة لما يتم على أرض اليمن من تطورات تتسم بالجد والإخلاص وتهدف إلى تنفيذ الوحدة اليمنية على أسس راسخة.

وإذ تعبر اللجنة عن تقديرها لما تم، ويتم إنجازه من أعمال داخل اللجان الفنية المشتركة تأمل أن يقوم الممثلان الشخصيان لرئيسي شطري اليمن بوضع برامج مرحلية تكفل إنهاء اللجان المشتركة لأعمالها وفقاً للروح التي سادت اجتماعات رئيسي الشطرين والبيانات الصادرة عنهما في الجزائر وتعز والحديدة .

هذا وتؤكد لجنة الممثلين على ضرورة تنفيذ التوصية الأولى التي اتخذتها في دورتها السابقة من حيث ضرورة إنشاء لجنة التنظيم السياسي الموحد وبدء عملها كما تؤكد اللجنة على أهمية اللقاء الدوري بين صاحبي الفخامة رئيس الشطرين.. كذلك تؤكد لجنة الممثلين على أهمية أعمال لجنة الشئون الدستورية المشتركة، التي يرحب أعضاء اللجان- أو مندوبوهم- بالاشتراك في أعمالها.

ثالثاً: تدعيماً للخط الوحدوي المثمر، توصي اللجنة بأن يحضر الممثل الشخصي لرئيسي كل من الشطرين اجتماعات مجلس وزراء الشطر الآخر عند بحث أية أمور تتعلق بتنفيذ اتفاقيات الوحدة.

رابعاً: تفوض اللجنة السيد الممثل الشخصي للأمين العام لجامعة الدول العربية بحث وترتيب ما يتعلق بوجود ممثل للجامعة في اليمن، وذلك بالتفاهم مع الممثلين الشخصيين لرئيسي شطري اليمن وبقية أعضاء اللجنة .

خامساً: تقترح اللجنة شهر فبراير (شباط) ١٩٧٤م موعداً لاجتماعها المقبل على أن يتم تحديد تاريخ الاجتماع ومكانه بالتفاهم مع الممثلين الشخصيين لرئيسي الشطرين.

الفصل الثالث

وثائق وحدوية متنوعة

أولاً: اتفاق لقاء قمة عدن في الفترة من ٢٩- ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م

إيماناً من كلا جانبي شطري الوطن بالوحدة اليمنية وأهداف ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر الخالدتين ووفاء لنضال الشعب اليمني وتضحيات شهدائه لبناء يمن موحد مستقل وتلبية للإرادة اليمنية وحرصاً منهما على الدفع بالعمل الوحدوي بين شطري الوطن الواحد إلى مراحل متقدمة، تقرّب من يوم الوحدة باعتبار أن الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين، وانطلاقاً من تطلعات جماهير شعبنا اليمني في تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً ووصولاً إلى تحقيق كامل استقرار وأمن وتطور ونماء الوطن اليمني خاصة بعد أن أسهمت منجزاتنا الوحدوية في إثراء المناخ الوحدوي بمزيد من الأبعاد الوطنية والأخوية بما أفرزته من ممارسات وحدوية على النطاق الشعبي والحكومي والمؤسسات والهيئات العامة، الأمر الذي جعل المواطن اليمني أكثر ترقباً للانتقال بقضيته الوطنية إلى وضع اللمسات الأخيرة لإعلان قيام دولة الوحدة، وبناء على الاتفاقيات والبيانات الموقع عليها من قيادتي ومسئولي الشطرين، واستمراراً في تهيئة المناخ السلمي والديمقراطي اللازمين لإنجاز الخطوات الوحدوية وصولاً للدولة الواحدة، وتأكيداً على الالتزام بسياسة الحوار والتفاهم بين الشطرين، فقد تم خلال الزيارة التي قام بها الأخ العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، على رأس وفد رسمي وشعبي كبير للمشاركة في احتفالات الشعب اليمني بمناسبة العيد الثاني والعشرين لاستقلال جنوب الوطن اليمني، في الفترة من ٢٩- ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م تم خلال ذلك المصادقة وإقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة، الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٨١م، الموافق ٤ ربيع الأول ١٤٠٢هـ، من قبل قيادتي الشطرين ممثلة بالأخوين/ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض

الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تنفيذاً لما ورد في ثانياً من اتفاقية الكويت، على أن تستكمل الإجراءات المتفق عليها في الاتفاقات السابقة وعلى وجه الخصوص المواد التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة من اتفاقية القاهرة، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً:

أ. إحالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشورى والشعب في شطري الوطن، وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر.

ب. يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجدية طبقاً للدستور الجديد.

ج. تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور.. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

د. يدعو رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

ثانياً:

أ. استكمال كافة الإجراءات لتنفيذ اتفاق رمضان مايو ١٩٨٨م، ومنها ما يتعلق بتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، وتنفيذ نتائج الدورة الأولى لعام ١٩٨٩م للجنة الوزارية المشتركة التي انعقدت في صنعاء بتاريخ ٢١-٢٣ مارس ١٩٨٩م والإسراع في إنجاز أعمال اللجان الوحدوية المشتركة خلال مدة زمنية أقصاها شهران.

ب. التأكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحد بالإسراع في إنجاز مهمتها التي بدأتها في دورتها الأولى خلال فترة زمنية أقصاها شهران وذلك بما يكفل الإعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دستور دولة الوحدة، وبما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي.

ثالثاً:

تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق خلال الفترة الزمنية المحددة في مواده.

تم التوقيع على هذا في عدن بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م الموافق الأول من جمادي الأول ١٤١٠م.

العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.

علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

ثانياً: اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية:

والوطن اليمني يعيش مرحلة الإعداد الكامل لإعادة بناء وحدته وإنشاء دولة الوحدة بما تشهده الساحة اليمنية من نشاطات متواصلة على كافة المستويات القيادية والحكومية والتنظيمية والشعبية والهيئات والاتحادات النقابية والجماهيرية لتنفيذ اتفاق عدن التاريخي في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م من العام الماضي.

ومواصلة للمشاورات المخلصة والجادة التي تتم بين قيادتي الوطن من أجل تعزيز الإرادة الواحدة في قيادة العمل الوحدوي، وتثبيت واجب المسئولية لدى كافة القيادات وعلى كل المستويات، ومن أجل سلامة الخطوات والإجراءات الوحدوية في المرحلة الانتقالية، وقيام دولة الوحدة، وتقديراً من القيادة لكل ما يطرح على المستوى الوطني من نقاشات وحوارات وطنية استهدفت في مجملها خدمة قضية وحدة الوطن بشكل عام.

وانسجاماً مع ما تشهده مسيرة الوحدة من مناخ ديمقراطي .. وتعزيزاً لهذا المناخ الذي يعبر عن الأهداف والمكاسب الوطنية لثورتي سبتمبر وأكتوبر الخالدتين كمرتكز أساسي قامت عليه حوارات أبناء الوطن اليمني من أجل إعادة وحدتهم، وحرصاً على توفير كامل السلطات الدستورية لدولة الوحدة فور قيامها وعدم وجود فراغ دستوري في ظلها، وتحقيقاً للشرعية الكاملة في المشاركة الشعبية والديمقراطية في الحكم.

ونظراً لضرورة أن تكون الفترة الانتقالية بعد قيام الجمهورية اليمنية محددة بمدة كافية لاستيعاب عملية الإعداد لمستقبل الدولة اليمنية وإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب، وحرصاً على أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشرعية الدستورية، عدم اللجوء إلى تجاوز الدستور أو تعديله من قبل أي جهة غير مخولة حق التعديل.

وتأكيداً على نقاوة البناء الوحدوي الذي يقوم على أسس وطنية مستندة على أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين.. ومنطلقاً من انتمائه القومي والإسلامي والإنساني، فقد شهدت صنعاء أول اجتماع لكامل قيادتي الوطن ممثلة في الأخوين / العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني . . والأخوة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة والمجلس الاستشاري وعدد من أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ومن كبار المسئولين المدنيين والعسكريين وفقاً للقائمة المرفقة وذلك خلال الفترة من ٢٤-٢٧ رمضان/ ١٤١٠هـ الموافق ١٩-٢٢ إبريل ١٩٩٠م حيث تم الاتفاق على ما يلي:

مادة (١): تقوم بتاريخ ٢٦ من مايو عام ١٩٩٠م الموافق ١ من ذي القعدة ١٤١٠هـ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في

شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة .

مادة (٢): بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.، ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه. ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور.

مادة (٣): تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور. وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان يتم ملأه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

مادة (٤): يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (٤٥) عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

مادة (٥): يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع التخصصات المخولة للحكومة بموجب الدستور.

مادة (٦): يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

مادة (٧): يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس، كما يتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد وذلك للبت فيما يلي:ـ

أ. المصادقة على القرارات بالقوانين التي أصدراها مجلس الرئاسة.

ب. منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه.

ج. تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م.

د. مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة.

مادة (٨): يكون هذا الاتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب.

مادة (٩): يعتبر هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليه وفقاً لما أشير إليه في المادة السابقة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق.

مادة (١٠): تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقة.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في صنعاء بتاريخ٢٧ رمضان١٤١٠هـ الموافق٢٢إبريل ١٩٩٠م،،

العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.

علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

المشاركون في لقاء صنعاء لقيادتي ومسئولي الوطن اليمني في الفترة من ٢٤-٢٧ رمضان ١٤١٠هـ الموافق ١٩-٢٢ أبريل ١٩٩٠م.

١- عقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.

٢- علي سالم البيض أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

٣- عبدالكريم العرشي رئيس مجلس الشورى عضو اللجنة العامة.

٤- حيدر أبو بكر العطاس رئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى عضو المكتب السياسي.

٥- سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني.

٦- عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة.

٧- دكتور/ ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس الوزراء.

٨- دكتور/ حسن محمد مكي نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة.

٩- محمد سعيد عبدالله عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية.

١٠- دكتور/ عبدالكريم الإرياني نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عضو اللجنة العامة.

١١- فضل محسن عبدالله عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية.

١٢- دكتور/ محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء وزير التنمية رئيس الجهاز المركزي للتخطيط.

١٣ـ عميد/ سعيد صالح سالم عضو المكتب السياسي وزير أمن الدولة.

١٤- عميد/ مجاهد يحيى أبو شوارب نائب رئيس الوزراء عضو اللجنة الدائمة.

١٥- عميد/ صالح منصر السييلي عضو المكتب السياسي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.

١٦- عميد/ عبدالله حسين البشيري رئيس هيئة الأركان العامة عضو اللجنة العامة.

١٧- دكتور/ عبدالله أحمد الخامري عضو المكتب السياسي.

١٨-دكتور/ أحمد محمد الأصبحي عضو المجلس الاستشاري أمين سر اللجنة الدائمة.

١٩- عميد/ صالح عبيد أحمد عضو المكتب السياسي وزير الدفاع.

٢٠- حسين المقدمي عضو المجلس الاستشاري عضو اللجنة العامة.

٢١- عميد/ محمد حيدره مسدوس عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية.

٢٢- عقيد/ يحيى المتوكل عضو المجلس الاستشاري عضو اللجنة العامة.

٢٣- عميد / هيثم قاسم طاهر عضو المكتب السياسي المرشح النائب الأول لوزير الدفاع رئيس هيئة الأركان العامة.

٢٤- دكتور/ سيف صائل خالد عضو المكتب السياسي المرشح سكرتير أول منظمة الحزب بمحافظ عدن.

٢٥- عقيد/ درهم عبده نعمان عضو اللجنة العامة.

٢٦- سالم محمد جبران عضو المكتب السياسي المرشح وزير الثروة السمكية.

٢٧- علي لطف الثور عضو اللجنة العامة.

٢٨- دكتور/ حسين عبدالله العمري عضو اللجنة العامة.

٢٩- دكتور / سالم بكير عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية.

٣٠- عقيد/ أحمد يحيى العماد عضو اللجنة العامة.

٣١- شعفل عمر علي عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية.

٣٢- القاضي/ محمد إسماعيل الحجي نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى.

٣٣- عميد/ حسين الدفعي عضو المجلس الاستشاري.

٣٤- عقيد/ أحمد الرحومي عضو المجلس الاستشاري.

٣٥- أحمد جابر عفيف عضو المجلس الاستشاري.

٣٦- عقيد/ محمد عبدالله الإرياني عضو المجلس الاستشاري.

٣٧- عقيد/ علي قاسم المؤيد عضو المجلس الاستشاري.

٣٨- محمد سالم باسندوه عضو المجلس الاستشاري.

٣٩- دكتور/ عبدالعزيز المقالح عضو المجلس الاستشاري.

٤٠- محمد أحمد الجنيد عضو المجلس الاستشاري.

٤١- ناجي عبدالعزيز الشايف عضو المجلس الاستشاري.

٤٢- محمد أحمد منصور عضو المجلس الاستشاري.

٤٣- يحيى الفسيل عضو المجلس الاستشاري.

٤٤- مقدم/ عبدالحميد الحدي عضو اللجنة العامة.

٤٥- صالح محسن الحاج عضو اللجنة المركزية سكرتير اللجنة المركزية.

٤٦- عبدالملك منصور عضو اللجنة العامة.

٤٧ـ صالح أبو بكر بن حسينون عضو اللجنة المركزية نائب رئيس الوزراء وزير الطاقة والمعادن.

٤٨- يحيى حسين العرشي وزير الدولة لشئون الوحدة عضو اللجنة الدائمة.

٤٩- قاسم عبدالرب عضو اللجنة المركزية رئيس لجنة الرقابة الحزبية.

٥٠- أحمد المحنى وزير النفط والثروات المعدنية.

٥١- دكتور/ عبدالعزيز الدالي عضو اللجنة المركزية وزير الخارجية.

٥٢- إسماعيل الوزير وزير الشئون القانونية وشئون مجلس الشورى عضو اللجنة الدائمة.

٥٣- راشد محمد ثابت عضو اللجنة المركزية وزير الدولة لشئون الوحدة.

٥٤- عقيد/ محسن العلفي وزير العدل.

٥٥- صالح شايف حسين عضو اللجنة المركزية عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

٥٦- حسن اللوزي وزير الإعلام والثقافة عضو اللجنة الدائمة.

٥٧- دكتور/ محمد أحمد جرهوم عضو اللجنة المركزية وزير الثقافة والإعلام.

٥٨- أحمد الحبيشي عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

٥٩- دكتور/ ناصر العولقي وزير الزراعة والثروة السمكية.

٦٠- مقدم/ د حسين علي حسن عضو اللجنة المركزية مدير الدائرة السياسية للقوات المسلحة.

٦١- عقيد/ غالب مطهر القمش رئيس الجهاز المركزي للأمن الوطني عضو اللجنة الدائمة.

٦٢- عبدالواسع سلام وزير العدل والأوقاف.

٦٣- أحمد علي المطري عضو مجلس الشورى عضو اللجنة الدائمة.

٦٤- عقيد/ علي محسن صالح عضو اللجنة الدائمة .

٦٥- عقيد/ محمد ضيف الله قائد لواء تعز عضو اللجنة الدائمة.

٦٦- محمد شاهر حسن عضو اللجنة الدائمة.

٦٧- علي أحمد السلامي عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

٦٨ـ مقدم/ ضيف الله علي شميلة عضو اللجنة الدائمة.

٦٩- جعفر سعيد با صالح عضو مجلس الشعب الأعلى.

٧٠- مقدم/ علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه السياسي والمعنوي.

٧١- محمد العماري مدير مكتب شئون الوحدة .

ثالثاً: القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٩٠م بتشكيل مجلس الوزراء لدولة الوحدة:

رئيس مجلس الرئاسة:

بعد الإطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وعلى دستور الجمهورية اليمنية وعلى قرار مجلس الرئاسة رقم (١) لعام ١٩٩٠م بتكليف الأخ/ حيدر أبو بكر العطاس بتشكيل الحكومة.. وبعد موافقة مجلس الرئاسة قرر:

مادة أولى يشكل مجلس الوزراء على النحو التـالي:

١. حيدر أبو بكر العطاس رئيساً لمجلس الوزراء.

٢. الدكتور: حسن محمد مكي نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء.

٣. العميد: مجاهد يحيى أبو شوارب نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية.

٤. العميد: صالح عبيد أحمد نائباً لرئيس الوزراء لشئون الأمن والدفاع.

٥. الأخ: محمد حيدره مـسدوس نائبـاً لـرئيس الـوزراء لتنميـة القـوى العاملـة والإصـلاح الإداري.

٦. المهندس: عبدالله حسين الكرشمي وزيراً للإنشاءات والتعمير.

٧. الدكتور: عبد الكريم علي الإرياني وزيراً للخـارجيـة.

٨. العميد: صالح منصر السييلي وزيراً لشئون المغتربين.

٩. الدكتور: محمد سعيد العطار وزيراً للصـناعة.

١٠. الأخ: صالح أبو بكر بن حسينون وزيراً للنفط والثروات المعدنية.

١١. الأخ: فضل محسن عبدالله وزيراً للتموين والتجارة.

١٢. الأخ: محمد سعيد عبدالله وزيراً للإدارة المحلية.

١٣. الدكتور: عبدالوهاب محمود عبدالحميد وزيراً للكهرباء والمياه.

١٤. الدكتور : عبدالعزيز الدالي وزيراً للدولة للشئون الخارجية.

١٥. الأخ: محمد الخادم الوجيـه وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري.

١٦. الأخ: يحيى حسين العرشي وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء.

١٧. الأخ: راشد محمد ثابت وزيراً للدولة لشئون مجلس النواب.

١٨. الدكتور: فرج بن غانم وزيراً للتخطيط والتنمية.

١٩. المهندس: أحمد محمد الآنسي وزيراً للمواصلات.

٢٠. الأخ: إسماعيل أحمد الوزير وزيراً للشئون القانونيـة.

٢١. الأخ: محسن محمد العلفي وزيراً للأوقاف والإرشاد.

٢٢. الأخ أحمد محمد لقمان وزيراً للتأمينات والشئون الاجتماعية.

٢٣. الأخ حسن أحمد اللوزي وزيراً للثقافة.

٢٤. الدكتور: محمد أحمد الكباب وزيراً للشباب والرياضة.

٢٥. الأخ: محمد عبدالله الجائفي وزيراً للتربية والتعليم.

٢٦. الأخ: عبدالواسع سلام وزيراً للعدل.

٢٧. الدكتور: محمد أحمد جرهوم وزيراً للإعلام.

٢٨. الأخ: صالح عبدالله مثنى وزيراً للنقل.

٢٩. الأخ: سالم محمد جبران وزيراً للثروة السمكية.

٣٠. الأخ: عبدالقوي مثنى هادي وزيراً للإسكان والتخطيط الحضري.

٣١. الأخ: علوي صالح السلامي وزيراً للمالية.

٣٢. الدكتور: محمد علي مقبل وزيراً للصحة العامة.

٣٣. الأخ: صادق أمين أبو رأس وزيراً للزراعة والموارد المائية.

٣٤. الأخ: محسن الهمداني وزيراً للدولة.

٣٥. الأخ: محمود عبدالله عراسي وزيراً للسياحة.

٣٦. العقيد: غالب مطهـر القمش وزيراً للداخليـة والأمن.

٣٧. العميد: هيثم قاسم طاهر وزيراً للدفاع.

٣٨. الأخ: عبدالرحمن ذيبان وزيراً للعمل والتدريب المهني.

٣٩. الدكتور: أحمد سالم القاضي وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.

مادة ثانيـة يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمـية.

صدر برئـاسة الجمهورية بتاريخ ٢٩ من شهر شوال ١٤١٠هـ الموافق ٢٤ مايو ١٩٩٠م.

حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء.

الفريق / علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة.

رابعاً: وثيقة العهد والاتفاق:

الحمد لله القائل (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) صدق الله العظيم:

في الفترة من ١ جمادي الآخر إلى ٧ شعبان ١٤١٤هـ الموافق ٢٢-١١-١٩٩٣م إلى ١٨-١-١٩٩٤م ..عقدت لجنة حوار القوى السياسية أعمالها المتواصلة الدءوبة في كل من صنعاء وعدن في مسعى وطني صادق لاحتواء الأزمة السياسية التي يعيشها الوطن وللوصول إلى المخارج الحقيقية للدفع بمسيرة الوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م في طريق المسيرة من أجل تعزيز الوحدة والديمقراطية واستقرار وترسيخ بناء دولة النظام والقانون والمؤسسات.

وجاءت جهود لجنة حوار القوى السياسية بعد أن بلغت الأزمة السياسية وتداعياتها حدا لا يمكن لأحد القبول به... واستجابة للحاجة الماسة لتكاتف جميع أبناء الوطن اليمني من أجل الإسراع في وضع نهاية حاسمة لتلك الأزمة وآثارها السلبية والضارة التي كادت أن تعصف بالوطن والشعب وتؤدي بوحدتها وتماسكها وتطيح بكل مكتسبات الشعب الوطنية بعد معاناته ونضاله الطويلين الذي زكته دماء قوافل الشهداء من الآباء والأجداد.

لقد بدأ اليمن أمام العالم أجمع وكأنه على وشك السقوط في هاوية محققة جراء تلك الأزمة الناجمة في الأساس عن افتقاد الثقة والأخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة والتداخلات في المهام والصلاحيات وعدم الالتزام بالدستور والقوانين والنظم النافذة .. وهو ما أدى إلى تفاقم تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإضرار بقوت الشعب على النحو المحزن الذي آلت إليه الأمور وبعد جهود صادقة مضنية من أجل وضع الخطوات والقواعد النهائية لإعادة الاستقرار والأمن في الوطن اليمني الغالي، ولتفادي تكرار ما حدث، حماية للوحدة وتوسيعاً للمشاركة الشعبية في صنع القرار وانجازه، وتأسيساً لديمقراطية حقة تبدأ من القرية إلى قمة الدولة بغية وضع اللبنات المتينة لدولة يمنية قوية تحمي ولا تهدد تصون ولا تبدد بعد تلك الجهود أثمرت أعمال لجنة حوار القوى السياسية بالوصول إلى هذه الوثيقة التي تشكل البداية السليمة والمدخل الصحيح لبناء اليمن الجديد، يمن الوحدة والحرية، وتؤكد حكمة اليمانيين في تغليب العقل والمنطق فوق كل الاعتبارات.

وبإعلان هذه الوثيقة على الشعب اليمني، تلتزم كافة القوى السياسية بعد أن وقعت عليها كافة الأطراف بالتقيد بها وبمواصلة كافة الجهود لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ على النحو الوارد فيها وتحتوي هذه الوثيقة الوطنية على القضايا المهمة التي شملها حوار القوى السياسية كما يلي:

أولاً: المتهمون في قضايا الإخلال بالأمن:

١- اتخاذ الإجراءات الحازمة للقبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات ومحاولات الاغتيالات والتقطع وغيرها من الحوادث المخلة بالأمن، والبدء الفوري في محاكمة المقبوض عليهم في الأعمال التخريبية محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة للمتهمين وتنفيذ العقوبات دون تباطؤ.

٢- تؤكد لجنة الحوار ما تضمنه بيان الحكومة بالنسبة للإجراءات الخاصة بمناهضة الإرهاب وضرورة الالتزام بسياسة اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي وإبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال وإبعاد من تثبت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية ويتم ذلك عبر الأجهزة المختصة ومنع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمة بالإرهاب.

٣- تعلن لجنة الحوار للقوى السياسية وقوفها ضد أي تهاون أو تلكؤ عن اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة من قبل الأجهزة المعنية ضد المتورطين بالأعمال الإرهابية والتخريبية.

٤- يعتبر كل من يأوي متهما أو التستر عليه تعلن الأجهزة الرسمية اسمه أو هاربا من السجن، مخالفا للقانون وتتخذ ضده الإجراءات القانونية.

٥- وضع خطة لإلقاء القبض على الفارين.. والمطالبة عبر الانتربول أو عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين أو الفارين إلى الخارج من اليمنيين أو إجراء محاكمتهم غيابيا.

٦- تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الإرهاب والتخريب بعد إجراء التحريات وجمع المعلومات وفي إطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون وأكفاء تتوفر فيهم الحيدة وعلى أن تحال القضايا إلى النيابة أولا بأول.

٧- تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة إصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها والنظر في القانون الحالي لجعله أكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والاتجار به.

٨- يتم التحري والتأكد من وجود معسكرات أو مقرات للإعداد والتدريب على أعمال العنف واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

٩- لا تتجاوز خطة التنفيذ وإجراءاته مدة ثلاثة أشهر.

١٠- كل الإجراءات المذكورة في البنود السابقة تتم وفقا للقوانين النافذة وقواعد العدالة.

التنفيذ :

١- تضع وزارة الداخلية خطة لإلقاء القبض على المتهمين الفارين أو الهاربين من السجن، أو الذين يقفون وراء المتهمين وبإسناد عسكري من قبل وزارة الدفاع عند الحاجة.. تحت قيادة وزير الداخلية وتقدم الخطة لمجلس الوزراء خلال أسبوع للمصادقة عليها.

٢- يقدم وزيرا الداخلية والعدل كشفا بأسماء المحققين المختارين للتحقيق في هذه القضايا- لمصادقة رئيس الوزراء.

٣- تجرى المحاكمات في مواقع حدوث الجريمة، وتقدم النيابة العامة مرافعاتها للربط بين القضايا في حالة أن المتهمين في قضية ما شركاء أيضا في قضايا حدثت في مواقع أخرى وتقنسق النيابة العامة وممثلوها في المحافظات القضايا للقضاء أولا بأول.

٤- يقوم وزيرا الداخلية والعدل بتقديم تقرير نصف شهري لمجلس الوزراء عن سير القضايا- والوقوف بحزم أمام أي تلكؤ أو تباطؤ من أي جهة.

الجانب الأمني والعسكري:

١ - إزالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة لوزارة الداخلية أو لوزارة الدفاع أو مشتركة.

٢ - تتولى وزارة الداخلية تحديد الأماكن التي تقتضي المصلحة الأمنية إقامة نقاط فيها على أن تتعاون مع وزارة الدفاع لتحديد النقاط العسكرية والأمنية المشتركة، وتشكل لذلك الغرض لجنة بقرار من مجلس الوزراء خلال أسبوعين، وتقدم هذه اللجنة مقترحا بالنقاط المقترح إقامتها، ويصدر مجلس الوزراء قرار في ضوء ذلك يحدد الآتي:

أ- النقاط التي تقع تحت مسؤولية وزارة الداخلية.

ب-النقاط التي تقع تحت مسؤولية وزارة الدفاع.

ج- النقاط التي تقع تحت المسؤولية المشتركة.

د- ويبدأ التنفيذ فور إصدار هذا القرار.

٣- يعقد صلح عام بين القبائل، الغرض منه حقن دماء اليمنيين، ويتم بموجبه إنهاء الثار، واعتبار كل من يمارس الأخذ بالثار خارجا عن القانون، وتتولى أجهزة الدولة المختصة اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة ضده.

التنفيذ:

تشكل لجنة من مجلس الوزراء وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية للإشراف على تنفيذ هذا القسم، وتضع اللجنة جدول عمل زمني لأعمالها يقر من قبل مجلس الوزراء.

تقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات:

أ- تجسيد الدستور والقوانين واللوائح في الممارسة وتحديد مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة ورئيس المجلس ونائبه في ممارسة المهام الدستورية، ويعاد النظر في مهام واختصاصات مكتب مجلس الرئاسة وفقا لذلك .

ب- يمنع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المخصصة في الميزانية العامة بشقيها الجاري والتنموي المقرة من قبل مجلس النواب، والمحددة في قانون الميزانية العامة، مع ضرورة التقيد بالصلاحيات المحددة للصرف، وتحدد صلاحيات الصرف لكبار مسؤلي الدولة.

ج- لا يجوز الامتناع أو التباطؤ عن صرف أية اعتمادات مقررة في الميزانية أو التصرف بها من قبل أي جهة غير مختصة وفقا لقانون الميزانية.

د- عدم التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية، والامتناع عن إصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق إرباكا وتميز بين المواطنين وتفقد المستحقين فرصهم في التعيين والترقية.

هـ- إصدار قانون لتحديد مرتبات ومخصصات رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس وأعضاء المجلس، ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم بموجب الدستور.

التنفيـــذ:

أ- التزام فوري من الجميع بالتوقف عن الصرف وعدم التدخل في أعمال الهيئات.

ب- يشكل مجلس الوزراء لجنة لإعداد القوانين واللوائح خلال شهرين.

ثانيا: أسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها:

إن المهمة الرئيسية تكمن في بناء الدولة وإصلاح ما علق بها من تشوهات خلال الفترة المنصرمة..حيث أثبتت تجربة السنوات الماضية منذ إعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م أن طريقة إدارة شئون الحكم شكلت عائقا أمام اندماج النظامين السابقين وبناء دولة الوحدة.

ولذلك فقد توخي حوار القوى السياسية في عمله هذا الخروج من جو الأزمة إلى جو العمل الديمقراطي الجاد الذي يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ويرسخ الوحدة الوطنية . وانطلاقا من ذلك ركزت الوثيقة إلى جانب الأسس والمبادئ العامة

على تحديد هيئات السلطات المركزية والمحلية للدولة وتحديد صلاحياتها ومهامها حتى يمنع التداخل والتدخل الذي يسبب الإرباك والاحتكام إلى الأزمات.

(١) الأسس والمبادئ العامة:

تشكل الأسس والمبادئ العامة التالية أساسا لبناء الدولة وهياكلها سبيلا لإيجاد دولة النظام والقانون والنظام المستقر وضمانة أكيدة للسير في بناء دولة اليمن الحديث المرتكزة على:

١- الإسلام عقيدة وشريعة.

٢- الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر أو عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عبر الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

٣- الجمهورية اليمنية- دولة عربية إسلامية واللغة العربية لغتها الرسمية.

٤- الوحدة اليمنية والنظام الجمهوري.

٥- الوحدة الوطنية أساسا لحماية الوحدة وترسيخ أركانها.

٦- الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. والتعددية السياسية والحزبية.

٧- اللامركزية الإدارية والمالية أساس من أسس نظام الحكم.

٨- حماية الحريات العامة.

٩- احترام حقوق الإنسان.

١٠- حرية العمل النقابي والمهني والإبداع الفكري والثقافي.

١١- تشجيع البحث العلمي في مختلف مناحي الحياة.

(٢) هيئات الدولة:

إن بناء الدولة واستكمال مؤسساتها وهيئاتها المركزية واللامركزية وقوانينها وأنظمتها ولوائحها مهمة رئيسية استهدفها كل المشاركين في لجنة الحوار وكافة المشاريع التي عرضت عليها رغبة في تصحيح مسار تجربتنا الوحدوية والديمقراطية الوليدة وبناء دولة النظام والقانون، دولة المؤسسات . التي تعتمد على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية،لإدارة شئون الدولة اليمنية الواحدة. التي تستوعب مضامين الدولة الوطنية القائمة على قاعدة الحكم المحلي باختصاصاته التنموية والخدمية والإدارية والمالية ينظمها القانون٠

(٢- ١) هيئات السلطة المركزية:

١- مجلس النواب:

هو الهيئة التشريعية للجمهورية اليمنية.. ويجري انتخابه من قبل الشعب بالاقتراع السري والحر والمباشر ويحدد الدستور صلاحيته ومهامه وشروط العضوية وطريقة الترشيح والانتخاب.

٢- مجلس الشورى:

ويتكون من عدد متساوي من الأعضاء يمثلون وحدات الحكم المحلي يتم انتخابهم من قبل مجالس المخاليف .. ويحدد الدستور عدد الأعضاء من كل وحدة إدارية وشروط العضوية وطريقة الترشيح الأساسية والانتخاب كما يحدد اختصاصات ومهام المجلس على النحو التالي:

١- إبداء الرأي في القوانين الأساسية وبشكل خاص ما يتعلق بشئون الحكم المحلي، التي يحيلها إليه مجلس النواب وذلك قبل إصدارها من قبل رئاسة الدولة.

٢- يشارك مع مجلس النواب في انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة.

٣- إبداء الرأي في مشروعات الميزانية العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل إقرارها من قبل مجلس النواب وتحال إليه من الحكومة ويرفع إليها ملاحظاته ومن ثم تحيلها الحكومة لمجلس النواب بعد استيعاب ملاحظات ومقترحات المجلس.

٤- يتولى انتخاب أعضاء المحكمة العليا للجمهورية ويقدم قضاة الجمهورية ضعف عدد المرشحين ويصدر بهم قرار جمهوري.

٥- يتولى انتخاب أعضاء المجلس الإعلامي ومجلس الهيئة العامة للخدمة المدنية وتقدم الحكومة الترشيحات ويصدر بهم قرار جمهوري.

٦- تقديم مقترحات بمشاريع قوانين إلى الحكومة خاصة بشئون الحكم المحلي.

٧- يتولى النظر في قضايا شئون الحكم المحلي المحالة إليه من الحكومة أو المرفوعة من أي مجالس الوحدات الإدارية.

٨- إبداء الرأي في المعاهدات وقضايا الحدود قبل عرضها على مجلس النواب وتحال إليه من الحكومة.

٩- النظر في أية قضايا تحيلها الحكومة إلى المجلس.

٣- رئاسة الدولة:

تمثل رئاسة الدولة السلطة السيادية للدولة وتتكون من مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء ينتخبون من قبل مجلس النواب ومجلس الشورى مجتمعين، وينتخب مجلس الرئاسة رئيسا ونائبا للرئيس من بين أعضائه.

لا تزيد فترة العضوية في مجلس الرئاسة عن دورتين انتخابيتين.

لا يجوز للرئيس ونائبه وأعضاء المجلس ممارسة أي عمل حزبي أثناء شغلهم لعضوية المجلس (ولا ينطبق هذا الحكم على أعضاء مجلس الرئاسة الحالي للدورة الحالية).

ويحدد الدستور صلاحيات ومهام المجلس على النحو التالي:

١ - تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج.

٢ - دعوة الناخبين في الموعد المحدد للانتخابات العامة.

٣- حل مجلس النواب بعد التشاور مع مجلس الوزراء وطبقا للمادة الواردة في الدستور الحالي.

٤ - الدعوة إلى الاستفتاء العام.

٥ - تكليف من يشكل الحكومة وإصدار قرار جهوري بتسمية أعضائها بناء على اختيار رئيس الوزراء المكلف.

٦ - الاشتراك مع الحكومة لمناقشة مشروع بيانها قبل تقديمه لمجلس النواب لتنال بموجبه الثقة.

٧- تلقي تقارير دورية من رئيس الوزراء عن سير تطبيق السياسة العامة للدولة في كل المجالات.

٨- التشاور مع رئيس الوزراء في تسمية أعضاء مجلس الدفاع الذين يرشحون من قبل مجلس الوزراء طبقا للقانون.

٩- يصدر القوانين التي يقرها مجلس النواب.

١٠ - حق طلب إعادة النظر في أي قانون أقره مجلس النواب.

١١ - توقيع قرارات التعيين والترقية والعزل لكبار قادة القوات المسلحة والأمن من رتبة عقيد وما فوق وبعد موافقة مجلس الوزراء.

١٢ - التصديق على قرارات مجلس الوزراء القاضية بإنشاء الرتب العسكرية أو منح النياشين والأوسمة التي ينص عليها القانون.

١٣ - الإذن بحمل النياشين التي تمنح من دول أخرى.

١٤- إصدار قرارات بقانون في غياب المجلس بناء على اقتراح من مجلس الوزراء وفي حالات استثنائية لا تحتمل التأخير ولا تتعارض مع الدستور وعلى أن تعرض على المجلس في أول اجتماع له بعد صدور القرار.

١٥- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي يوافق عليها مجلس النواب.

١٦- إنشاء البعثات الدبلوماسية وتعيين و استدعاء السفراء بعد موافقة مجلس الوزراء.

١٧- اعتماد الممثلين للدول والهيئات الأجنبية.

١٨- منح حق اللجوء السياسي.

١٩- إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة وفقا للقانون.

مهام وصلاحيات الرئيس:

- يقوم الرئيس بالمهام والصلاحيات التالية استنادا على مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة:
- يرأس اجتماعات مجلس الرئاسة.
- يمثل الجمهورية في الخارج ويوقع على وثائق اعتماد السفراء ويستقبل سفراء البلدان الأخرى.
- يوقع القوانين.
- يوقع على قرارات مجلس الرئاسة.
- طلب التقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة حول المسائل المتعلقة بتنفيذ مهام الحكومة.
- يوقع على القوانين بقرارات والقرارات الجمهورية ومعه رئيس الوزراء.
- يرأس مجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب.

مهام وصلاحيات نائب الرئيس:

- يقوم نائب الرئيس بالمهام والصلاحيات التالية:

- يعاون الرئيس في مهامه وعلى وجه الخصوص يتولى:

- مهام الرئيس في حالة غيابه خارج الجمهورية أو في حالة مرض يقعده عن ممارسة مهامه.

- طلب التقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة في المسائل المتعلقة بشئون الحكم المحلي.

- نائباً لرئيس مجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب.

مهام أعضاء مجلس الرئاسة:

- المشاركة في أعمال المجلس.

- يتولى بقية أعضاء مجلس الرئاسة مساعدة الرئيس ونائبه وفقا للائحة داخلية تنظم عمل المجلس.

٤ - الحكومة:

مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة.. ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة، وتختص الحكومة على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية بالشئون الخارجية والقوات المسلحة والأمن العام والعملة والموارد السيادية، ورسم السياسة المالية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقتراح مشاريع القوانين والإشراف على تنفيذها.

الحكومة مسئولة مسئولية كاملة وجماعية أمام مجلس النواب.

٥ - السلطة القضائية:

وتتكون من المحكمة العليا للجمهورية والمحاكم التي يحددها القانون ومن النيابة العامة وتتمتع السلطة القضائية باستقلال كامل، ويتم انتخاب أعضاء المحكمة العليا من قضاة ومحامين مؤهلين وممارسين في شئون الشريعة الإسلامية والقانون من قبل مجلس الشورى ولمرة

واحدة حتى يبلغ القاضي احد الأجلين أو يسئ إلى شرف المهنة ففي هذه الحالة يفصل ولا يسمح له بالعمل في مجال القضاء مرة أخرى ويحدد الدستور والقانون مهامها وصلاحياتها وطريقة انتخابها وعزلها.

(٢ - ٢) الحكم المحلي:

إن نظام الحكم المحلي المراد إقامته يعتمد على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية في ظل الدولة اليمنية الواحدة وعلى مبدأ المشاركة الشعبية الواسعة في الحكم ومبدأ النهج الديمقراطي، المعزز للوحدة الوطنية حيث يمارس مواطنو الجمهورية بكل تقسيماتها الإدارية.. حقوقهم وواجباتهم الدستورية بطريقة تمكنهم من التنافس الإيجابي لبناء صرح الدولة اليمنية الواحدة من خلال ازدهار وحداتهم الإدارية،، اقتصاديا واجتماعيا وإقامة ميزان العدالة وسيادة الأمن والاستقرار والرخاء.

١ - التقسيم الإداري:

يقوم الحكم المحلي على قاعدة تقسيم إداري جديد للجمهورية اليمنية تتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية القائمة ويعاد فيها دمج البلاد دمجا كاملا تختفي فيه كافة مظاهر التشطير، وتؤكد على الوحدة اليمنية والوطنية واليمن الجديد، ويرتكز هذا التقسيم على أسس علمية تراعي الأسس السكانية والجغرافية ومجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للسكان. مشكلا في ذلك قاعدة أساسية للتنمية المتوازنة انطلاقا من ذلك تقسم الجمهورية إلى وحدات إدارية تسمى مخاليف وتشكل كل من صنعاء العاصمة السياسية وعدن العاصمة الاقتصادية والتجارية- وحدات إدارية (أمانة عامة) مستقلة، وذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ولها مجالسها المنتخبة وفق أسس وضوابط يحددها القانون، وعلى أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة.

٢- صلاحيات الحكم المحلي:

يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة والحرة والمتساوية لهيئاته ويتم انتخاب مجالس الحكم فيها. ويتمتع بصلاحيات إدارية ومالية كاملة تمكنه من إدارة شئون الوحدة الإدارية والتنموية والخدمية على قاعدة التنافس الايجابي في إطار الوحدة على أن تنعكس مهمة بناء الدولة في انتقال مركز الثقل في عدد من قضايا إدارة شئون الإدارة المركزية إلى أجهزة الحكم المحلي ويتلخص في التالي:

أولا: الشئون المالية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية:

١ – الشئون الإدارية:

يدير الحكم المحلي في الوحدات الإدارية شئون المواطنين العاملين فيه على مستوى الوحدات الإدارية ويعتبر مسئولا مسؤولية كاملة عن قضايا العمل والتعليم والصحة والبلديات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والنشاطات والفعاليات الثقافية الأخرى داخل الوحدة الإدارية وفقا للسياسة العامة للدولة .كما يتولى شق الطرقات وتخطيط المدن والبناء وغير ذلك من الأعمال التي لا تدخل ضمن نطاق الوظائف السيادية للدولة، وتنظيم العلاقة مع الجهات المركزية فيما يخص هذه الأنشطة على أساس :

١ – التخطيط العام والإشراف الرقابي مهمة الإدارة المركزية.

٢ – التخطيط على مستوى الوحدة الإدارية وكذا المشاركة في التخطيط العام ومسؤولية كاملة في التنفيذ مهمة الحكم المحلي.

٢ – الشئون المالية:

إن نظام اللامركزية في الجانب المالي يعد من أسس الحكم المحلي ينبغي أن يتمخض عنه كفاءة عالية في تعبئة الموارد المالية،وكفاءة أعلى في الاستخدام.

ولمزيد من الوضوح لا بد من التمييز في هذا الباب بين الموارد التي تقع ضمن اختصاص الحكم المحلي وتلك التي تقع ضمن نطاق موارد السيادة وتتمثل في:

أ– الموارد السيادية:

- عوائد الجمارك.
- ضرائب الدخل على أرباح الشركات العاملة على مستوى الجمهورية.
- موارد النفط والغاز والثروات المعدنية والسمكية.
- أية موارد أخرى ذات طبيعة سيادية ويحددها القانون.

موارد المياه: تعتبر موارد المياه من الموارد السيادية وعليه فإن تنميتها والاستفادة العقلانية منها ضرورة من ضرورات الحياة وفق أسس وضوابط يحددها القانون ويتضمن تحديد وتوضيح حدود المسؤولية المركزية والمحلية تجاهها اختصاصات الحكم المحلي في الوحدات الإدارية حتى تحدد طبيعة التعامل معها وطريقة الاستفادة منها.

ب- الموارد المحلية:

الرسوم المحلية، التي يصدر بها قرار من مجلس الوحدة الإدارية وفقا لقانون يحدد صلاحيات وأسس ومجالات إصدار القرارات والأنظمة من قبل المجالس المحلية.

ضرائب كسب العمل والمهن الحرة والأنشطة التجارية المختلفة في إطار الوحدة الضرائب والرسوم على الشركات المسجلة والعاملة في إطار الوحدة الإدارية.

عوائد النشاط الاقتصادي في إطار الوحدة الإدارية :

- الزكاة.
- الضرائب والرسوم على القات.
- الضرائب العقارية.
- رسوم المرور والمواصلات والأراضي.
- ضريبة حماية البيئة.
- الدعم المقدم من الميزانية المركزية.

وهذا التحديد لا يعد حصرا نهائيا وإنما على سبيل الإيضاح فقط، ويحدد القانون الموارد السيادية والمحلية أما فيما يخص الإنفاق، فيتضمن الإنفاق الذي يرد في الميزانية السنوية للوحدة الإدارية، بنودا تتعلق بالخدمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية للوحدات العامة الداخلة في نطاق الوحدة الإدارية وغيرها من الأنشطة التي تدخل في نطاق اختصاصاتها، ويخرج من بنود الإنفاق المحلي تلك الممولة مركزيا كمشاريع الطرقات الرئيسية والمواصلات التي تربط بين الوحدات أو المشاريع الإستراتيجية كالنفط أو الغاز- والمعادن المهمة.

ينشئ البنك المركزي فروعا له في مختلف الوحدات الإدارية، بصفته بنك البنوك تتولى بدورها جانبا من وظائفه الرئيسية باستثناء:

الديون الخارجية، الإصدار، إقراض الدولة.

٣- الشئون الاقتصادية:

تتنافس الوحدات الإدارية في إطار {سياسة الحرية الاقتصادية} بتكوين قاعدتها الاقتصادية بمكوناتها المعروفة.. الإنتاج، التوزيع، فرص الاستثمار وتحسين الخدمات الاجتماعية والرعاية للمواطنين في الوحدة الإدارية ومثل هذا التنافس سيحفز أجهزة الحكم المحلي على تقديم النموذج الأفضل المسئولة عنه مباشرة وسيكون الأداء هنا مرتبطاً بمستوى اضطلاع هذه الأجهزة بعملها ومسؤوليتها ولن تتهرب سلطات الحكم المحلي من مسؤوليتها في حالة عجزها بإلقاء التبعة على السلطة المركزية كما هو الحال عندما تختلط المسؤولية.

إن الحكومة ستتفرغ للتخطيط في إطار الأهداف الرئيسية العامة وكذا مراقبة التنفيذ وسيسهل مهامها عاملان:

١ - أن الأهداف العامة التي سترسمها ستقوم على أساس حاجة الوحدة الإدارية.

٢- أن الرقابة على التنفيذ ستبدأ أيضا من داخل هذه الوحدات الإدارية بسبب رقابة الناخبين وسيضمن ذلك تحقيق الأهداف المرسومة.

٤- الشرطة والأمن:

يكون الأمن من مهام الحكم المحلي المباشرة في الوحدات الإدارية المختلفة، وتتولى الوحدات الإدارية إدارة قوة الشرطة والأمن الخاصة بها في إطار الخطة الأمنية العامة للدولة، وتمارس مهامها وفقا للضوابط والأسس التي تضعها وزارة الداخلية. وتأتمر تلك الوحدات بأمر السلطات المحلية ويتم تسليحها بشكل موحد تحدد وظائفها وحقوقها وفقا للقانون:

أما قوامها فيعتمد على حاجة كل وحدة إدارية. وتتولى السلطة المحلية المسؤولية المباشرة للأمن في نطاق الوحدة الإدارية. وتنسق خطة الأمن العام التي تشرف عليه وزارة الداخلية النشاط الأمني فيما بين الوحدات الإدارية وتراقب النشاط الأمني في كل الوحدات الإدارية وفقا للقانون.

٥- التعليم:

أ- يتم وضع سياسة تعليمية واحدة للجمهورية اليمنية .. وتتولى مجالس الحكم المحلي في الوحدات الإدارية، تنفيذ ذلك على قاعدة التفاعل الإيجابي فيما بينها لتقديم النموذج سواء فيما يتعلق بالمؤسسة أو مخرجات التعليم.

ب- المعاهد التقنية والفنية ومعاهد ومراكز التأهيل مسؤولية مباشرة للحكم المحلي بما في ذلك تأهيل المعلمين والعناية بهم وتوفير حاجة المدارس منهم.

ج- مدارس تحفيظ القرآن ونشرها مسؤولية الحكم المحلي.

د- التعليم العالي : يتقيد الحكم المحلي بخطة وسياسة التعليم العالي ومتطلبات التنمية في الحقول المختلفة في الجمهورية.

٦- الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى:

أ- فيما عدا مكافحة الأوبئة على صعيد البلاد كلها وإتباع سياسة دوائية وطنية بمعايير موحدة فإن الاهتمام بالصحة والأطباء والإشراف على المستشفيات والوحدات الصحية، ووضع

نظام لتسييرها ومنح التراخيص والرقابة على العيادات الخاصة والمختبرات والمراكز العلاجية وتشجيعها وتعيين الكادر المتخصص هي مهمة الحكم المحلي.

ب- تنطبق نفس المعايير في علاقة الأجهزة المركزية بأجهزة الحكم المحلي في مجال الخدمات والأنشطة الاجتماعية الأخرى والعاملة فيها.

٧- نظام الخدمة المدنية في إطار الوظيفة العامة ونظام العمل:

١ - يخضع جميع العاملين في الخدمة المدنية وخارجها لقوانين واحدة.

٢ - تطبق هذه القوانين في إطار الوحدات الإدارية بحيث يترك نظام التحفيز في إطارها للحكم المحلي ووفقا لحاجاتها وظروفها.

٣- تحتفظ الوحدات الإدارية وما يتفرع عنها بأرشيفها الخاص بسجلات العاملين وتمارس صلاحية كاملة فيما يخص التوظيف والترقية والفصل والإحالة للمعاش والإجازات وقرارات التأهيل الداخلي والخارجي الذي يمارس وفقا للخطة العامة للدولة وغير ذلك من القضايا التي ينظمها القانون.

٤ - للسلطة القضائية نظامها المستقل.

ثانيا: التكوينات الإدارية في الوحدات وهيئات الحكم:

١ - يدير الحكم المحلي مجالس منتخبة من الشعب تمتلك سلطة القرار الإداري والإشراف والمحاسبة والرقابة على أداء أجهزة الحكم المحلي في الوحدات الإدارية التابعة له وتنظم بقانون.

٢ - يشكل في المخلاف مكتب تنفيذي ينتخبه مجلس الحكم المحلي في المخلاف من بين أعضائه أو من خارجه، يرأسه رئيس منتخب من قبل مجلس الحكم المحلي ويصدر به قرار جمهوري ويحدد القانون تسمية الهيكل التنظيمي للمكتب وفقا لما تقتضيه طبيعة المهام المناطة به.

٣- قرارات مجلس الحكم المحلي ملزمة داخل نطاق الوحدة الإدارية له.ولا يجوز أن يتخذ قرارات تتعدى نطاق حدوده الإدارية.

٤- قرارات الحكومة ملزمة لهذه المجالس شريطة أن لا تتعارض مع الصلاحيات القانونية المناطة بالحكم المحلي ويبين القانون طريقة الرقابة وحدودها وصلاحياتها.

٥- القوانين التي يتخذها ويقرها مجلس النواب وتصدرها رئاسة الدولة ملزمة للعمل بها في جميع مجالس الحكم المحلي في الجمهورية.

٦- يتمتع جميع المواطنين اليمنيين بحقوق متساوية وكاملة في جميع الوحدات الإدارية بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح لهيئات مجالس الوحدات الإدارية حيث يؤخذ معيار المولد أو الإقامة للمواطن كأساس في ممارسة هذا الحق، وفقا للقانون.

٧- تتكون كل المخاليف من وحدات الحكم المحلي من عدد من الوحدات الفرعية الإدارية. وتنظم صلاحيات هيئاتها المنتخبة بما يتفق ومضمون الحكم المحلي وتسمى : ألوية- مديرية- ناحية- بحسب التسلسل وتحدد لهذه الهيئات مهام وصلاحيات تنفيذية في برامج وخطط المخلاف ومهام بلدية خاصة بكل وحدة إدارية فرعية.

٨- تنتخب مجالس الوحدات الإدارية الأدنى رؤساء وأعضاء مكاتبها التنفيذية ويصدر برؤساء المكاتب قرار من رئيس الوزراء.

(٢-٣) إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة:

إن إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة تعتبر واحدة من القضايا الرئيسية، وتتبع القوات المسلحة مباشرة الحكومة، ولا يجوز إنشاء أي قوة عسكرية أو شبه عسكرية تتبع أي جهة أخرى، ويتم إعداد الخطة العامة لإصلاح ودمج وإعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة وفق المبادئ والأسس التالية:

أ- القوات المسلحة اليمنية قوات دفاعية مسؤلة عن حماية الحدود البرية والبحرية والجوية للجمهورية اليمنية والدفاع عن السيادة الوطنية.

ب- ضرورة ضبط ميزانية وزارة الدفاع بما يمكنها من أداء دورها وفقا لمقتضيات الدفاع عن الجمهورية اليمنية

ت- يحدد حجم القوات المسلحة، موزعة على أنواع الثلاثة الفروع: البرية،البحرية، الجوية ولا يسمح ببقاء قوة أو إنشاء أي وحدة خلافاً لذلك وخارجا عن الثلاثة الفروع المحددة.

ث- تحديد التشكيلات المطلوبة للقوات المسلحة والملائمة لمسرح العمليات وفقا لما تقره جهات الاختصاص ضمن الشروط ومتطلبات الدفاع عن السيادة واستقلال الجمهورية اليمنية.

ج- استكمال المؤسسة المادية والبشرية للتشكيلات المقترحة بعد تحديدها من خلال إعادة تركيب وتنظيم التشكيلات الحالية.

ح- يتم تموضع القوات المسلحة بعد تحديد حجمها وتشكيلاتها واستكمال مؤسساتها المادية والبشرية بحسب الأولوية التالية:

١ - تموضع الوحدات في المناطق الحدودية.

٢ - تأمين مواقع النشاط الاقتصادي للشركات العاملة.

٣- إعادة تنظيم وتموضع ما تبقى من وحدات في مناطق عمق بحسب الحاجة وكاحتياطي وانسجاما مع مبدأ تقليص حجم القوات المسلحة الحالي وصولا إلى الحجم المحدد تعتمد الأسس التالية:

١ - الإحالة للمعاش حسب قانون شروط الخدمة وقانون المكافآت والمعاشات.

٢ - فتح باب الاستقالة، والمعاش الاختياري المبكر.

٣- إحالة العسكريين العاملين في المؤسسات الحكومية المدنية من قوام القوات المسلحة وتثبيتهم في المؤسسات المدنية التي يعملون بها.

خ- تنفيذ قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بمنع العمل الحزبي في القوات المسلحة والأمن.

د- تقسيم الجمهورية إلى مناطق عسكرية.

ذ- تعاد صياغة قانون شروط الخدمة في القوات المسلحة والأمن ليؤكد على:

١ - العمل في القوات المسلحة حق وواجب وطني على كل أبناء اليمن ولابد أن يتمثل هذا المبدأ في تركيب القوات المسلحة دون أي تمييز أو تفضيل.

٢ - تحدد الفترة الزمنية التي يقضيها كبار قادة القوات المسلحة والأمن في الوظائف القيادية بخمس سنوات.

٣- أن تكون القوات المسلحة نموذجاً للوحدة الوطنية ويحدد ملاكاتها على أساس الكفاءة والخبرة بحيث تصبح مثالاً للوحدة الوطنية بعيد عن كل المؤثرات الحزبية، السياسية، والانتماءات الأسرية، والقروية، والمناطقية، والسلالية، والمذهبية ويعاد تنظيمها وفقاً لهذه الأسس حتى لا توجد وحدة عسكرية خاضعة للمؤثرات المشخصة أعلاه.

(٢ - ٤) الإعلام الرسمي:

تشكل هيئة وطنية من العناصر الوطنية الإعلامية الكفؤة للإشراف عليه والتخطيط للأجهزة الإعلامية الرسمية تحل محل الوزارة ضمانا لخدمتها لصالح المجتمع بعيدا عن التمييز لأي طرف سياسي وبما يمكنها من أداء دورها الإعلامي والتثقيفي وخدمة رسالتها.

(٢-٥) التربية والتعليم:

التأكيد على توحيد المناهج الدراسية في جميع المدارس والكليات والمعاهد وإزالة كل ما لحق بالمناهج من تشويهات والسعي الحثيث لتحديث المناهج العلمية لتواكب العصر والعمل على إعداد جيل يمني موحد العقيدة والرؤى الوطنية والقومية.

(٢-٦) المجلس الأعلى للأمن القومي:

١- يشكل مجلس أعلى للأمن القومي بالجمهورية اليمنية تحدد مهامه في إجراء الأبحاث والدراسات وإعداد التوصيات لرئاسة الدولة والحكومة بهدف حماية السيادة الوطنية وتوطيد علاقة بلادنا بالوطن العربي والعالم على ضوء الوضع العالمي الجديد والمتغيرات فيه ويدرس ويبحث بعناية لتجنيب بلادنا من التعرض للكوارث والأزمات والاهتزازات الزاحفة على معظم بلدان العالم الثالث.

٢- توضع للمجلس مهام ولوائح لضبط نشاطه وينشأ بقانون.

٣- يتكون من مختصين في الشؤون السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

(٢-٧) جهاز الرقابة والمحاسبة:

ينبغي تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كهيئة رقابية مستقلة عن السلطة التنفيذية وترتبط بالسلطة التشريعية مباشرة وتلتزم بعلنية تقاريرها ويكون للحكومة أداتها في الرقابة المسبقة واللاحقة لأداء الأجهزة التنفيذية المركزية والمحلية.

- يشترط أن يتوفر في أجهزة الرقابة وجود عناصر قوية وكفوءة ومحايدة ويكون بمقدورها الصمود أمام كافة الضغوط وتصمد في وجه أي محاولة تعترض تأدية مهامهم في هذا الجانب أو تسخرها لأغراض سياسية أو محسوبية.

(٢-٨) الإصلاح في مجال الوظيفة العامة:

إن الإصلاح في جانب الإدارة والوظيفة العامة لابد أن يخضع لدراسة الأوضاع الراهنة بصورة عميقة بدءاً بقواعد النظام مروراً بإجراءاته العملية وصولاً إلى قياسات الأداء ولما كانت الإدارة أساسها الإنسان لأنه العنصر الفاعل والمؤثر فيها فإن الإصلاح ينبغي أن يتوجه إليه في الدرجة الأولى لإعداده وبنائه إلى جانب إعادة صياغة الأنظمة واللوائح والقواعد العملية وفق المبادئ التالية:

١- الوضوح والبساطة في الأنظمة لتسهيل فهمها وتطبيقها.

٢- تحديد دقيق وسليم للواجبات والمسؤوليات والصلاحيات.

٣- وضع قواعد ثابتة لتفويض الصلاحيات من الأعلى إلى الأدنى على كل المستويات المركزية والمحلية.

٤- إعداد اللوائح الإدارية وأنظمة العمل بدقة.

٥- إعداد دليل عمل بإجراءات المعاملات الخاصة بالمواطنين في مختلف المجالات.

وإضافة إلى أهمية إعداد الأنظمة فإن الاهتمام بالعنصر البشري في الإدارة يقتضي العمل بما يلي:

أ- تكثيف عملية التدريب المستمرة للقدرات العلمية والعملية للقيادات والكوادر الإدارية.

ب- توفير البيئة المناسبة للعمل والاهتمام بإيجاد فرص عمل جديدة.

ت- تحييد الإدارة واعتبار الوظيفة العامة حق وواجب وتخضع التعيينات في جميع المناصب الإدارية لشروط الخدمة المدنية واللوائح والنظم والقوانين النافذة ويعتبر نواب الوزراء وما فوق مناصب سياسية.

ث- إنشاء محاكم إدارية متخصصة تبت في قضايا المخالفات الإدارية خلال فترة أقصاها ستة أشهر من توقيع هذه الوثيقة.

ج- تشكل هيئة عامة للخدمة المدنية بدلا عن الوزارة تتبع مجلس الوزراء.

ثالثا: الاقتصاد والتنظيم المالي:

إن عدم استكمال بناء الدولة أثر تأثيرا مباشرا على الوضع الاقتصادي والمالي وكان من أبرز عوامل غياب الوحدة المؤسسية للدولة بقاء البلاد دون سياسة اقتصادية ومالية محددة وواضحة تنظم هذا الميدان الحيوي والمهم، وكان لغياب السياسة الاقتصادية الواضحة منذ اليوم الأول لولادة تجربتنا الوحدوية الديمقراطية بالرغم من أن السياسة المعلنة كانت (الحرية الاقتصادية) إلا أن تلك السياسة لم تستكمل حلقاتها لتمكين الاقتصاد من النمو في إطارها فكان الاضطراب والقلق وحلت الفوضى محل التنظيم وأصبح الإنفاق العام في ظل غياب

وحدة الإرادة السياسية والقرار الحاسم أحد مصادر تقوية الفوضى التي عكست نفسها على العملية الوطنية وأدت إلى تدهور قوة الريال الشرائية وتعثر الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة وطغت موجة الغلاء وتراجعت القيمة الحقيقية للأجور ومداخيل السكان أمام تحول الأسعار التي حكمتها تدهور قيمة العملة الوطنية بالإضافة إلى هذا وذاك طغيان العجز في الميزانية العامة، من هنا تأتي عملية إصلاح الأوضاع الاقتصادية في إطار سياسة الحرية الاقتصادية ومن خلال عدد من الإجراءات العاجلة بوقف التدهور أمر في غاية الأهمية وانطلاقا من ذلك كله وحرصا على الخروج بسياسة متكاملة تتداخل وتتكامل مع عملية إصلاح بنية الحكم كلها نجد ضرورة إتباع الخطوات التالية:

١ – التقيد بموازنة عامة للدولة محددة لأوجه الإنفاق والموارد يتم خلالها التخلص من العجز المتصاعد الناشئ عن الفجوة التمويلية الكبيرة بين الإنفاق و الموارد من خلال التركيز على زيادة الموارد وتقليص الإنفاق وتنظيمه في حدود الحاجة الضرورية.

٢ – العمل بموجب خطط متوازنة للتنمية وبرنامج استثماري سنوي لتأمين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

٣– إصلاح النظام النقدي لوقف تدهور العملة الوطنية وتفعيل وظيفة البنك المركزي في ذلك وتنظيم وظائفه بما لا يتعارض مع وظائف البنوك التجارية واتخاذ الإجراءات الضرورية والعملية لصيانة العملة بما في ذلك إصدار العملة الجديدة المتفق عليها وتنظيم الصرافة ومكافحة التزوير للعملة.

٤ – مكافحة الفساد والرشوة والتسيب الإداري والكشف عن مهربي السلع والأسلحة والمخدرات ومحاسبتهم طبقا للقوانين النافذة.

٥ – تنفيذ القرارات الخاصة بإقامة المنطقة الحرة في عدن على أن يبدأ المشروع في الإجراءات التنفيذية فورا حتى تستكمل كافة الإجراءات في نهاية هذا العام الجاري.

٦- تنظيم نشاط المؤسسات والشركات العامة والرقابة عليها وخاصة فيما يخص نشاطها المؤثر على النقد الأجنبي الذي تلجأ إليه لتمويل أنشطة أصبحت مصدر استنزاف للاقتصاد.

٧- اتخاذ قرار سريع تعامل بموجبه خامات الصناعة الوطنية الأساسية ومدخلات الزراعة والأسماك وغيرها من الأنشطة الإنتاجية أسوة بالمواد الغذائية التي يمولها البنك المركزي لوقف تصاعد أسعارها وتدهور هذا النشاط الحيوي للاقتصاد الوطني.

رابعا: تعديل الدستور:

نظرا لأهمية الدستور كوثيقة بالغة الأهمية في حياة شعبنا في حاضره ومستقبله يتم ما يلي:

١- الالتزام بالدستور الحالي حتى يتم تعديله.

٢- لتنفيذ ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق وما يتطلبه من تعديلات دستورية يتم العمل الجاد لإجراء التعديلات الدستورية خلال فترة ثلاثة أشهر ولا تتجاوز خمسة أشهر وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء وأطراف حوار القوى السياسية وبعض المختصين من جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية لوضع مشروع للتعديلات الدستورية آخذة في الاعتبار مسودة مشروع التعديلات بما لا يتعارض مع المبادئ والأسس العامة والمهام والصلاحيات المحددة للهيئات وطريقة تكوينها في وثيقة عهد واتفاق أطراف حوار القوى السياسية وتتفرغ اللجنة لهذه المهمة تفرغا كاملاً حتى تتمكن من إنجاز عملها في الفترة الزمنية المحددة.

٣- إعادة النظر في النظام الانتخابي البرلماني والمحلي بصورة شاملة وعلى وجه الخصوص الانتخاب بالقائمة النسبية على ضوء دراسة علمية تراعي التجربة اليمنية والتجارب الإنسانية الأخرى ويعاد النظر في قانون الانتخابات على ضوء نتائج هذه الدراسة.

خامسا: آلية التنفيذ:

لضمان تنفيذ ما جاء بهذه الوثيقة الوطنية التي تستهدف تصحيح مسار الوحدة وبناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون لابد من حشد كل الطاقات الوطنية الرسمية والشعبية لذلك وعليه يمكن اعتماد الآلية التالية:

١ - إعطاء الحكومة كافة الصلاحيات وعدم التدخل في أعمالها وبما يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها.

٢ - تضع الحكومة جداول زمنية لانجاز المهام المحددة خلال شهر.

٣- كل ما ورد بهذه الوثيقة ويتطلب تعديلا دستوريا يعمل به فور إقرار التعديلات الدستورية على أن يتم التحضير المتوازي لبعض المهام مع إعداد مشروع التعديلات الدستورية أما القضايا التي لا تتطلب تعديلا دستوريا فتنفذ فورا.

٤ - علانية الإجراءات التي تتخذها الحكومة فيما يخص تنفيذ هذه الوثيقة وبيان الحكومة.

٥ - عقد مؤتمر صحفي كل شهر يحدد التقدم في تنفيذ المهام ويعين ناطق رسمي باسم الحكومة.

سادسا: آلية المتابعة:

١ - تتولى لجنة حوار القوى السياسية مهام المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها وثيقة(عهد واتفاق بين أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة).

٢ - تصدر قرارات تنفيذية بمنح اللجنة بما يلي :

أ- حق الحصول على المعلومات من أي جهة كانت وبشكل خاص فيما يساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

ب- حق استخدام وسائل الإعلام لنشر بياناتها التي تتعلق بتوضيح سير تنفيذ الوثيقة والعوائق التي تقف أمامها والمتسببين في تعطيلها سواء كانوا أشخاصاً أو هيئات.

جـ- توفر الحكومة للجنة متطلباتها المكتبية والإدارية التي تساعدها على أداء دورها.

سابعا: الترتيبات والظروف الأمنية المطلوب توافرها للتوقيع على الاتفاقية وبدء تنفيذها:

تشكل لجنة من أطراف الحوار وذلك للقيام بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الأمنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاقية وضمانات مباشرة التنفيذ بالتنسيق مع الرئيس والنائب ويحدد الموعد على ضوء الترتيبات التي يتفق عليها.

خاتمة :

إن إنجاز هذه الوثيقة بالاتفاق على ما ورد فيها يشكل أساساً قوياً لإصلاح أوضاع بلادنا السياسية والاقتصادية ويخرجها من كافة أزماتها المتلاحقة التي عرفتها وعطلت إمكانياتها وإخضاعها للقلق والاضطرابات.

نعم إن إنجاز عمل كهذا يتطلب إرادة سياسية قوية موحدة القول والفعل بالعمل والحركة والوفاء بالوعد والصدق والالتزام ولا تأخذها في الحق لومة لائم طالما وهدفنا هو صيانة الوحدة وحماية الجمهورية والحفاظ على مسيرتنا وخيارنا الديمقراطي وتأكيد رغبة شعبنا في تحقيق أهدافه في أمن الإنسان واستقراره ورخائه.

ومن الله نرجو التوفيق وهو من وراء القصد.

الفصل الرابع

المواقف الإقليمية والدولية تجاه الوحدة اليمنية

حظيت الوحدة اليمنية باهتمام إقليمي ودولي كبير ينطلق من أهمية ومكانة الجمهورية اليمنية وتأثيرها على مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية في محيطها الإقليمي والدولي، ولهذا لاقت اتفاقية الوحدة الاندماجية قبولاً كبيراً وصدىً واسعاً، انعكس أثره على المواقف الإقليمية والدولية أثناء حرب الانفصال في صيف عام ١٩٩٤م وما تلاها من مضاعفات سلبية ازدادت حدتها يوماً بعد يوم، حتى ظهرت على السطح حركات شعبية مطلبية لم تلق الاهتمام المطلوب من قبل نظام الحكم العائلي فارتفع سقف تلك المطالب ليصل إلى حد المطالبة بفك الارتباط أو الانفصال أو الفدرالية في أضعف حدود توقعات أصحاب تلك المطالب، واضعين نصب أعينهم ما يزعمونه مواقف إقليمية ودولية تساند مثل هذه المطالب الانفصالية.

ولّما كانت تلك المواقف الإقليمية والدولية ليس كما يزعمون، لا بد لنا ونحن نتحدث عن هذه القضية المهمة أن نستعرض المواقف المتمثلة في القرارات والبيانات والمساعي والمبادرات التي صدرت بشأن الأوضاع في الجمهورية اليمنية منذ عام ١٩٩٤م وحتى آخر قرار بعد قيام الثورة الشبابية الشعبية السلمية وذلك على النحو التالي:

القسم الأول

القرارات الصادرة بشأن حرب الانفصال

أولاً: قرار الجامعة العربية رقم (٥٤٠٩) بشأن تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية (١) :

إن مجلس الجامعة العربية بعد اطلاعه على مذكرة جمهورية مصر العربية بتاريخ ٦ مايو ١٩٩٤م وعلى مذكرة الأمانة العامة، وفي ضوء المناقشات التي دارت في اجتماع المجلس يقرر:

أولاً: التأكيد على البيان الصادر عن مجلس الجامعة في دورته العادية (١٠١) والمتضمن تأكيد اهتمامه وقلقه الشديدين للتطورات الجارية في الساحة اليمنية ويهيب بالقيادات السياسية اليمنية مضاعفة جهودها لحل الخلافات بما يعزز الوحدة ويسهم في إشاعة الاستقرار في اليمن والأمن في المنطقة عموماً، ويعتبر المجلس أن الوحدة في اليمن مكسب وطني وإنجاز قومي يتعين الحفاظ عليه ودعمه.

ثانياً: تكليف الأمين العام لجمعة الدول العربية لمواصلة بذل مساعيه الحميدة مع الجمهورية اليمنية وبالتشاور مع الدول الأعضاء لوقف الاقتتال فوراً ووضع حد لتدهور الأوضاع في اليمن حفاظاً على وحدته.

ثالثاً: تظل الدورة غير العادية في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات في الجمهورية اليمنية على ضوء المساعي المبذولة من الملوك والرؤساء العرب واتصالات الأمين العام الرامية إلى إنهاء الخلافات. (قرار رقم ٥٤٠٩ الدورة غير العادية في ٧ مايو ١٩٩٤م).

---

1 – انقسمت المواقف العربية بين تيارين أحدهما أيّد بقوة مسلك حكومة صنعاء، وضم دول العراق والسودان وقطر وإلى حد ما الأردن وليبيا وسوريا وتعود أسباب هذا التأييد إلى مزيج من الاعتبارات التاريخية والأيديولوجية والتقارب في المفاهيم والمصالح، أما التيار الثاني وضم دول الخليج الخمس فيما عدا قطر إلى جانب مصر، فرفض مسلك حكومة صنعاء، وتعاطف نسبياً مع موقف الحزب الاشتراكي وفي ظل هذا الانقسام جاء التحرك المصري الذي يعد ممثلاً لفريق الدول العربية التي رفضت أسلوب حكومة صنعاء في الحسم العسكري.

ثانياً- قرار مجلس الأمن الرقم (٩٢٤) لسنة ١٩٩٤م، والذي اتخذه بالإجماع في جلسته الرقم (٣٣٨٦) المنعقدة بتاريخ ١ يونيو ١٩٩٤م، وجاء نص القرار كالتالي (١).

إن مجلس الأمن وقد نظر في حالة الجمهورية اليمنية، وإذ يأخذ في اعتباره مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يساوره بالغ القلق إزاء موت المدنيين الأبرياء الفاجع، وإذ يقدر الجهود التي تبذلها الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول المجاورة، والدول المعنية الأخرى في سبيل المساهمة في حل الصراع بالوسائل السلمية، وفي ضمان إحلال السلم، والاستقرار في الجمهورية اليمنية، وإذ يرى أن استمرار الحالة يعرض السلم، والأمن في المنطقة للخطر.

---

1 - يمكن إجمال الاهتمام الدولي بالأزمة السياسية في اليمن في إطار حرص هذه الدول على حل الأزمة بشكل يحفظ الوحدة والديمقراطية في اليمن، وبرز في هذا السياق تصريحات عن وزراء خارجية كل من، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وألمانيا التي تؤكد جميعها على ضرورة حل الأزمة في اليمن عن طريق الحوار والتفاهم بين أطرافها، وبالرغم من أن الأزمة اليمنية انطوت على أعمال قتال مفتوحة، فإن المواقف الدولية، خاصة من قبل القوى الكبرى تحددت في ضوء الاعتبارات الإستراتيجية بعيدة المدى، ولم تتأثر كثيراً بأحداث القتال اليومية الجارية، وكان قوام هذه الاعتبارات من المنظور الغربي، هو أن جنوب الجزيرة لا يحتمل العودة مرة أخرى إلى صيغة الدولتين المنفصلتين، بما يعنيه ذلك من احتمالات أكبر لعدم الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل، ومن هنا اجتمعت المواقف الغربية الأوروبية والأمريكية إلى جانب الموقفين الروسي والياباني على تأييد صيغة الوحدة اليمنية القائمة، ولم تتأثر هذه الدول بموقف اليمن أثناء حرب الخليج الثانية وعدم مشاركته في جهود التحالف الدولي ضد العراق، ومن ثم لم تبد اهتماماً كبيراً بمساعي الدول الخليجية لتدويل الأزمة أو بتشكيل تكتل إقليمي مدعوم دولياً ضد حكومة صنعاء، واقتصر تعاملها مع الأزمة من منطلق محاصرة تداعيات القتال من منظور إنساني، مع تأييد ضمني لأطروحات صنعاء بأن الأزمة في جوهرها داخلية وليست إقليمية وفي المحصلة النهائية كان قوام هذه المواقف الغربية في صالح حكومة صنعاء، وقد تميز الموقف الأمريكي جزئياً عن المواقف الغربية في أنه عبر عن رفض الانفصال صراحة منذ الأيام الأولى لاندلاع القتال، وجاء ذلك في صورة مذكرة أعدتها وزارة الخارجية في الرابع من مايو ١٩٩٤م في ختام زيارة رئيس الوزراء آنذاك حيدر أبو بكر العطاس ولم يكن قد فصل بعد من منصبه، أكدت المذكرة أن الانفصال لن يحظى بأي مصداقية دولية.. لمزيد من التفاصيل راجع موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية على الربط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYaman/sec572.htm

١. يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار.
٢. يحث على الوقف الفوري لتوريد الأسلحة، وغيرها من المعدات التي قد تسهم في استمرار الصراع.
٣. يذكر كل من يهمه الأمر أنه لا يمكن حل الخلافات السياسية باستخدام القوة، ويحثهم على العودة فوراً إلى المفاوضات، وبما يسمح بحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية وإعادة إحلال السلم، والاستقرار.
٤. يطلب من الأمين العام إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن عملياً من أجل تقييم الإمكانيات لتحديد الحوار بين جميع الأطراف المعنية، ولبذل مزيد من الجهود من جانبهم لحل الخلافات بينهم.
٥. يطلب من الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن الحالة في وقت مناسب، ولكن في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ إنجاز تقصي الحقائق.
٦. يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعلي (١).

ثالثاً- قرار مجلس الأمن الرقم (٩٣١) لعام ١٩٩٤، والذي تم اتخاذه بالإجماع في جلسته الرقم (٣٣٩٤)، المنعقدة في ٢٩ يونيو عام ١٩٩٤م، وجاء نص القرار كالتالي:

إن مجلس الأمن إذ يعيد تأكيد قراره (٩٢٤) عام ١٩٩٤م، المؤرخ ١ يونيو ١٩٩٤م، بشأن الحالة في الجمهورية اليمنية.

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى اليمن المؤرخ ٢١ يونيو ١٩٩٤م وإذ يرحب بالمساعي التي يبذلها الأمين العام، ومبعوثه الخاص، وجامعة الدول العربية، وإذ يؤيد بقوة النداء الموجه من الأمين العام من أجل الوقف الفوري، والتام لقصف مدينة عدن، وإذ يدين عدم الاكتراث بهذا النداء. وإذ يشعر بانزعاج بالغ لعدم تنفيذ أو مواصلة وقف إطلاق النار بالرغم من قيام الجانبين بإعلان وقف إطلاق النار عدة مرات.

---

1 – كتاب اليمن .. مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة ص ١٣٨.

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الحالة في اليمن وبصفة خاصة إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أنحاء عديدة من البلد وإذ تثير جزعه التقارير التي تفيد باستمرار توريد الأسلحة، وغيرها من العتاد:

١. يكرر تأكيد مطالبته بوقف إطلاق النار فوراً.

٢. يشدد على أهمية وجود وقف إطلاق نار يشمل جميع العمليات الأرضية، والبحرية، والجوية، وتنفيذه تنفيذاً فعالاً بما في ذلك وجود أحكام تتعلق بوضع الأسلحة الثقيلة في أماكن تجعل عدن خارج مرماها.

٣. يشجب بقوة إيقاع إصابات، ودمار بين المدنيين نتيجة للهجوم العسكري المستمر على عدن.

٤. يطلب إلى الأمين العام، ومبعوثه الخاص مواصلة المحادثات تحت رعايتهما مع جميع المعنيين بهدف تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإمكانية إنشاء آلية مقبولة للجانبين، يفضل أن تشترك فيها بلدان من المنطقة لرصد وقف إطلاق النار، والتشجيع على احترامه والمساعدة على منع انتهاكه، وتقديم تقرير إلى الأمين العام.

٥. يكرر تأكيد مطالبته بالوقف الفوري لإمدادات الأسلحة،وغيرها من العتاد.

٦. يكرر تأكيده أن الخلافات السياسية لا يمكن حسمها عن طريق استعمال القوة ويأسف لتوقف كافة الأطرف المعنية عن استئناف الحوار السياسي فيما بينها ويحث على القيام بذلك فوراً دون أية شروط مسبقة لكي تتيح لذلك التوصل إلى حل سلمي لخلافاتها، واستعادة السلم، والاستقرار، ويطلب إلى الأمين العام، ومبعوثه الخاص دراسة السبل المناسبة لتيسير هذه الأهداف.

٧. يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع، ويطلب إلى الأمين العام أن يستخدم الموارد الموجودة تحت تصرفه بما في ذلك موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في تلبية احتياجات المتضررين بالنزاع بصفة عاجلة، لا سيما سكان عدن،

والأشخاص المشردين من جراء النزاع، ويحث جميع المعنيين على أن يتيحوا سبلاً إنسانياً لوصول إمدادات الإغاثة، وأن يسهلوا توزيعها على من هم بحاجة إليها أينما وجدوا.

٨. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار بأسرع ما يمكن وعلى أي حال في غضون ١٥ يوماً من اعتماد هذا القرار.

٩. يقر أن يبقى هذه المسألة قيد النظر الفعلي (١).

القسم الثاني

القرارات الصادرة بعد الثورة الشعبية في فبراير ٢٠١١م

أولاً- بيان صادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن تطورات الوضع في اليمن (٢).

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١م بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة سلطنة عمان وبحضور السيد الأمين العام والسادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء، لبحث التطورات الأخيرة الجارية في اليمن، وبعد التداول، أعرب المجلس عن بالغ القلق إزاء مستجدات الموقف المتدهور والتي تفاقمت إثر استخدام العنف وما تبع ذلك من تطورات وأحداث مؤسفة بالغة الخطورة تهدد وحدة مؤسسات الدولة اليمنية ومستقبلها وأمنها واستقرارها.

وفي هذا السياق فإن المجلس إذ يدين بشدة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين، يؤكد على ضرورة تضافر الجهود من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية واحترام الحق في حرية التعبير والاحتكام إلى الحوار وأساليب العمل الديمقراطي في التعامل مع مطالب الشعب اليمني بالطرق السلمية.

وقرر المجلس أن يبقي الموقف الخطير في اليمن تحت النظر والمتابعة.

---

1 – كتاب اليمن .. مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة ص ١٤٠.

2 – {بيان رقم (١٤٠)– د.غ.ع– ٢٢/ ٣/ ٢٠١١م}

ثانياً- قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ بشأن اليمن:

إن مجلس الأمن يذكر ببياناته الصحفية الصادرة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١١م، و ٩ أغسطس ٢٠١١م، و٢٤ يونيو٢٠١١م، فإنه يعرب عن قلقه البالغ بخصوص الوضع في اليمن، مرحبا بتصريحات أمين عام الأمم المتحدة بشأن اليمن الصادرة في ٢٣ سبتمبر٢٠١١م التي حث فيها كل الأطراف للتعامل بطريقة بناءة للوصول إلى حل سلمي للأزمة الحالية.

وإذ يرحب بما تقوم به دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه يجدد تأكيده على مساندة ودعم جهود أمين عام مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة السياسية في اليمن.

ويرحب أيضا بالمشاركة المستمرة بالنسبة للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بما فيها الزيارات التي يقوم بها مستشاره الخاص.

وأخذا بالاعتبار توصيات [قرارات] مجلس حقوق الإنسان بشأن اليمن في دورته الثامنة عشرة، (a/hrc/res/18/19)، فإنه يؤكد الحاجة لإجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة وشاملة تنسجم مع المعايير الدولية إزاء الإساءات وانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، مع التأكيد أيضا على وجهة نظر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن عدم منح أية حصانة لضمان المحاسبة الكاملة، وبهذا الخصوص يشير مجلس الأمن إلى المخاوف التي أعربت عنها المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

إن المجلس أيضا في الوقت الذي يبدي فيه ترحيبه بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في ٢٤ سبتمبر ٢٠١١م، والذي دعا فيه الرئيس صالح إلى التوقيع الفوري وكذا تنفيذ المبادرة التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجية، فإنه يدين استخدام القوة ضد المتظاهرين العزل، ويدعو إلى ضبط النفس، وإلى الالتزام الفوري والكامل بوقف إطلاق النار وتشكيل لجنة للتحقيق في الإعمال التي قادت إلى قتل أشخاص يمنيين أبرياء.

إن مجلس الأمن ليعرب عن قلقه البالغ بشأن الحالة الأمنية المتدهورة، بما في ذلك الصراعات المسلحة، والحالة الإنسانية والاقتصادية المتدهورة بسبب عدم وجود أي تقدم فيما

يتعلق بالتسوية السياسية للسلطة، وكذا بسبب إمكانية الانزلاق نحو مزيد من تصعيد العنف.

ويعرب عن قلقه البالغ أيضا بشأن ارتفاع أعداد الأشخاص النازحين واللاجئين داخليا في اليمن، وكذا ارتفاع نسب سوء التغذية المرعبة بسبب الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، وكذا الانقطاع المتزايد للإمدادات والخدمات الاجتماعية الأساسية، وزيادة صعوبة الحصول على المياه الآمنة والرعاية الصحية.

كما يعرب المجلس عن قلقه الشديد بشأن التهديد المتصاعد من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وخطر الهجمات الإرهابية الحديثة في بعض المناطق اليمنية، وعليه يجدد المجلس تأكيده بأن الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره يشكل واحداً من أخطر التهديدات على الأمن والسلام العالميين وأن أية أعمال إرهابية تعتبر مجرمة وغير مبررة بغض النظر عن دوافعها.

ويدين المجلس كافة الهجمات الأخرى والإرهابية ضد المدنيين وضد السلطات، بما فيها تلك التي تهدف إلى تعريض العملية السياسية في اليمن للخطر، كالهجوم الذي تعرضت له صنعاء في ٣ يونيو ٢٠١١م.

وإذ يذكر المجلس الحكومة اليمنية بمسئولياتها الرئيسية في حماية شعبها، فإنه يشدد بأن حل الأزمة الراهنة في اليمن يأتي عبر عملية سياسية شاملة تقودها اليمن نفسها، وبحيث تستجيب بشكل عملي لتطلعات ومطالب الشعب اليمني المشروعة.

ويجدد المجلس تأكيد دعمه للمرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ ١٢ سبتمبر والمخصص لإيجاد اتفاقية سياسية مقبولة لجميع الأطراف، وتضمن انتقال ديمقراطي وقانوني للسلطة، التي يدخل بضمنها إجراء انتخابات مبكرة.

وفي الوقت الذي يجدد فيه المجلس تأكيد التزامه الراسخ بوحدة، وسيادة واستقلال وسلامة الأراضي اليمنية، فإنه يشدد على أهمية أمن واستقرار اليمن، محترما كافة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بشكل خاص.

وإذ يضع في اعتباره مسئوليته الأساسية في صيانة الأمن والسلام العالميين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن، وبناء على ما تأكد له من التهديدات التي تواجه الاستقرار والأمن الإقليمي المتمثل بتدهور الوضع في اليمن في ظل غياب تسوية راسخة، فإنه:

١ - يعرب عن أسفه العميق بشأن مقتل المئات من المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال.

٢ - يدين بشدة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطة اليمنية، كالاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين السلميين وبالمثل تماما يدين أعمال العنف، واستخدام القوة، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الجهات الأخرى، ويشدد على أن كافة أولئك المسئولين عن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان يجب أن يتحملوا المسئولية.

٣- يدعو كافة تلك الأطراف وبشكل فوري إلى نبذ استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية.

٤ - يجدد تأكيده على وجهة نظره بأن التوقيع والتنفيذ بأسرع ما يمكن لاتفاقية التسوية على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي تعتبر ضرورية لإحداث عملية منظمة وشاملة تقودها اليمن، وإذ ينوه إلى توقيع اتفاقية مجلس التعاون الخليجي من جهة أحزاب المعارضة وحزب المؤتمر الشعبي العام، فإنه يدعو كافة الأطراف في اليمن إلى إلزام أنفسهم بتنفيذ التسوية السياسية على أساس هذه المبادرة، كما ينوه إلى ضرورة الالتزام من قبل الرئيس اليمني (أو أولئك المخولين أو المفوضين للتصرف نيابة عنه) للتوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي بشكل فوري وإنجاز التسوية السياسية على أساسها، ويدعو إلى أن يترجم هذا الالتزام بشكل عملي، لكي يتحقق انتقال سياسي سلمي للسلطة بدون المزيد من التأخير.

٥ - يدعو المجلس السلطات اليمنية تقديم ضمانات مباشرة بأن تتمثل إجراءاتها بالتزامات [تعهدات] بموجب قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الملزم تطبيقه، والسماح للشعب اليمني بممارسة حرياته الأساسية والحصول على حقوقه الإنسانية، بما في ذلك

حقوقهم في التجمع السلمي للمطالبة بإنصافهم من المظالم وحريتهم في التعبير، ويشمل ذلك حرية أجهزة الإعلام، وكذا اتخاذ تدابير لإنهاء الهجمات التي تطال المدنيين والأهداف المدنية عن طريق قوات الأمن التابعة لها.

٦- يحث كافة حركات المعارضة التعهد [الالتزام] بلعب دور بناء وشامل في الاتفاقية وإنجاز التسوية السياسية على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي، كما ويدعو كافة حركات المعارضة الامتناع عن العنف، والتوقف عن استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية.

٧- يطالب المجلس بإزالة كافة المجاميع المسلحة وكافة الأسلحة من مناطق المظاهرات السلمية، والامتناع عن التحريض [الاستفزازات] والعنف، والتوقف عن الاستخدام غير القانوني للأطفال، كما ويحث جميع الأطراف على عدم استهداف البنية التحتية الحيوية.

٨- يعرب المجلس عن قلقه بخصوص تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وعلى إصراره في مواجهة هذا التهديد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما في ذلك قوانين حقوق الإنسان الملزمة التطبيق، والقانون الإنساني واللاجئين.

٩- يشجع المجلس المجتمع الدولي على تقديم المساعدات الإنسانية إلى اليمن، وبهذا الخصوص يدعو كافة الأطراف في اليمن إلى تسهيل عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات العلاقة.

١٠- يطلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة مساعيه الحميدة، بما في ذلك الزيارات المباشرة التي يقوم بها مستشاره الخاص، والاستمرار في حث جميع أصحاب المصلحة اليمنيين لتنفيذ بنود هذا القرار، وتشجيع كافة الدول والمؤسسات الإقليمية للمساهمة في هذا الهدف.

١١- يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار خلال (٣٠) يوما من تبنيه، وكل (٦٠) يوما فيما بعد.

١٢- تقرر أن تبقى هذه القضية قيد النظر بشكل نشط.

ثالثاً- قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٥١) حول اليمن:

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراره ٢٠١٤ لعام ٢٠١١م وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٢م، يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن، ويعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، ويرحب ببيان الأمين العام المؤرخ ٢١ مايو ٢٠١٢م الذي شجّع فيه جميع الأطراف على القيام بدور كامل وبنّاء في تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في اليمن وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ لعام ٢٠١١م.

يلاحظ البيان الصادر عن رؤساء الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عقب انعقاد الاجتماع في الرياض في ٢٣ مايو ٢٠١٢م وما أعربوا عنه في البيان من دعم لاتفاق الانتقال السياسي وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما في ذلك اقتراح المملكة العربية السعودية استضافة اجتماع للجهات المانحة في أواخر يونيه ٢٠١٢م.

يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في اليمن واستمرار وقوع هجمات إرهابية هناك، وخاصة على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وإذ يعيد تأكيده أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها.

يدين جميع الهجمات، الإرهابي منها وغير الإرهابي، التي تستهدف المدنيين، والبنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والسلطات الشرعية، بما فيها الهجمات التي يُهدف بها إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، ومنها الهجمة التي وقعت في صنعاء في ٢١ مايو ٢٠١٢م.

يلاحظ التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

يرحِّب بتركيز حكومة الوحدة الوطنية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير من خلال تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للتسهيل الائتماني السريع.

يؤّكد أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يمسك اليمن بزمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما هو منصوص عليه في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وفي القرار ٢٠١٤لعام ٢٠١١م.

يشير إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف في اليمن، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها.

يعرب عن قلقه إزاء ما حدث في الآونة الأخيرة من تدهور في التعاون بين بعض الجهات السياسية الفاعلة وتصرّفات قد تؤثر سلباً على عملية الانتقال السياسي أو تؤخِّرها.

يكرِّر تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك ضماناً للخضوع للمساءلة على نحو تام.

يرحب بقيام الأمين العام بدور مستمر عن طريق المساعي الحميدة، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها ممثله الخاص، السيد جمال بن عمر، إلى اليمن.

يدرك مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يشدد على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها لتجنب استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن، وهي حالة تهدِّد السلام والأمن في المنطقة.

١- يعيد تأكيد ضرورة تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم وفقاً للقرار ٢٠١٤لعام ٢٠١١م.

٢- يهيب بجميع الأطراف أن تمتنع فوراً عن استخدام العنف لبلوغ أهداف سياسية.

٣- يلاحظ أنه، على ضوء آلية التنفيذ، ينبغي أن ينصبّ تركيز المرحلة الثانية من عملية الانتقال على:

(أ) عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف.

(ب) إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة وطني موحّد وذي طابع مهني وإنهاء جميع النزاعات المسلحة.

(ج) اتخاذ خطوات على صعيد العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية.

(د) إجراء إصلاح دستوري وانتخابي وإجراء انتخابات عامة بحلول فبراير ٢٠١٤م.

٤- يؤيِّد جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوحدة الوطنية الرامية إلى الدفع قدماً بعملية الانتقال عبر سبل منها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في قوات الأمن والقوات المسلحة، وبدء العملية التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني.

٥- يشدِّد على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف ويكون تشاركياً وشفافاً وذا مغزى وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، ويهيب بجميع الأطراف المعنية في اليمن أن تشارك في هذه العملية بصورة نشطة وبنّاءة.

٦- يطالب بوقف جميع الأعمال التي يُهدف بها إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخُّل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ أبريل ٢٠١٢م بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال.

٧- يؤكِّد وجوب محاسبة جميع المسئولين عن أعمال انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، ويشدّد على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايد ومستوف للمعايير الدولية بخصوص ما زعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك لمنع الإفلات من العقاب وضمان الخضوع للمساءلة على نحو تام.

٨- يلاحظ مع القلق استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وبعض عناصر الجيش، ويدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى الثني عن استخدام الأطفال وتجنيدهم.

٩- يذكِّر الحكومة اليمنية وغيرها من الجهات الفاعلة بضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني خلال الأزمة.

١٠- يحثُّ الحكومة اليمنية على سنّ تشريع خاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة دون مزيد من التأخير.

١١- يهيب بجميع الأطراف أن تمتثل لأحكام القانون الدولي المنطبقة على الحالة، بما فيها أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

١٢- يدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، إلى القيام، ولا سيما من خلال مجموعة أصدقاء اليمن، بتقديم دعم نشط ومتزايد لمساعدة الحكومة اليمنية على التغلّب على ما ستواجهه في المرحلة المقبلة من تحدّيات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية.

١٣- يشجِّع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويدعو إلى تمويل خطة الاستجابة للطوارئ الإنسانية لعام ٢٠١٢م تمويلاً كاملاً، ويطلب في هذا الصدد إلى جميع الأطراف في اليمن أن تعمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية في أمان ودون عوائق لضمان إيصال المساعدة إلى السكان المحتاجين.

١٤- يؤكّد أهمية أن تُتم حكومة الوحدة الوطنية إعداد خطتها الإنمائية للسنتين وتتفق عليها لكي يتسنى تحديد مجالات الأولوية السياساتية وطرائق التمويل، إلى جانب تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى إصلاح، ويطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تدعم الخطة الإنمائية من خلال طرائق التمويل القائمة وأن تساهم في مؤتمر المانحين المقبل.

١٥- يعرب عن قلقه إزاء تزايد عدد الهجمات التي تقع على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو برعايته، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المنطبقة على الحالة من قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

١٦- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بن عمر، ويؤكد أهمية القيام بهذه المساعي الحميدة في تنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين لكي تشكّل إسهاماً في نجاح عملية الانتقال في اليمن، ويرحب في هذا الصدد، بالدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجودٍ صغيرٍ في اليمن يتألف من فريق خبراء يدعم تنفيذ عملية الانتقال ويسدي المشورة إلى الأطراف جنباً إلى جنب مع حكومة اليمن، وبالأخصّ في إطار دعم عملية الحوار الوطني.

١٧- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدّمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال، كما هو منصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

١٨- يطلب إلى الأمين العام أن يستمر في تقديم تقرير كل (٦٠) يوماً عمّا يستجدّ في اليمن من تطورات.

١٩- يقــرِّر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

رابعاً: نص المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن :

تنص المبادرة الخليجية المعدلة لحل الأزمة اليمنية على تشكيل حكومة بقيادة المعارضة ومنح الحصانة للرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعد استقالته، بحسب نص الخطة على أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره. وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح. وأن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني. وأن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا وأن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لهذا الغرض.

وتنص المبادرة على أن تنفيذ الأسس المذكورة يتم عن طريق الخطوات التنفيذية التالية:

أولاً : منذ اليوم الأول للاتفاق تنتقل السلطة من رئيس الجمهورية إلى نائبه وتشكل حكومة وحدة وطنية وإدارة مرحلة انتقالية يتم خلالها الحوار من أجل حل المشاكل الرئيسية في اليمن.

ثانياً : تبدأ الحكومة المشكلة العمل على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا.

ثالثاً : في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب، بمن فيهم المعارضة، القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه خلال فترة حكمه، الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.

رابعاً : في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق وبعد إقرار مجلس النواب بما فيه المعارضة لقانون الضمانات يقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على استقالة الرئيس.

خامساً : يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ٩٠ يوما بموجب الدستور.

سادساً : يشكل الرئيس الجديد (هنا المقصود المنتخب) لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد.

سابعاً : في أعقاب اكتمال الدستور الجديد يتم عرضه على استفتاء شعبي.

ثامناً : في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.

تاسعاً : في أعقاب الانتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة.

عاشراً : تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية شهودا على تنفيذ هذا الاتفاق.

حادي عشر: حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية باللغة العربية ويسري من تاريخ استكمال كافة التواقيع عليه.

المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه:

اللقاء المشترك وشركاؤه:

خامساً: الآلية التنفيذية المزمّنة للمبادرة الخليجية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية

الجزء الأول ـ المقدمة

١ – يدرك الطرفان:

(أ) أن المأزق الذي وصلت إليه عملية الانتقال السياسي قد زاد من تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية التي لا تزال تتدهور بسرعة فيما يعاني الشعب اليمني مصاعب جمة.

(ب) أن لشعبنا، بما فيه الشباب، تطلعات مشروعة إلى التغيير.

(ت) أن هذا الوضع يتطلب وفاء جميع الأطراف السياسية بمسؤولياتها تجاه الشعب، عبر التنفيذ الفوري لمسار واضح للانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد في اليمن.

٢ – ويعرب الطرفان عن بالغ تقديرهما للجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي وأمينه العام والأمين العام للأمم المتحدة عن طريق مستشاره الخاص وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسفراء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي من أجل دعم الاتفاق المتعلق بعملية الانتقال السلمي للسلطة، ويعتمدان هذه الآلية على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي بما يتفق كلياً مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٠١٤ (٢٠١١).

٣– وتنطبق التعاريف التالية فيما يتعلق بهذا الاتفاق:

(أ) يشير مصطلح (مبادرة مجلس التعاون الخليجي) إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة اليمنية في صيغتها المؤرخة ٢١– ٢٢ مايو ٢٠١١م.

(ب) يشير مصطلح (الآلية) إلى هذا الاتفاق المتعلق بآلية تنفيذ عملية انتقال الحكم في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي.

(ت) يشير مصطلح (الطرفان) إلى التحالف الوطني(المؤتمر الشعبي العام وحلفائه) كأحد الطرفين، وإلى المجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه).

٤- يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة.

الجزء الثاني – الفترة الانتقالية

٥- يعتبر الجانبان أن الرئيس قد فوض نائب الرئيس، بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٢٤) لعام ٢٠١١م، تفويضاً لا رجعة فيه، الصلاحيات الرئاسية اللازمة للتفاوض بشأن هذه الآلية وتوقيعها وإنفاذها، إلى جانب جميع الصلاحيات الدستورية المتصلة بتنفيذها ومتابعتها وتمتد الصلاحيات لتشمل الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، وجميع القرارات اللازمة لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك تنصيب أعضائها وغيرها من الهيئات المنصوص عليها في هذه الآلية.

٦- وتُنفذ الفترة الانتقالية على النحو التالي:

(أ) وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ لعام ٢٠١١م الذي يلاحظ التزام رئيس اليمن بالتوقيع فوراً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ويشجعه هو أو من أذن له بالتصرف باسمه على القيام بذلك وعلى إجراء تسوية سياسية تستند إليها ووفقاً للمرسوم الرئاسي رقم (٢٤) للسنة الحالية ٢٠١١م، سيوقّع الرئيس أو نائب الرئيس نيابة عنه على مبادرة مجلس التعاون الخليجي بالتزامن مع توقيع الجانبين لهذه الآلية.

(ب) بالتزامن مع توقيع هذه الآلية، وعملاً بمقتضى الصلاحيات المخولة له من الرئيس بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٢٤) للسنة الحالية ٢٠١١م، سيُصدر نائب الرئيس مرسوماً يدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ بدء نفاذ هذه الآلية، ووفقاً للأحكام ذات الصلة من الدستور، سيبدأ نفاذ المرسوم قبل ٦٠ يوماً من إجراء الانتخابات؛ (مشروع نص المرسوم مرفق بهذه الآلية).

(ت) يبدأ نفاذ هذه الآلية بمجرد التوقيع على المبادرة الخليجية من قبل الرئيس أو نائبه وعلى هذه الآلية من قبل جميع الأطراف ووفقاً لهذه الفقرة وصدور المرسوم المشار إليه في الفقرة الرعية (ب) .

٧- تبدأ الفترة الانتقالية مع بدء نفاذ هذه الآلية.. وتتألف الفترة الانتقالية بعد ذلك من مرحلتين:

(أ) تبدأ المرحلة الأولى مع بدء نفاذ هذه الآلية وتنتهي مع تنصيب الرئيس عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة.

(ب) تبدأ المرحلة الثانية ومدتها عامان مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.

٨- يكون اتخاذ القرارات في مجلس النواب خلال المرحلتين الأولى والثانية بالتوافق وفي حال تعذر التوصل إلى توافق حول أي موضوع يقوم رئيس مجلس النواب برفع الأمر إلى نائب الرئيس في المرحلة الأولى وإلى الرئيس في المرحلة الثانية الذي يفصل في الأمر ويكون ما يقرره ملزماً للطرفين.

٩- سيتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي هذه الآلية.

الجزء الثالث – المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية

تشكيل حكومة الوفاق الوطني:

١٠- فور التوقيع على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها تسمي المعارضة مرشحها لرئاسة الوزراء الذي يكلفه نائب الرئيس من خلال قرار رئاسي بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، ويتم تشكيل الحكومة في فترة أقصاها ١٤ يوماً من تاريخ التكليف ويصدر بها قرار جمهوري يوقع عليه نائب الرئيس ورئيس الوزراء:

(أ) تتألف حكومة الوفاق الوطني من ٥٠ في المائة لكل طرف مع وجوب مراعاة تمثيل المرأة فيها.. وما يتعلق بتقسيم الحقائب الوزارية يقوم أحد الطرفين بإعداد قائمتين بالوزارات تسلم للطرف الآخر الذي يكون له حق اختيار إحدى القائمتين.

(ب) يسمي رئيس الوزراء المكلف أعضاء الحكومة كما هو مقترح من الطرفين.. ويقوم نائب الرئيس بعد ذلك بإصدار مرسوم يتضمن أعضاء الحكومة المتفق عليهم على أن يكون المرشحون على درجة عالية من النزاهة والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١١- يؤدي أعضاء حكومة الوفاق الوطني اليمين الدستورية أمام نائب الرئيس وفي غضون عشرة أيام تقوم الحكومة بتقديم برنامجها لمجلس النواب لمنحها الثقة خلال خمسة أيام.

سير أعمال حكومة الوفاق الوطني:

١٢- تتخذ حكومة الوفاق الوطني قراراتها بتوافق الآراء.. وإذا لم يكن التوافق الكامل موجوداً بشأن أي قضية يتشاور رئيس الوزراء ونائب الرئيس أو الرئيس عقب

الانتخابات الرئاسية المبكرة للتوصل إلى توافق، وفي حال تعذر التوافق بينهما يتخذ نائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة القرار النهائي.

١٣ - تقوم حكومة الوفاق الوطني مباشرة بعد تشكيلها بما يلي:

(أ) اتخاذ الخطوات اللازمة، بالتشاور مع سائر الجهات المعنية الأخرى، لضمان وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني، وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات المسلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، وضمان عودتها إلى ثكناتها، وضمان حرية التنقل للجميع في جميع أنحاء البلد، وحماية المدنيين وغير ذلك من التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة.

(ب) تيسير وتأمين وصول المساعدات الإنسانية حيثما تدعو الحاجة إليها.

(ت) إصدار تعليمات قانونية وإدارية ملائمة إلى جميع فروع القطاع الحكومي للالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

(ث) إصدار تعليمات قانونية وإدارية محددة إلى النيابة العامة ودوائر الشرطة والسجون والأمن للتصرف وفقاً للقانون والمعايير الدولية، وإطلاق سراح الذين احتجزوا بصفة غير قانونية.

(ج) تلتزم حكومة الوفاق الوطني بكافة قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة.

صلاحيات نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني:

١٤ - في تنفيذ هذه الآلية، يمارس نائب الرئيس إضافة إلى الصلاحيات التي تخص منصبه الصلاحيات الدستورية التالية:

١. الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

٢. ممارسة جميع مهام الرئيس المتصلة بمجلس النواب.

٣. إعلان تشكيل حكومة الوفاق الوطني في المرحلة الأولى وتنصيبها.

٤. جميع المسائل المتصلة بمهام لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

٥. إدارة العلاقات الخارجية إلى المدى الضروري لتنفيذ هذه الآلية.

٦. إصدار المراسيم اللازمة لتنفيذ هذه الآلية.

١٥- في المرحلة الأولى، يمارس نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني السلطة التنفيذية ويشمل ذلك تنفيذ كل ما يتعلق بهذا الاتفاق بما في ذلك النقاط التالية جنباً إلى جنب مع مجلس النواب حسب الاقتضاء:

(أ) وضع وتنفيذ برنامج أولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن.

(ب) تنسيق العلاقات مع الجهات المانحة في المجال الإنمائي.

(ت) ضمان أداء المهام الحكومية على نحو منظم بما فيها الإدارة المحلية وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.

(ث) الموافقة على ميزانية مؤقتة والإشراف على إدارة جميع جوانب مالية الدولة وضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين.

(ج) اتخاذ الخطوات التشريعية والإدارية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية خلال ٩٠ يوما من بدء نفاذ هذه الآلية.

(ح) إنشاء الهيئات التالية حسب ما تنص عليه هذه الآلية:

١. لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

٢. مؤتمر الحوار الوطني.

(خ) عند تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتولي نائب الرئيس تشكل الحكومة لجنة اتصال تتولى وبشكل فعال التواصل مع حركات الشباب في الساحات من مختلف الأطراف وباقي أنحاء اليمن لنشر وشرح تفاصيل هذا الاتفاق وإطلاق نقاش مفتوح حول مستقبل البلاد والذي سيتواصل من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإشراك الشباب في تقرير مستقبل الحياة السياسية.

لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار:

١٦- في غضون ٥ أيام من بدء نفاذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، يقوم نائب الرئيس خلال المرحلة الانتقالية الأولى بتشكيل ورئاسة لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، وتعمل هذه اللجنة لضمان:

(أ) إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابة.

(ب) إنهاء جميع النزاعات المسلحة.

(ج) عودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من المليشيات والمجموعات المسلحة غير النظامية.

(ح) إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش والتحصينات المستحدثة في كافة المحافظات.

(خ) إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

(د) أية إجراءات أخرى من شأنها أن تمنع حدوث مواجهة مسلحة في اليمن.

١٧- تقوم لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال بتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون.

الانتخابات الرئاسية المبكرة:

١٨ - تعقد انتخابات رئاسية مبكرة وفقاً للأحكام التالية:

(أ) تجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة في فترة أقصاها ٩٠ يوما من تاريخ التوقيع على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها.

(ب) تجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة لمنصب الرئيس في ظل إدارة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الحالية وتحت إشرافها باستخدام سجل الناخبين الحالي وذلك بصورة استثنائية، ويحق لأي مواطن ذكرا كان أم أنثى بلغ السن القانونية للانتخاب ويمكنه إثبات ذلك استناداً إلى وثيقة رسمية، من قبيل شهادة الميلاد أو بطاقة الهوية الوطنية، حق الانتخاب استناداً إلى هذه الوثيقة.

(ت) يلتزم الطرفان في هذه الاتفاقية بعدم ترشيح أي شخص لخوض الانتخابات الرئاسية المبكرة أو تزكية أي مرشح غير المرشح التوافقي نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي.

(ث) يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توفير المساعدة الانتخابية وتنسيقها للمساعدة في كفالة إجراء الانتخابات بصورة منظمة وفي أوانها.

الجزء الرابع – المرحلة الثانية من نقل السلطة

مهام وصلاحيات الرئيس وحكومة الوفاق الوطني:

١٩ - بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة، يقوم الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني بممارسة جميع المهام الاعتيادية المنوطة بهما على النحو المنصوص عليه في الدستور، وإضافة إلى ذلك يمارسان الصلاحيات اللازمة لمواصلة مهام التنفيذ المحددة للمرحلة الأولى، والمهام الإضافية المحددة في المرحلة الثانية من نقل السلطة، وتشمل هذه المهام ما يلي: (١)

---

1 - هذه الفقرة تحمل رقم (٢١) حسب نص الآلية المنشورة على المواقع الإخبارية.

(أ) ضمان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني وتشكيل لجنة إعداد وتحضير للمؤتمر ولجنة التفسير والهيئات الأخرى المنشأة بموجب هذه الآلية.

(ب) تأسيس عملية للإصلاح الدستوري تعالج هيكل الدولة والنظام السياسي وعرض الدستور بعد تعديله على الشعب اليمني في استفتاء.

(ت) إصلاح النظام الانتخابي.

(ث) إجراء انتخابات مجلس النواب ورئيس الجمهورية وفقاً للدستور الجديد.

مؤتمر الحوار الوطني

٢٠- مع بداية المرحلة الانتقالية الثانية يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي، والحوثيون وسائر الأحزاب وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع النسائي، وينبغي تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة.

٢١- يبحث المؤتمر في ما يلي:

(أ) عملية صياغة الدستور، بما في ذلك إنشاء لجنة لصياغة الدستور وتحديد عدد أعضائها.

(ب) الإصلاح الدستوري ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي واقتراح التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها.

(ت) يقف الحوار أمام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه.

(ث) النظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة.

(ج) اتخاذ خطوات للمضي قدماً نحو بناء نظام ديمقراطي كامل، بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والإدارة المحلية.

(ح) اتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني مستقبلاً.

(خ) اتخاذ الوسائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الأطفال والنهوض بالمرأة.

(د) الإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع.

اللجنة الدستورية:

٢٢- تنشئ حكومة الوفاق الوطني لجنة دستورية فور انتهاء مؤتمر الحوار الوطني في مدة أقصاها ستة أشهر وتكون مهمتها صياغة مشروع دستور جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها، وتقوم اللجنة باقتراح الخطوات الضرورية لمناقشة مشروع الدستور والاستفتاء عليه لضمان مشاركة شعبية واسعة وشفافة.

إدارة الانتخابات في ظل الدستور الجديد:

٢٣- خلال ثلاثة أشهر من اعتماد الدستور الجديد، سيعتمد البرلمان قانوناً لإجراء انتخابات وطنية برلمانية، وكذلك انتخابات رئاسية إذا كان الدستور ينص على ذلك، وسيعاد تشكيل اللجنة العليا لشؤون الانتخابات والاستفتاء وإعادة بناء السجل الانتخابي الجديد وفقاً لما يتطلبه هذا القانون، وسيخضع هذا القانون لاستعراض لاحق من قبل البرلمان المنتخب حديثاً.

٢٤- ستنتهي مدة ولاية الرئيس المنتخب وفقاً للفقرة ٧ من هذه الآلية لدى تنصيب الرئيس الجديد المنتخب حسب الأصول ووفقاً للدستور الجديد.

الجزء الخامس – تسوية المنازعات

٢٥- في غضون ١٥ يوما من دخول مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها حيز التنفيذ، ينشئ نائب الرئيس ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني المكلف لجنة التفسير لتكون مرجعية للطرفين لحل أي خلاف في تفسير المبادرة الخليجية والآلية.

الجزء السادس – الأحكام الختامية

٢٦- تمثل المرأة تمثيلاً مناسباً في جميع المؤسسات التي جرت الإشارة إليها في هذه الآلية.

٢٧- ستوفر الحكومة التمويل الكافي للمؤسسات والنشاطات التي يتم إنشاؤها وفق هذه الآلية.

٢٨- ضماناً للتنفيذ الفعال لهذه الآلية، يدعو الطرفان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس الأمن الدولي إلى دعم تنفيذها ويطلبان دعم دول مجلس التعاون الخليجي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء في تنفيذ المبادرة الخليجية وهذه الآلية.

٢٩- دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة المستمرة بالتعاون مع الوكالات الأخرى من اجل تنفيذ هذا الاتفاق، ويطلب منه أيضاً تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لتنفيذ المبادرة وآليتها.

٣٠- يحضر التوقيع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي والأمين العام للأمم المتحدة أو من يمثلهم وممثلو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية.

التوقيعات والتواريخ:

عملاً بالصلاحيات الممنوحة لي من قبل الرئيس وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٢٤ لعام ٢٠١١ فإنني أدعو رسمياً لإجراء انتخابات لمنصب رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١/ ٠٢/ ٢٠١٢، يعتبر هذا المرسوم نافذاً منذ اليوم والدعوة إلى إجراء الانتخابات التي يدعو إليها المرسوم لا رجعة عنها، إن الدعوة للانتخابات تعتبر سارية وفقاً لأحكام هذه الآلية وبدون الحاجة لخطوات أخرى قبل ستين يوماً من إجراء الانتخابات كما جاءت في الآلية.

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

قائمة بأسماء ومراجع بعض الوثائق التي لم نتمكن من إدراجها ضمن هذا الكتاب مع أنه تم التلميح إلى البعض منها والبعض الآخر نقلت منه بعض النصوص والمعلومات، ويمكن الرجوع إليها من مصادرها إذا دعت الحاجة لها وهي:

١. اتفاق تطوير التعاون والتنسيق بين شطري اليمن في نهاية زيارة علي عبد الله صالح إلى عدن خلال الفترة من ٣٠/ ١١/ ١٩٨١م إلى ٢/ ١٢/ ١٩٨١م وهذا اللقاء تمخض عنه إنشاء المجلس اليمني الأعلى من رئيسي الشطرين .. نص الاتفاق في مجلة الديمقراطية العدد (٣) سبتمبر- نوفمبر ١٩٨٩م ص ٨٣-٨٩.

٢. اللائحة الخاصة بتنظيم أعمال سكرتارية المجلس اليمني .. نصها في مجلة الديمقراطية العدد (٣) سبتمبر- نوفمبر ١٩٨٩م ص ٩٠-٩٣.

٣. مناقشات أعضاء مجلس الشعب الأعلى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دورته الحادية عشر لعام ١٩٨٩م حول قضية الوحدة اليمنية .. نص المناقشات في مجلة الديمقراطية العدد (٣) سبتمبر- نوفمبر ١٩٨٩م ص ٥-٢٠.

٤. قرار مجلس الشعب الأعلى رقم ٢٠٧/ ١١ لعام ١٩٨٩م بشأن العمل الوحدوي .. نص القرار في مجلة الديمقراطية العدد (٣) سبتمبر- نوفمبر ١٩٨٩م ص ٤٦-٤٧.

٥. البلاغ والقرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة الوزارية المشتركة في اجتماعها خلال الفترة من ١٠-١٢ ديسمبر ١٩٨٥م .. نص القرارات والتوصيات في مجلة الديمقراطية العدد (٣) سبتمبر- نوفمبر ١٩٨٩م ص ٩٤-١٠٢.

٦. البلاغ والقرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماعات الدورة الرابعة للجنة الوزارية المشتركة خلال الفترة من ٢١-٢٣ مارس ١٩٨٩م .. نص القرارات والتوصيات في مجلة الديمقراطية العدد (٣) سبتمبر- نوفمبر ١٩٨٩م ص ١٠٣-١١٢.

٧. قرارات الاجتماع الأول لمجلسي وزراء الشطرين المنعقد في صنعاء خلال الفترة من ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٠م .. نص القرارات في مجلة الديمقراطية العدد (٣) سبتمبر- نوفمبر ١٩٨٩م ص ١١٣-١١٩.

٨. محضر اللقاء المشترك بين رئيسي وزراء الشطرين في مدينة تعز خلال الفترة من ١-٢ مارس ١٩٩٠م .. نص المحضر في كتاب لحظة الزمن ص ٧٢-٧٦.

٩. قرارات الاجتماع الثاني لمجلس وزراء الشطرين في مدينة عدن خلال الفترة من ٢٠-٢٢ مارس ١٩٩٠م .. نص القرارات في كتاب لحظة الزمن ص ٧٧-٨٧.

١٠. محضر اللقاء المشترك بين رئيسي مجلس وزراء الشطرين في مدينة صنعاء خلال الفترة من ١-٤ مايو ١٩٩٠م .. نص المحضر في كتاب لحظة الزمن ص ٦٩-٧١.

١١. كلمة علي سالم البيض في حفل إعلان قيام دولة الوحدة يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن .. نص الكلمة في كتاب لحظة الزمن ص ١٥-٢١.

١٢. موافقة أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الانفصاليين على المشروع المقدم من علي سالم البيض للانفصال وإعلان الدولة المؤرخة ١٩ مايو ١٩٩٠م .. نص الموافقة في كتاب ألف ساعة حرب ص ٥٤٤ .

١٣. قرار الجمعية المؤقتة للإنقاذ الوطني الانفصالية رقم ١/ ١٩٩٤م الخاص بتعيين رئيس للجمعية والمؤرخ ٢١ مايو ١٩٩٠م والتي تشكلت بعد قرار الانفصال .. نص القرار في كتاب ألف ساعة حرب ص٥٥٩.

١٤. قرار الجمعية المؤقتة للإنقاذ الوطني الانفصالية رقم ٣/ ١٩٩٤م بشأن تشكيل مجلس رئاسة الدولة الانفصالية .. نص القرار في كتاب ألف ساعة حرب ص٥٦٠.

١٥. الأمر الصادر بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٩٠م من النائب العام بالقبض القهري على المجموعة المتزعمة للانفصال .. نص الأمر في كتاب ألف ساعة حرب ص ٥٦٧.

١٦. النداء الصادر بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٩٠م إلى أبناء محافظة شبوة من أحمد فريد الصريمة الذي عينه الانفصاليون محافظاً لمحافظة شبوة .. نص النداء في كتاب ألف ساعة حرب ص ٥٩٢-٥٩٣.

١٧. أسماء أعضاء الحكومة الانفصالية برئاسة حيدر أبو بكر العطاس .. قائمة الأسماء في كتاب ألف ساعة حرب ص ٦٠٣-٦٠٥.

١٨. القرار الجمهوري بالقانون قم (١) لعام ١٩٩٤م الصادر بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٩٤م بشأن إعلان عفو شامل .. نص القرار في كتاب اليمن .. مؤامرة الانفصال .. وانتصار الوحدة ص ١٣٦.

١٩. بيان مجلس النواب الصادر بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٩٤م بشأن بطلان إعلان البيض الانفصالي .. نص البيان في كتاب اليمن .. مؤامرة الانفصال .. وانتصار الوحدة ص١٥٥-١٥٨.

٢٠. حكم المحكمة العلياء لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بشأن القضية رقم (٣ لعام ١٩٨٦م) الخاصة بمحاكمة المتهمين في مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦م الصادر بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٨٧م والمنشور في صحيفة الثوري العدد رقم ١٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٨٧م و ملحق صحيفة ١٤ أكتوبر العدد رقم (٧٢٨٠) في ٢٥ ديسمبر ١٩٨٧م.

مراجع البحث

الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (١٩٧٨م- ١٩٨٦م)- دار الهمداني للطباعة والنشر عدن والتي قُدِمت للكنفرس الحزبي.

كتاب وثائق الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن - دار بن خلدون- الطبعة الأولى نوفمبر ١٩٧٢م.

الميثاق الوطني- الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل- دار الهمداني الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

كتاب وثائق المؤتمر التوحيدي أكتوبر ١٩٧٥م- دار بن خلدون الطبعة الأولى ١٩٧٦م.

كتاب وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني أكتوبر ١٩٧٨م- دار بن خلدون.

عبد الفتاح إسماعيل- لمحة عن تجربة الثورة الشعبية في اليمن الديمقراطية - مطبعة ١٤ أكتوبر مايو ١٩٧٧م.

د . أحمد عطية المصري- النجم الأحمر فوق اليمن- مؤسسة الأبحاث العربية.

علي ناصر محمد- دفاعاً عن الحقيقة (٢)- مقابلة صحفية نشرتها جريدة الوحدة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأيام من ١٨ - ٢١ يوليو ١٩٨٦م.

بيان اللجان الفلاحية المركز الأول (نصاب) المديرية الوسطى المحافظة الرابعة بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٧٢م.

بيان علماء اليمن حول مشروع دستور دولة الوحدة.

د . عبد الله المصري- معركة الدستور في اليمن- الآفاق الدولية للإعلام الطبعة الثانية ١٩٩١م.

نصر طه مصطفى- كتاب الصحوة (١)- محاولة لفهم الأزمة اليمنية.

د . عبد الولي الشميري- ألف ساعة حرب- دار الكتب صنعاء الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

محمد علي الشعيبي- اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي- ١٩٧٢م.

كتاب وثائق المؤتمر الأول للأدب والتراث الشعبي بالمحافظة الرابعة.

كتاب محمد ردمان الزرقة- اليمن .. مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة- الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

كتاب لحظة الزمن- قيام الجمهورية اليمنية-ـ إصدارات سياسية(١) طبع بمؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر.

مجلة الديمقراطية التي يصدرها مجلس الشعب الأعلى، العدد الثالث نوفمبر ١٩٨٩م (عدد خاص بالعمل الوحدوي).

صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد رقم ٧٨٣ في ١١ / ١٢ / ١٩٩٧م (مقابلة صحفية مع أحد عناصر جبهة التحرير).

صحيفة الحارس الصادرة عن وزارة الداخلية (ج ي د ش) العدد رقم ٩٧ في ٢٠/ ١١/ ١٩٨٩م (مقال صحفي).

صحيفة الأيام العدد رقم ٦١٧ في ١٨ / ٨ / ١٩٩٩م.

صحيفة الأمناء العدد رقم ١٠٧ بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١١م.

صحيفة الثورة العدد رقم ١٠٧٠٤ بتاريخ ٣ مارس ١٩٩٤م.

صحيفة الصحوة العدد رقم ٣٤٩ بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٣م.

صحيفة الصحوة العدد رقم ٤٤٢ بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤م.

صحيفة المستقبل العدد رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٩٣م.

صحيفة الطريق العدد رقم ٢٦٣ بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٢م.

صحيفة الراية (وزارة الدفاع ج ج ي دش) عدد رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٨٩م.

صحيفة الثوري العدد رقم ١٣١ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩٣م.

صحيفة الثوري العدد رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٨٧م.

صحيفة الثوري العدد رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٩٠م.

صحيفة المستقلة (الحامدي الهاشمي) العدد رقم ٥٧ بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٩٥م.

صحيفة ٢٢ مايو العدد رقم ١١٧ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٩٣م.

صحيفة الميثاق العدد رقم ٥٧٢ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م.

صحيفة الثورة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣م.

صحيفة الثورة بتاريخ ١٩ يناير ١٩٩٤م.

صحيفة صوت العمال العدد رقم ١١٥ بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٩٤م.

الجريدة الرسمية العدد رقم ١العام ١٩٩٠م بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٠م.

الجريدة الرسمية العدد رقم ١٧لعام ٢٠١١م بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١م.

الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٢لعام ٢٠١١م بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م.

الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٣لعام ٢٠١١م بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١١م.

مدونة يحيى حسين العرشي الإلكترونية على الرابط {http://alarashi.maktoobblog.com/about}.

موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية.(الأقسام- موضوعات سياسية- الوحدة اليمنية والحرب الأهلية عام ١٩٩٤م).

تم ولله الحمد ،،،

فهـــرس الكتـــاب

الإهداء ٦
شكر وتقدير ٧
التقديم بقلم المناضل/ عبد الله عبد المجيد الأصنج ٩
المقدمة ١١

الباب الأول : الوحدة اليمنية عبر التاريخ الحديث

الوحدة في نضال الحزب الاشتراكي ١٥
الحراك الجنوبي وتوثيق الارتباط ١٩
مكانة الوحدة في الأدب الشبواني ٢٩

الباب الثاني : العوارض والمؤثرات

تساؤلات جنوبية جنوبية ٣٥
مفاهيم وحدوية ٣٧
قيم نضالية مهدورة ٤١

الباب الثالث : الجذور التاريخية للمشكلة

صراع التيارات والأجنحة الثورية ٤٧
الصراع الطبقي والأيديولوجي ٥٣
صراع التيار الواحد ٦٣

صراع الوحدة والانفصال ٧١
الجذور التاريخية للقضية ٨٣
ردود وتعقيبات ٩٣
حلول برؤية وطنية ١٠٣

الباب الرابع : وثائق وحدوية (ملاحق)

الفصل الأول : اتفاقيات القمة اليمنية

اتفاقية القاهرة ١١١
بيـــان طرابـلس ١١٥
لقـــاء الجزائر ١٢١
لقـاء تعز – الحـديدة ١٢٢
لقـــاء قعطبـة ١٢٤
بيان قمة الكويت ١٢٥
البيـان المشترك الصادر عن لقـاء صنعـاء ١٢٨
بيـان لقـاء الرئيسـين علي عبد الله وعلي نـاصر ١٣١
اتفاق مشترك بين شطري اليمن ١٣٧

الفصل الثاني : بيانات اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين

بيان الدورة الأولى المنعقدة في صنعاء ١٤١
بيان الدورة الثانية المنعقدة في عدن ١٤٤
بيان الدورة الثالثة المنعقـدة في القاهرة ١٤٧

الفصل الثالث : وثائق وحدوية متنوعة

اتفاق لقـاء قمة عدن ١٥١
اتفاق إعلان الجمهورية اليمنيـة ١٥٣
قرار تشكيل حكومة دولة الوحدة ١٦٠
وثيقة العهد والاتفاق ١٦٣

الفصل الرابع : المواقف الإقليمية والدولية

القسم الأول : القرارات الصادرة بشأن حرب الانفصال

قرار الجامعة العربية رقم (٥٤٠٩) ١٩٠
قرار مجلس الأمن الرقم (٩٢٤) ١٩١
قرار مجلس الأمن الرقم (٩٣١) ١٩٢

القسم الثاني : القرارات بعد الثورة الشعبية ٢٠١١م

بيان جامعة الدول العربية ١٩٤
قرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) ١٩٥
قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٥١) ١٩٩
نص المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن ٢٠٣
الآلية التنفيذية المزمّنة للمبادرة الخليجية ٢٠٦
قائمة بأسماء ومراجع بعض الوثائق ٢١٩
مراجع البحث ٢٢٢
الفهرس ٢٢٤